McCLELLAND & STEWART
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



الفوضى التي نظَّموها

الشرق الأوسط بعد العراق

تصوير
أحمد ياسين

جوين داير

الفوضى التي نظَّموها

الشرق الأوسط بعد العراق

تأليف
جوين دايار

ترجمة
بسام شيحا

مراجعة وتحرير
مركز التعريب والبرمجة

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بسم الله الرحمن الرحيم

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
THE MESS THEY MADE
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من الناشر
McClelland & Stewart Ltd. Library and Archives Canada Cataloguing in Publication
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

Published in 2007 by Library and Archives Canada Cataloguing in Publication

الطبعة الأولى
1429 هـ - 2008 م

ISBN978-614-421-919-5 :

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

مقدمة

إنّ الشرق الأوسط الذي عرفناه خلال التسع عشرة سنة الماضية في طريقه إلى الزوال، لأن الأميركيين سيرحلون في القريب العاجل. والرئيس بوش مصممّ على رفض هذه النهاية بالقول إن القوات العسكرية الأميركية لن تغادر إلا بعد مغادرته لمنصبه، إلاّ أنها نهاية آتية لا ريب فيها. ورغم أن بوش سيخرج مهزوماً ومكللاً بالعار، إلا أنه نجح في تهيئة الظروف لتحويل المنطقة؛ وإن ليس بالطريقة التي كان يريدها تماماً.

لقد وصف علي علاوي، وزير الدفاع في أول حكومة شكلتها الولايات المتحدة في العراق، الوضع الإقليمي بشكل دقيق تماماً في سياق خطة سلام اقترحها مؤخراً: "إن الدولة العراقية التي تمّ إنشاؤها في أعقاب الحرب العالمية الأولى وصلت إلى نهايتها الآن. وتناضل خليفتها في هذه الأثناء من أجل أن تولد في بيئة موسومة بالأزمات والفوضى. ففي الوقت الذي ينذر فيه كامل النظام في الشرق الأوسط بالانهيار، يطلق المرجل العراقي العنان لقوى في المنطقة كانت تبني نفسها بمكر خلال العقود الماضية".

وعلاوي لا يبالغ هنا، إذ إن تدمير دولة العراق، وهزيمة القوة العسكرية الأميركية هناك أدّيا في نهاية المطاف إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وهي منطقة قومية وُجدت بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في العام 1918 (رغم أنها لم تُعرَف بهذا الاسم على نطاق واسع إلا بعد الحرب العالمية الثانية). ففي البداية، سيطرت عليها الإمبراطوريتان الفرنسية والبريطانية وقامتا برسم معظم حدودها، لكنّ موجة من الثورات عمَّت المنطقة في الأربعينيات والخمسينيات، وجلبت الاستقلال إلى البلدان العربية. غير أن النفط وإسرائيل جعلا من المنطقة مصدر اهتمام كبير للولايات المتحدة التي حلّت محلّ الإمبراطوريتين السابقتين كقوة مهيمنة منذ الستينيات وحتى الآن. وفي ظلّ تلك الهيمنة الأميركية لم يحدث أي تغيير في النظام طوال أربعين عاماً، باستثناء الثورة الإسلامية في إيران في العام 1978، والغزو الأميركي للعراق في العام 2003: الأنظمة غير الديمقراطية التي استلمت السلطة في العام 1967 ما تزال تحكم حتى الآن، ضمن نفس

الحدود التي رسمتها الإمبراطوريتان الأوروبيتان في العام 1918.

هذا الشرق الأوسط هو الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة الآن. وهو يفارق الحياة لأن الهزيمة والإذلال في العراق يعنيان بأن الولايات المتحدة سرعان ما ستفقد الرغبة في مواصلة مهمتها في الحفاظ على الوضع الراهن هناك، ولأن القوى التي تحرّرت بفعل تدمير العراق سوف تقوِّض أركان هذا الوضع الراهن. كل شيء الآن أصبح قابلاً للتغيير: النخب الحاكمة، وأنظمة التسلسل الاجتماعي الإثني ضمن الدول، وحتى حدود العام 1918. فبعد خمس سنوات من الآن، قد توجد هناك جمهورية عربية إسلامية، أو جمهورية كردستان مستقلة، أو أي شيء يمكن أن تتخيله.

إذاً، ماذا يجب على بقية العالم أن يفعل بخصوص ذلك؟ لا شيء. عليه أن يجلس ويدع الأمور تسير بشكل طبيعي. في كل الأحوال، إن الغرباء عن المنطقة لم يعودوا يملكون أي حلول ليقدموها (ولا المصداقية حتى لو كانوا يملكون حلولاً)، كما أنهم فقدوا القوة أو الإرادة لفرض أفكارهم أساساً. وهكذا، وللمرة الأولى منذ قرن من الزمن، ستختار المنطقة مستقبلها بنفسها. مع أنها، بالطبع، قد تُحدث الكثير من الفوضى. ولكن، حتى لو حدث ذلك، فعلى الغرباء ألاّ يتدخّلوا، لأن التدخّل الأجنبي في العادة يزيد الأمور سوءاً. وأيضاً، لأن هذا ليس من شأنهم.

لعشرات السنين، يصرّ الغرب على القول إن شؤون الشرق الأوسط تعنيه، ليس لشيء، بل فقط لأن نصف نفط العالم يأتي منه. من هنا، لم يكن بالإمكان السماح بحدوث تغيير جذري هناك، لأن ذلك قد يعيق تدفّق النفط، ولهذا السبب بقيت المنطقة مجمدة سياسياً واجتماعياً طوال أجيال. لكن الدول الكبرى المنتجة للنفط في الشرق الأوسط تعتمد اليوم على العوائد الآتية من صادراتها النفطية من أجل إطعام سكانها الآخذين بالتزايد، أي أنها مرغمة على بيع كل برميل تستطيع استخراجه إلى سوق عالمي واحد يضع الأسعار للبائع والشاري معاً. *ولهذا السبب، لا يهمّنا من يحكم هذه الدول*.

لكن ذلك بالتأكيد يهمّ شعوب تلك المنطقة كثيراً، مع أن النفط سيستمرّ بالتدفّق بصرف النظر عمّن في السلطة، بمعنى أن الأمر سيان بالنسبة للزبائن. فإذا كان النظام

الجديد أفضل من القديم، فهذا جيد؛ وإن لم يكن، فهذا أمر مؤسف. بيد أن هذا شأنهم هم، وليس شأننا.

أما بالنسبة للإرهاب الشرق أوسطي، فإن التطرّف والإرهاب الذي يولِّده هما ليسا أكثر من ردّي فعل على قرن من الهيمنة والاستغلال الأجنبيين للمنطقة. صحيح أنه لن يتوقّف تماماً حالما يكفّ الغرب يده عن العبث في المنطقة، لكن الاستياء والشعور بالذل سيضمحلان بسرعة. وأنا لا أقدّم اقتراحاً سياسياً هنا، بل مجرد توقع؛ فالغرب سيتوقف حتماً عن التدخل في شؤون المنطقة، لأن الولايات المتحدة ستعود إلى وطنها مجروحة.

أخيراً، هناك مسألة إسرائيل. لاشك أن الشرق الأوسط كان المكان الخاطئ لوضع دولة يهودية فيه - إذا كان القصد هو إيجاد ملجأ آمن ليهود العالم - لكن هذا ما حدث الآن على أي حال، والسؤال هو: هل ستبقى إسرائيل؟ والجواب ربما، لأن إسرائيل كانت وما تزال تمتلك القدرة على أخذ كامل المنطقة معها إلى الجحيم في حرب نووية كارثية. ولكن، من جهة أخرى، باستطاعة إسرائيل أن تصبح جزءاً مندمجاً إلى حدٍّ معقول مع محيطها إذا ما سارعت إلى عقد الاتفاقيات المناسبة، بيد أنها لن تعقد هذه الاتفاقيات (المؤلمة إلى حدٍّ ما) طالما أنها تؤمن بأنها تمتلك حق استخدام القوة الساحقة للولايات المتحدة الأميركية. ولهذا السبب، قد يكون انسحاب القوة الأميركية من المنطقة نعمة خفية، حتى بالنسبة لإسرائيل.

إذاً، من الأفضل أن تكون الهزيمة الأميركية في العراق شاملة وواضحة بقدر الإمكان؛ من أجل بداية جديدة ونظيفة في المنطقة. بحيث لا تكون انسحاباً جزئياً ولا أكذوبة "الطعنة في الظهر"، [بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، أنكر الجنرالان هايدنبيرغ ولودندورف هذه الهزيمة وألقيا المسؤولية على عاتق الثوار والعمال المضربين بقولهما إن "الوطن طعن الجيش في الظهر"]، بل إظهار واضح - للشعب الأميركي وشعوب الشرق الأوسط معاً - لعجز القوة العسكرية الأميركية على كتابة النهايات في المنطقة. وبعد ذلك، سنرى ما سيخرج من الصندوق في الشرق الأوسط.

ممّا لا شك فيه أن هذه البداية ستكون فوضوية، لأن ذلك سيكون بمثابة ذوبان

مفاجئ لجليد سياسي تراكم على مدى قرون في ظلّ الحكم العثماني والسيطرة الأنكلو - فرنسية والهيمنة الأميركية. وفي بعض الأماكن، قد تكون دموية أيضاً. وبعض الأنظمة الناشئة لن يحبّها الغرب (مع ذلك، فهذا ليس شأننا).

على المدى الطويل، من المؤكد أن ذلك سيكون أفضل لشعوب المنطقة من الرعاية الأجنبية الدائمة. وفي الوقت نفسه، إن ذلك لن يضر بمصالح الغرب، طالما أن النفط سيستمرّ بالتدفق. فالمنطقة بأكملها، باستثناء مخزونها النفطي، ليست ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى لبقية العالم. إذاً، لمِ َلا تجلسون وتحاولون الاستمتاع بالفرجة.

الفصل الأولقلب الفوضى

"سوف نشنّ بعد فترة قصيرة حرباً إمبريالية على العراق بنفس الشجاعة التي زحف بها الجنود الفرنسيون والبريطانيون في آب 1914 وهم يهتفون "إلى برلين". لكن هذا الغزو لن يكون بالسهولة التي يتوقعها المحافظون الجدد.

"... سوف يصل العصر الأميركي إلى ذروته. ولكن، في تلك اللحظة، سيبدأ المد بالانحسار، وذلك بسبب العمل الوحيد الذي تتفوق فيه الشعوب المسلمة، ألا وهو طرد القوى الإمبريالية بواسطة حرب الرعب والعصابات. لقد أخرجوا البريطانيين من فلسطين وعدن، والفرنسيين من الجزائر، والأميركيين من الصومال وبيروت، وإسرائيل من لبنان... لقد بدأنا طريقنا نحو الإمبراطورية وعند قمة الهضبة التالية سنقابل أولئك الذين ذهبوا قبلنا. إن الدرس الوحيد الذي نتعلمه من التاريخ هو أننا لا نتعلم من التاريخ".

- بات بوكانان، صحيفة "ذا أميركان كونزيرفاتيف"، 7 تشرين الأول 2002.

في بداية أيار من العام 2003، طار الرئيس بوش وهو يرتدي بذة الطيارين إلى حاملة الطائرات أبرهام لينكولن كي يعطي خلفية عسكرية مناسبة - بما فيها يافطات ***أُنجزت المهمة*** - لإعلانه نهاية "العمليات العسكرية الأساسية" في العراق. في تلك المرحلة، كانت توقعات البنتاغون تشير إلى أنه بحلول نهاية ذلك العام لن يتجاوز عدد القوات العسكرية الأميركية المنتشرة في العراق ثلاثين ألفاً. ولكن، بعد أكثر من أربع سنوات، ما يزال العدد أكبر بخمس مرات مما كان يتوقع.

بدأت مقاومة الاحتلال فعلياً قبل أسبوع من إعلان بوش ذاك، في مدينة الفلوجة، التي تبعد نحو خمسين كليومتراً إلى الغرب من بغداد. كان قد تمركز في المدينة نحو مائة من الجنود الأميركيين من الوحدة 82 المحمولة جواً، واتخذوا من مدرسة ابتدائية وإعدادية

مقراً لهم، وهو مبنىً إسمنتي مؤلف من طابقين ومطلي باللون الأصفر الباهت. والفلوجة مدينة سنية كان معظم سكانها يؤيّدون حزب البعث وبعضهم كانوا مستفيدين مباشرة من حكمه، ولهذا السبب لم يكن الاحتلال الأميركي محبّذاً هناك. سرت إشاعات، ربما بواسطة مسؤولين سابقين في حزب البعث، تقول إن الأميركيين كانوا يراقبون بيوت الناس ويسترقون النظر إلى النساء المسلمات بمناظيرهم التي تستطيع الرؤية في الليل. وقرابة الساعة التاسعة من مساء يوم الإثنين 28 نيسان، تقدَّم ما بين مائة ومائتي شاب إلى المدرسة وهم يطالبون برحيل الأميركيين وإعادة فتح المدرسة.

ما حدث بعد ذلك سيظلّ موضع جدل. إذ يصرّ قائد القوة الأميركية، الكولونيل إيريك نانتز، بأن جنوده تعرّضوا لإطلاق النار، وقُذفوا بالحجارة قبل أن يفتحوا النيران على المحتجين، رغم أن جانب المبنى المواجه للشارع كان خالياً تماماً من ثقوب الرصاص، ورغم أن الشهود العيان أجمعوا على أنهم لم يروا أي بنادق بين الحشد. على أي حال، قُتل ثلاثون شاباً من قبل الأميركيين الذين كانوا يطلقون النار من الطابق العلوي ومن سطح المدرسة، وجُرح المزيد منهم؛ دون أن يُصاب أي من الأميركيين. قال أحد الناجين العرب من المواجهة، وهو طالب في التاسعة عشرة من عمره يُدعى حسن رفض أن يذكر كنيته، للصحفي البريطاني فيل رييفز من الإندبندنت: "كنا نحمل صورة واحدة لصدام، صورة واحدة فقط. وكان هناك الكثير منا؛ حوالى 200. ولم نكن مسلحين ولم نقذف أي شيء. كان هناك صوت إطلاق نار في الهواء، لكنه كان بعيداً جداً. لا أعرف لماذا بدأ الأميركيون بإطلاق النار. عندما فتحوا النار علينا هربنا". وبعد خروجه من المستشفى في اليوم التالي، هرع رييفز إلى مدير المدرسة الذي فقد الكثير من طلابه في تلك الحادثة، فقال له الرجل بهدوء إنه مستعد للموت *شهيداً* كي ينتقم من الأميركيين.

في الحقيقة، ليس مهماً من كان المسؤول الفعلي عن قتل العراقيين في الفلوجة في تلك الليلة، لأنه لو لم تحدث هذه الجريمة هناك في تلك الساعة، فإنّ شيئاً مشابهاً لها كان سيحدث بعد فترة قصيرة في مكان آخر من العراق.

"لم نكن نملك العدد الكافي من القوات على الأرض. ولم نفرض

إرادتنا. ولهذا السبب، بدأ التمرد... وخرج عن السيطرة."

- كولن باول، وزير الخارجية الأميركية السابق،

ورئيس هيئة الأركان المشتركة السابق، نيسان 2006.

ثمة جدل لا ينتهي في الولايات المتحدة يدور حول ما إذا كان بالإمكان تجنّب حدوث التمرد لو اتُّبعت مقاربة مختلفة في الأيام الأولى التي أعقبت الغزو. ماذا لو كان هناك ضعف عدد القوات المسلحة في العراق منذ البداية؟ ماذا لو لم يحلّ الحاكم بول بريمر الجيش العراقي ويحرم أعضاء حزب البعث (من بينهم عشرات الآلاف من معلمي المدارس وأطباء المشافي والموظفين المدنيين الذين أُرغموا على الانضمام إلى الحزب) من التوظيف الحكومي؟ ماذا لو حدث انتقال مبكر للسلطة إلى حكومة عراقية منتخبة، كما كان يخطّط لهذا جاي غارنر، الجنرال الأميركي المتقاعد الذي اختير أصلاً لحكم العراق المحتلة، قبل أن يُستبدَل فجأة ببول بريمر؟ ماذا لو تمكّنت قوات الاحتلال من إصلاح شبكتي الكهرباء والماء وحماية أنابيب النفط؟ لكن كل هذه الأسئلة والاحتمالات لا علاقة لها بالنتيجة، لأن الغزو الأميركي كان سيولِّد حركة مقاومة في كل الأحوال.

"كان هناك قرابة عشر متظاهرين بالقرب من إحدى الدبابات [خارج مجمع عسكري عراقي يقع على بعد ثمانية كيلومترات عن مطار بغداد]. سمعنا صوت طلقة من بعيد فبدأنا بإطلاق النار عليهم. مات الجميع باستثناء واحد. وتركنا الجثث ملقاة على الأرض... كان الناجي الوحيد مختبئاً خلف عمود يبعد نحو 150 متراً عنا. فلوّحت له بسلاحي كي يبتعد. كانت نصف قدمه مقطوعة. ابتعد عن المكان وهو يجرجر قدمه وراءه. فضحكنا جميعنا للمشهد.

"بعد ذلك، اقتربت شاحنة ذات 18 دولاباً بسرعة منا. فأطلقنا النار عليها. فخرج أحد الركاب منها وهو يحترق. كان السائق ميتاً. ثم جاءت سيارة تويوتا كورولا. فقتلنا السائق وخرج الشخص الآخر ويداه مرفوعتان. فقتلناه أيضاً.

"هرع إلينا رقيب غير مفوَّض من شركة ليما وقال لنا: 'هيي، لقد قتلتم ذلك

الشخص، مع أن يديه كانتا مرفوعتين'. مُنحت وحدتي وقائدها وأنا فترة راحة من الخدمة لبقية اليوم. وبعد خمس دقائق فقط، أخذت شركة ليما مكاننا وأطلقت النار على سيارة فيها امرأة وطفلان. ماتوا جميعاً... خلال شهر ونصف، قتلت فرقتي وأنا أكثر من ثلاثين مدنياً...

"كان [العراقيون] يروننا نحقِّر قتلاهم دائماً. كنا نعبث في جثثهم المتفحمة، فنرفسها بأرجلنا لكي نخرجها من السيارات ونضع السجائر في أفواه الجثث. كما رأيت سيارات تسير فوق الجثث. وكان من مهامنا أن نفتش جيوب الموتى العراقيين بهدف جمع المعلومات. لكنني شاهدت مراراً مشاة البحرية يسرقون السلاسل الذهبية والساعات والمحافظ المليئة بالنقود."

- الرقيب جيمي ماسي (متقاعد) يتحدَّث عن تصرفات
شركة 7th Marine Weapon في أوائل أيار 2003.
اقتبستها عنه ناتاشيا سولنيير في "حكاية جندي من مشاة البحرية"،
صحيفة الإندبندنت، 5 أيار 2004.

كل عملية عسكرية في منطقة مليئة بالسكان المدنيين تتسبب بوقوع ضحايا بريئة. والأسلوب الأميركي الذي يبالغ في استخدام القوة النارية والمهووس بحماية القوات (اقتل أولاً ثم اطرح الأسئلة)، من المؤكد أنه سيتسبّب بوقوع ضحايا مدنية أكثر من أية مجموعة أخرى. وما قيل للجنود الأميركين بأن العراقيين يحوِّلون السيارات إلى قنابل انتحارية (رغم وجود حالة موثقة واحدة فقط لحدوث ذلك خلال الغزو كله) ويُلبسون جنودَهم لباساً مدنياً لعب دوراً إضافياً في مضاعفة هوسهم بإطلاق النار. كانوا شباناً في مقتبل العمر، وخائفين، وكانت التجربة الأولى لمعظمهم في بلد أجنبي. كان مقدَّراً لهم أن يرعبوا ويذلوا العراقيين؛ غالباً بدافع الجهل فقط وأحياناً بدافع الخوف والحقد. وفي بعض الأحيان كانوا يصابون بالذعر فيطلقون النار بدون تمييز. ولكن، يبقى صحيحاً أيضاً أن الجنود الأميركيين العاديين يمكنهم قتل أي عراقي دون أن يشعروا بالخوف من أية عواقب نتيجة لفعلتهم هذه. (لقد قُتل المئات، وربما الآلاف، من المزارعين العراقيين على أيدي الجنود الأميركيين للاشتباه بانتمائهم للمقاومة العراقية عندما كان هؤلاء الجنود يطرقون الباب عليهم في الليل فيفتحون لهم الباب وبيدهم سلاح تحسباً لوجود نية بالسرقة فيطلق

الجنود عليهم النار في الحال). والثقافة العراقية متأثرة بأفكار راسخة تتعلّق بالشرف والانتقام، ولهذا السبب فمن المؤكد أن العراقيين العاديين سينتقمون من قوات الاحتلال الأميركية. ومع أن هذه العوامل وحدها يمكن أن تكون قد ساهمت في توليد حركة المقاومة العراقية في ذلك الوقت، إلا أن ثمة عوامل أخرى.

أولاً، هناك العداء العميق للولايات المتحدة الذي يشعر به الكثير من العرب في كل البلدان العربية نتيجة للدعم الأميركي التلقائي لإسرائيل على مدى خمس وثلاثين سنة، إضافة إلى العداء الذي تراكم ضد الحكومة الأميركية في الدول العربية التي يعتبرها سكان هذه الدول بأنها تدعم حكامهم المستبدين. وهنالك أيضاً حقيقة أخرى - رغم أن أحداً في واشنطن لا يدركها فيما يبدو - وهي أن الكثير من العراقيين الذين كانوا يكرهون صدام حسين، وخاصة بين الأغلبية الشيعية، كانوا يعتبرونه أيضاً دمية أميركية. فقد تعاون صدام مع السي آي أيه من أجل القضاء على كبار قادة الحزب الشيوعي العراقي في الستينيات (معظم أعضائه كانوا من الشيعة في ذلك الحين)، ثم هاجم إيران الشيعية في الثمانينيات بدعم من الولايات المتحدة.

في بداية غزو صدام حسين لإيران، كل ما أخذه من واشنطن (على حدّ علمنا) هو دعاء أميركا له بأن يتمكّن من القضاء على الثورة الإسلامية في إيران. ولكن، بحلول العام 1983، عندما أصبح واضحاً أن العراق كان في طريقه إلى الهزيمة، أرسل الرئيس الأميركي رونالد ريغان مبعوثاً خاصاً، هو دونالد رامسفيلد، إلى بغداد كي يعرض على صدام دعم أميركا له من خلال تقديم الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. وخلال ما سُمِّي بحرب ناقلات النفط ما بين عامي 1984 - 1987، حمت السفن الحربية الأميركية قوافل ناقلات النفط المبحرة من الدول العربية من الهجمات الإيرانية، في حين سمحت للطائرات العراقية بمهاجمة ناقلات النفط المبحرة من المرافئ الإيرانية. حتى أن إحدى الطائرات العراقية هاجمت سفينة حربية أميركية بالخطأ وأوقعت 37 قتيلاً في طاقمها في العام 1986، لكن واشنطن غفرت لبغداد هفوتها تلك باعتبارها حليفة لها. كما أسقطت سفينة حربية أميركية في العام 1988 طائرة ركاب إيرانية فقتلت 200 مدني لاعتقاد القبطان

بأنها كانت طائرة حربية إيرانية (وكانت ما تزال في الأجواء الإقليمية الإيرانية حين أُسقطت)، لكنهم غفروا للقبطان هفوته أيضاً.

بفضل كل المساعدة الأميركية لبغداد، انتهت الحرب العراقية الإيرانية بالتعادل في العام 1988، لكن صدام حسين أنهى تحالفه مع الولايات المتحدة، ربما دون إدراك منه، عندما غزا الكويت في آب من العام 1990. ربما كان عليه أن يكون أكثر وعياً، ولكن ثمة معلومات تؤكّد بأنه كان قد أخذ موافقة ضمنية من واشنطن على الغزو، وصُدم عندما ردت الولايات المتحدة بالطريقة التي ردّت بها. وفي حرب الخليج الأولى في العام 1991، وبتفويض من الأمم المتحدة، قامت الولايات المتحدة ومعها تحالف واسع من الدول الغربية والعربية بتحرير الكويت وتدمير جزء كبير من الجيش العراقي، لكنهم لم يسقطوا صدام حسين، لأن الرئيس جورج بوش الأول الذي اعتلى سدّة الحكم في العام 1989، أطاع أمر الأمم المتحدة وتوقّف عن الزحف باتجاه بغداد. لكن ما فعله في نهاية الحرب كان أسوأ من ذلك، إذ قام بتحريض الشيعة في جنوب العراق على الثورة ضد صدام؛ ثم وقف جانباً وهو يراقب عشرات الآلاف منهم يُقتلون على يد قوات صدام. ولهذا السبب، عندما بدأت الحرب في العراق في العام 2003 اعتقد الكثير من الشيعة بأن الولايات المتحدة جاءت أخيراً لتتخلص من دميتها وتستولي على العراق مباشرة. صحيح أنهم كانوا سعداء برؤية صدام يسقط، إلا أنهم لم يكونوا يثقون أبداً في البديل.

أما العرب السنة فقد كانوا يمثّلون تحدياً أصعب بالنسبة للقوات الغازية، لأن التخلص من حزب البعث - أداة هيمنتهم السياسية - كان يعني فعلياً نهاية قرون من حكم الأقلية السنية في العراق. كانوا مستائين كثيراً من ذلك، وزاد استياؤهم أكثر عندما اكتشفوا بأنهم لا يشكلون سوى 20 بالمائة من عدد السكان في العراق (حقيقة لم يكن يعرفها معظم العرب السنة في العراق بسبب عدم نشر أية إحصائيات حول نسب الطوائف فيه). وما زاد في الوضع سوءاً هو قيام أول رئيس لسلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة، الدبلوماسي الأميركي المتقاعد بول بريمر، بحلّ الجيش والشرطة العراقيين، ومنع كل الأعضاء القيادية في حزب البعث من التوظيف الحكومي في

المستقبل. بالطبع، لم ينتبه بريمر إلى أن المحادثات كانت جارية مع الجنرالات العراقيين من أجل إعادة تشكيل الجيش، بتحريض من الموالين لصدام، وإلى أن كل الأعضاء القياديين في الأحزاب الحاكمة في أوائل التسعينيات كانوا موظفين بريئين أُجبروا على الانضمام إلى الحزب من أجل الحفاظ على وظائفهم.

ما يمكننا فهمه مما حدث هو أمرين: أولاً، إن هذه القرارات كانت قرارات بريمر الخاصة ولم تُفرَض عليه من قبل البيت الأبيض. وثانياً، أنها أفضت إلى نتائج كارثية. فمن خلال مرسومين اثنين فقط، فرَّغ بريمر عملياً جهاز الدولة العراقية وألغى المؤسستين الوطنيتين الأخرتين الوحيدتين - الجيش والشرطة - اللتين تعايشتا - نظرياً على الأقل - مع المشاكل المحلية والطائفية والعرقية. كما رمى بضربة واحدة نصف مليون شخص، معظمهم مدربون على السلاح أو يملكون قدرات تنظيمة حقيقية أو كلا الأمرين معاً، إلى الشارع بأشد الأساليب إذلالاً. وهكذا بدأ التمرد السني على الفور، في البداية بقيادة ضباط سابقين في الجيش العراقي ومسؤولين بعثيين، وبُرِّر ذلك على أساس ما جرى من حوادث مثل عمليات القتل في الفلوجة. هؤلاء المتمردون غير *المنظمين*، كما قيل عنهم في واشنطن في محاولة للاستخفاف بهم، سرعان ما انضموا إلى التمرد الذي بدأه متطرفون إسلاميون محليون - أُرهبوا من قبل على الخضوع لنظام صدام - ومتطرفون إسلاميون أجانب، معظمهم من بعض الدول، قدّموا خدماتهم من خلال القيام بهجمات انتحارية. وبحلول خريف العام 2004، أي بعد سنة ونصف فقط من بدء الغزو، كانت السلطات الأميركية تسجل ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف هجوم في الشهر من قبل المقاومة العراقية. ومع أن الصور الصادمة التي التقطها المعذِّبون الأميركيون في أبو غريب أثارت موجة كبيرة من الغضب في كل أنحاء العالم الإسلامي، إلا أنها لم تسبب زيادة كبيرة في أعمال العنف في العراق، لأن معظم الناس هناك كانوا قد قرّروا طريقهم سلفاً.

لعل الخطأ الأكبر الذي ارتكبته قوات الاحتلال الأميركي هو إهمالها إصلاح البنية التحتية التي تدمّرت في العراق خلال الغزو وما تبعه من أعمال سلب ونهب جماعية، إضافة إلى الأشياء المعطلة قبل الغزو، حتى يشعر العراقيون على الأقل ببعض التحسن

الملموس في حياتهم. ففي حين أن صدام حسين نجح، بعد خمسة أشهر فقط من نهاية حرب الخليج الأولى في العام 1991، في إعادة شبكات التزود بالكهرباء في العراق إلى ما كانت عليه قبل الحرب بالرغم من الدمار والعقوبات الساحقة، فلقد فشلت الولايات المتحدة، بعد خمسين شهراً من غزو العراق في العام 2003، في القيام بمثل ما قام به صدام؛ ففي أواخر العام 2006، كانت بغداد تتلّقى ما معدله أقل من ست ساعات من الكهرباء في اليوم. بكلمات أخرى، إن وضع العراقيين اليوم - وفقاً لأي معيار مادي - أسوأ بكثير مما كانوا عليه في عهد صدام.

"كانت العراق مكدسة بالأموال؛ أي دولارات ورقية. أكوام وأكوام من النقود. لقد لعبنا كرة القدم ببعض رزم الأوراق النقدية من فئة 100 دولار قبل التسليم. كان ذلك جواً مجنوناً لم يختبره أي منا من قبل."

- فرانك ويليس، مسؤول كبير سابق،سلطة التحالف المؤقتة

"كان القانون الأميركي معلّقاً، والقانون العراقي معلّقاً، وأصبح العراق فعلياً منطقة احتيال حرة. وفي منطقة تمنح فيها مطلق الحرية في إطلاق النار، يمكنك إطلاق النار على أي شخص تريد. وهذا ما فعلوه."

- ألان غريسون، محامي في فلوريدا يقوم بالادعاء في قضية فساد ضمن سلطة التحالف المؤقتة، نُقل هذان الاقتباسان عن كلا الرجلين في فيلم "بعثات رسمية: مليارات العراق المفقودة"،بُثَّ على القناة 4 البريطانية في 20 آذار من العام 2006.

كانت السنة الأولى مهمة جداً لو كان الرضا الشعبي عن التغيّرات التي أحدثها الغزاة في العراق أكبر من العوامل الكثيرة التي كانت تدفع العراقيين لمقاومة الاحتلال، بيد أن تلك السنة كانت تقريباً مضيعة كاملة للوقت. ولم يكن نقص المال هو السبب، فبموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483، الصادر في 22 أيار من العام 2003، حوَّلت الأمم المتحدة نحو 23 مليار دولار من الأموال العراقية المأخوذة من حسابات مصرفية عراقية مجمدة، وملكيات عراقية، مصادرة إضافة إلى مبيعات النفط، إلى صندوق تطوير

العراق ووضعته تحت تصرف سلطة التحالف المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة في بغداد. وبعد ذلك بوقت قصير، منح الكونغرس الأميركي 18.4 مليار دولار إضافياً من أجل تطوير العراق. وهذا كان يساوي 1,600 دولار لكل عراقي، رجلاً كان أم امرأة أم طفلاً، وهو ما كان ينبغي أن يكون كافياً لإحداث فرق كبير جداً في كل المناحي، من التزود بالكهرباء، إلى الخدمات الطبية في اقتصاد ذي أجور منخفضة مثل اقتصاد العراق. ولكن، لم يحدث أي فرق على الإطلاق.

في الأشهر الأربعة عشر الأولى، إلى حين *تسليم السلطة* ونهاية سلطة التحالف المؤقتة ("أطفال يلعبون أدوار بالغين"، هكذا كان الجيش الأميركي يسخر من الموظفين الأميركين الشبان وعديمي الخبرة، الذين اختير معظمهم بتوصيات من سياسيين بارزين) في حزيران من العام 2004، لم يُدفَع فعلياً سوى 300 مليون دولار فقط من أموال الحكومة الأميركية، إلا أن كل الأموال العراقية أُنفقت؛ رغم أن كلمة *أُنفقت* قد تكون الكلمة الخاطئة، لأنها توحي بمبادلة الأموال بالبضائع والخدمات. نُقل حوالى 12 مليار دولار نقداً من الأموال العراقية من نيويورك إلى بغداد - 363 طناً من الأوراق النقدية من فئة 100 دولار - وسُلِّم المبلغ إلى متعاقدين عراقيين كرشاوى، وإلى متعاقدين أميركيين لهم صلات جيدة مع إدارة بوش، *ووزارات* حكومية في بغداد لم تكن موجودة إلا على الورق.

وسُلِّم مبلغ 800 مليون دولار إلى قادة الجيش الأميركي للإنفاق الاختياري دون أي حساب أو حتى مراجعة. ونُقل 1.4 مليار دولار من بغداد إلى حكومة إقليم كردستان في إربيل، ولم يُشاهَد منذ ذلك الحين. والـ 8.8 مليار دولار التي حُمِّلت على الوزارات الحكومية الجديدة في بغداد خلال حكم سلطة التحالف المؤقتة لم يُعرَف من المسؤول عنها، وهناك احتمال ضئيل بمعرفة أين ذهبت. كما اختفت كلياً ميزانية الشراء في وزارة الدفاع البالغة قيمتها 1.3 مليار دولار، إلى جانب وزير الدفاع ومسؤول الشراء، في حادثة وصفها وزير المالية في ذلك الحين، علي علاوي بقوله: "لعلها واحدة من أكبر عمليات السرقة في التاريخ". واحتفظت سلطة التحالف المؤقتة بصندوق واحد فيه حوالى 600 مليون دولار نقداً بدون أية فواتير - هكذا ببساطة - وفي الشهر الأخير الذي سبق

مغادرتها العراق، نجحت في التخلص من آخر خمسة مليارات دولار من أموال العراق، معظمها في عقود أُعطيت بدون مناقصات إلى شركات أميركية لها صلات مع البيت الأبيض. ولم يُعيَّن المحاسبون حتى نيسان من العام 2003، ولم يُسمَح لهم برؤية حسابات سلطة التحالف إلا بعد تسريحها وعودتها إلى الوطن. في الحقيقة، من المرجح أن الأموال التي سُرقت في السنة الأولى من احتلال العراق كانت أكبر مما تمكّن من سرقته موبوتو سيسي سيكو خلال اثنتين وثلاثين سنة من حكمه للكونغو.

تحسّنت الأمور بشكل طفيف بعد ذلك، وذلك لأن الأموال التي باتت تُصرَف حينئذ كانت تعود إلى دافعي الضرائب الأميركيين، ولأن الكونغرس كان يشدّد على مستوى معين من المحاسبة. ولكن، بحلول النصف الأخير من العام 2004، كان التمرد قد أصبح منتشراً بشكل واسع في العراق مما جعل الجانب الأمني يكلِّف 25 بالمائة إضافية على كل المشاريع تقريباً في البلد. وإضافة إلى ذلك، بدأت الأموال تتحول من صندوق إعادة البناء إلى محاربة التمرد وبناء السجون والتحضير لإجراء المحاكمة الدعائية المكلفة لصدام، وكذلك لإجراء انتخابين واستفتاء عام وأربعة تغييرات في الحكومة.

إن ما لا يقلّ عن مبلغ 2.5 مليار دولار كان مخصصاً في الأساس لإعادة إصلاح البنية التحتية والمدارس أُنفق في نهاية المطاف على بناء القوى الأمنية العراقية، والكثير منه ذهب إلى جيوب قادة *الكتائب الافتراضية* سيئة السمعة الذين أخذوا أجور جنودهم المفترضين. واستمرّت العقود الضخمة بالرسو على الشركات الأميركية بدون مناقصات من أجل القيام بخدمات كان من الممكن إنجازها بسعر أرخص بكثير لو أخذها متعاقدون عراقيون. وفي أوائل العام 2006، أوضحت إدارة بوش بأنه عندما سينفد مبلغ الـ 18.4 مليار دولار الذي خصّصه الكونغرس لأعمال إعادة البناء، فلن تكون هناك أية أموال أميركية أخرى. وفي النهاية، أُنفق على إعادة البناء ما لا يزيد عن 10 مليارات دولار فقط من الـ 40 مليار دولار أو أكثر التي مُنحت لإعادة البناء بعد الغزو مباشرة، ومعظم تلك الأموال أُنفقت بعد أن بدأ المتمردون باستهداف *العقول والقلوب* في قتالهم عن طريق تخريب البنية التحتية التي وعد الغزاة بإعادة بنائها.

"افترضت فقط بأن ما كنت اعتبره أكثر فرق الأمن القومي كفاءة منذ عهد ترومان سوف يثبت بالفعل بأنه كفوء. ولكن تبين بأنه كان من بين أكثر الفرق عجزاً في مرحلة ما بعد الحرب. ولم تكن الأخطاء فردية فقط، بل كانوا كلهم يمثلون فريقاً عاجزاً بشكل مطلق."

- كينيث أدلمان، مساعد خاص سابق لدونالد رامسفيلدخلال فترته الأولى كوزير للدفاع (1977 - 1975) ورئيس سابق لوكالة الحد من ونزع الأسلحة في عهد الرئيس ريغان،مقتبس عن "مهرجان الغرور" كانون الثاني 2007.

كان كينيث أدلمان عضواً مؤسساً في "مشروع من أجل قرن أميركي جديد"، وهم مجموعة من المحافظين الجدد في واشنطن شجّعوا على غزو العراق، وكان هو من وعد بأن هذا الغزو سيكون "فائق السهولة". ولهذا السبب، قد يظنّ المرء بأنه من غير اللطف منه أن يلقي باللوم في الكارثة الناتجة عن غزو العراق على الناس الذين نفّذوا الغزو عملياً، لأنه هو نفسه يتحمّل قسطاً كبيراً من المسؤولية للترويج للفكرة في المقام الأول. لكنّ أدلمان، في الوقت نفسه، كان محقاً تماماً بخصوص نوعية القيادة التي عيَّنتها إدارة بوش؛ حتى لو كان مقدراً لمغامرة العراق أن تفشل. إذ لم تقم دولة متقدمة، منذ عقود طويلة، بعملية فاشلة وفاسدة مثل عملية احتلال العراق، التي حوَّلت "إمكانية" حدوث تمرّد بعد الغزو إلى "حقيقة مؤكدة" من العنف واليأس والفوضى عمَّت مختلف أنحاء البلد.

في بداية العام 2006، بعد أربع سنوات من الغزو، كان إنتاج شبكة الكهرباء الوطنية في العراق ما يزال عند مستوى 4,000 ميغاواط، أي ما يساوي 10 بالمائة من مستواه قبل الحرب. كما أن ثلث السكان فقط كانوا يستطيعون الحصول على مياه نظيفة، ومعظم مياه الصرف الصحي كانت ما تزال تصب في الأنهار بدون معالجة، وكان إنتاج النفط بالكاد يصل إلى مليوني برميل في اليوم، في حين أنه كان يصل إلى 3 ملايين برميل عشية الغزو. وكانت نسبة البطالة تُقدَّر ما بين 40 و70 بالمائة، ولم تُشاهَد أي رافعات في بغداد منذ الغزو باستثناء تلك الرافعات التي كانت تعزز التحصينات حول قواعد

التحالف والمنطقة الخضراء، وهي منطقة محصنة في قلب بغداد تتمركز فيها الآن سفارتا الولايات المتحدة وبريطانيا، والعديد من مقرات القيادة العسكرية الأميركية. والأهم من ذلك كله هو تنامي حالات القتل الطائفي التي أصبحت مع بداية العام 2005 تتفوق على السياسية منها.

كان المحرض الأساسي للحرب الطائفية هو أبو مصعب الزرقاوي، وهو متطرف أردني المولد كانت مجموعته التي سمّاها على نحو استفزازي *القاعدة في بلاد الرافدين* مسؤولة عن معظم الهجمات الإرهابية المفزعة بحق ضد تجمعات بريئة من المدنيين الشيعة على مدى سنتين. ومع أنه ربما لم يكن يملك أكثر من بضع مئات من الأتباع - ففي نهاية العام 2006، قدَّرت ***لجنة دراسة العراق***، برئاسة وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر والرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس لي هاملتون، عدد المقاتلين الأجانب في العراق بنحو 1,300 مقاتل من كل الأصناف - إلا أن قسوة الزرقاوي الناتجة عن عقليته المتعصبة جعلت تأثيره أكبر بما لا يقاس من عدد أتباعه. فلقد كان يعتبر الشيعة كفاراً لا يستحقون أن يُسمَّوا بمسلمين، وكان منع وقوع العراق بيد الشيعة أكثر أهمية بالنسبة إليه حتى من هزيمة الأميركيين (الذين سيرحلون عن العراق عاجلاً أم آجلاً).

كان ظهور حكومة عراقية شرعية ومستقرة تُسيطر عليها بشكل دائم أغلبية شيعية منتخبة ديمقراطياً آخر شيء يريد الزرقاوي رؤيته. ولمنع حدوث هذا الأمر، مهما كان بعيداً، كان ينبغي زج الشيعة في أتون حرب طائفية قذرة. حتى نهاية العام 2004، كانت ما تزال هناك أمثلة عن وجود تعاون بين المقاومة السنية السائدة وبين جيش المهدي (الشيعي) بقيادة مقتدى الصدر، مثل دعم السنة لانتفاضة الصدر ضد القوات الأميركية في النجف في صيف ذلك العام. وفي الخريف التالي، انضم بعض أفراد جيش المهدي إلى المدافعين عن الفلوجة عندما كانت هذه المدينة السنية - التي كانت تهاجم الجنود الأميركيين أو المرتزقة بشكل منتظم - تتعرض لعملية عسكرية أميركية دامت سبعة أسابيع انتهت بتدمير القسم الأعظم منها؛ لكنه كان المثال الأخير عن التعاون العسكري بين

السنة والشيعة ضد قوات الاحتلال، حيث أدت موجة الهجمات الانتحارية الإرهابية الوحشية ضد المدنيين الشيعة إلى إنهاء هذا التعاون في نهاية المطاف. وبحلول منتصف العام 2005، كانت القوات التابعة لوزارة الداخلية المستمدة من فيلق بدر (الشيعي) قد بدأت بتنفيذ عمليات قتل انتقامية بأعداد كبيرة ضد المدنيين السنة.

ثم جاء انتخابا كانون الثاني وكانون الأول من العام 2005، اللذان صُوِّرا في وسائل الإعلام الغربية على أنهما انتصاران للديمقراطية الناشئة في العراق، ليدفعا أكثر باتجاه الفصل بين المجتمعات المتنوعة في العراق. وليس واضحاً ما إذا كانت السلطات الأميركية تقدر عواقب حمل الجميع في البلد على التصويت لقوائم الأحزاب الوطنية المتنافسة التي كانت في معظمها ذات طابع طائفي أو إثني، بدلاً من الاختيار بين مرشحين فرديين مختلفين في دوائر انتخابية كما يفعل الناخبون في الولايات المتحدة، لكن الهدف الفعلي كان استبعاد كل القضايا والاحتياجات المحلية عن عملية الاقتراع. وهكذا، صوَّت الناس للأحزاب التي كانت تمثل انتماءاتهم الطائفية أو العرقية - وهو الشيء الوحيد الذي يميز فيما بينهم في حقيقة الأمر - وبذلك أصبحت كل الأنشطة السياسية في العراق أنشطة سياسية طائفية أو عرقية.

من الضروري أن يفهم القارئ بأن هذه الحرب ليست حرباً بين مجموعتين من المتعصبين المتديِّنين. فالعراق كان منذ وقت طويل واحداً من أكثر البلدان علمانية في العالم الإسلامي، وهناك أعداد كبيرة من أولئك الذين قُتلوا لكونهم سنَّة أو شيعة لم يدخلوا المساجد لسنوات. والآلاف من المواطنين العراقيين العاديين الذين كانوا لا يعيرون اهتماماً كبيراً لدينهم أو لا يكترثون له بتاتاً أُوقفوا على الحواجز في الطرقات وأُخرجوا من سياراتهم وعُذبوا ثم قُتلوا فقط لأنهم كانوا يحملون اسماً سنياً أو شيعياً في بطاقاتهم الشخصية أو لوحة تسجيل من المحافظة الخطأ على سياراتهم. إنها حرب تتعلق بعدد ونفوذ وإرادة المجتمعات المتنافسة التي تُعرَّف وفقاً لانتماءاتها الدينية المتوراثة، ولا تتعلق بما يؤمن به الأشخاص اليوم. إنها إلى حدٍّ ما تشبه القصة الملفقة التي انتشرت خلال أسوأ أيام الحرب الطائفية في إيرلندا الشمالية حيث كان يوقَف سائقو السيارات على

الحواجز من قبل رجال مسلحين مقنَّعين كي يعرفوا ما إذا كانوا كاثوليكيين أم بروتستانتيين. فإذا أعطى السائق الجواب الخاطئ، فهذا قد يؤدي إلى قتله، وخاصة لأنه لا يعرف إلى أي طائفة ينتمي هؤلاء الرجال المقنَّعون، لكنه قد يعتقد بأنه يملك الجواب المثالي: "أنا يهودي". بيد أن الأمر ليس بهذه البساطة، لأن أحد الرجال سيزمجر في وجهه قائلاً: "هل أنت يهودي كاثوليكي أم يهودي بروتستانتي؟"

كانت قوة الشرطة الجديدة التي وضعت سطات الاحتلال الأميركي آمالها عليها تقع تحت أمرة وزارة الداخلية التي يسيطر عليها الشيعة، والتي كانت تضمّ في عناصرها أعداداً كبيرة من فيلق بدر، أي أنها كانت قوة طائفية منذ البداية. وبعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء، وهما من المراقد المقدسة عند الشيعة - في 22 شباط من العام 2006 - قامت مجموعات عسكرية شيعية في بغداد، معظم أفرادها يدينون بالولاء للزعيم الديني المتشدد مقتدى الصدر، بالانضمام إلى عمليات القتل، حيث هاجموا في ذلك اليوم ما لا يقل عن أربعة وعشرين مسجداً سنياً في المدينة بالقنابل والبنادق الرشاشة. واكتسب التطهير العرقي في الأحياء المختلطة في العاصمة زخماً لا يمكن إيقافه.

> "يقولون إن أعمال القتل والخطف تُنفَّذ بواسطة رجال يرتدون لباس الشرطة، ويركبون سيارات الشرطة، لكن الجميع في بغداد يعلمون بأن القتلة والخاطفين هم رجال شرطة حقيقيون."
>
> *- وزير الخارجية العراقي هوشار زيباري، صيف 2006 نقلها عنه باتريك كوكبورن، الإندبندنت، 28 تشرين الثاني 2006.*

مع أن الرجل الذي لعب الدور الأكبر في دفع العرب الشيعة والسنة إلى حرب طائفية انتقامية عبثية لا تنتهي من القتل والخطف والتطهير العرقي، ألا وهو أبو مصعب الزرقاوي، قُتل في هجوم جوي أميركي في 7 حزيران من العام 2006، إلا أن إرثه ما يزال مستمراً على شكل جبل من الجثث المشوهة حتى الآن. فمع حلول منتصف العام 2006، كانت تُكتشَف مائة جثة في اليوم في بغداد وحدها، كما نقل مانفرد نواك، المحقق

الخاص التابع الأمم المتحدة حول التعذيب، بأن الجثث في مشرحة بغداد "كانت غالباً تحمل آثار تعذيب شديد، تتضمن جروحاً ناتجة عن الأسيد، وحروقاً مسببة بمواد كيماوية، وجلوداً مسلوخة، وعظاماً مكسورة (ظهر وأيدي وأرجل)، وعيوناً مفقوءة، وأسناناً مقلوعة، وجروحاً مسببة بواسطة مسامير ومثاقب كهربائية". أما أولئك الذين لم يُقتَلوا بواسطة هذه الأساليب الفظيعة فقد كانوا يُقتلون بطلقة في الرأس.

رغم أن المدافعين عن الغزو في الولايات المتحدة مازالوا يحذرون حتى يومنا هذا من أن انسحاب القوات الأميركية سيطلق العنان لحرب أهلية في العراق، إلا أن هذه الحرب كانت قد بدأت فعلياً في العام 2006، وأوضح دليل على ذلك هو اتساع مشكلة اللاجئين. حيث قدَّر المفوض السامي للأمم المتحدة حول اللاجئين (UNHCR)، في شباط من العام 2007، عدد النازحين عن بيوتهم في العراق بنحو خمسين ألفاً في الشهر الواحد؛ كي لا ينضموا إلى الثلاثة آلاف جثة التي تُكتشَف في المجارير أو على تلال القمامة في كل شهر. وهذا الرقم يتجاوز الحصيلة الشهرية للقتلى في الحربين الأهليتين الأميركية أو الإنكليزية وهو يساوي منذ الآن عدد القتلى الذي سُجِّل في ذروة الحرب في البوسنة في أوائل التسعينيات. وكما في البوسنة أيضاً، كل مجموعة رئيسة كبيرة - العرب السنة والعرب الشيعة والأكراد - ترى نفسها كضحية؛ وكل العلاقات فيما بينها تتسمم بفعل "الاستثمار السياسي لآخر عمل وحشي يُرتكَب".

بات التطهير العرقي، في الجزء الأعظم من بغداد، شاملاً إلى درجة أن المقاتلين في الأحياء السنية والشيعية المتجاورة يطلقون الآن قذائف الهاون بحرية على بعضهم البعض، لعلمهم بأن الخطر ضئيل بأن يصيبوا شخصاً ينتمي إليهم. في بداية العام 2007، بحسب تقديرات المفوض السامي للاجئين، كان هناك نحو 1.8 مليون لاجئ ضمن العراق ومليونان آخران لجؤوا إلى الخارج، معظمهم في سوريا والأردن. (بحسب رئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في العراق حتى بداية 2006، جون بيس، كان الأغنياء من اللاجئين يقصدون الأردن والفقراء منهم يذهبون إلى سوريا). ويتضمن الهاربون أكثر من نصف عدد الأطباء في العراق وما لا يقل عن نصف الأقليات

- مسيحيون، يهود، يزيديون، مانديون، فلسطينيون، تركمان - الذين كانوا يشكلون ذات يوم عشر عدد السكان في العراق. ومن المرجح أن نصف الطبقة المتوسطة المتعلمة والماهرة، التي كانت تمثل المخزون الأثمن في العراق، قد غادرت البلد مسبقاً. فإذا كان ذلك لا يُعتبر حرباً أهلية، فإنه سيبقى كذلك حتى يحدث شيء أسوأ وأفظع.

وتبقى هناك حرب داخلية ثالثة ستقع في العراق، بين العرب والأكراد، إذا لم تُسلَّم مدينة كركوك وحقول النفط المحيطة بها وبعض الأراضي المتنازع عليها في شمال العراق إلى حكومة كردستان المستقلة بعد استفتاء عام يعد الدستور الجديد بإجرائه قبل نهاية العام 2007. غير أن هذه الحرب يمكن تفاديها، لبعض الوقت على الأقل، من خلال صفقة سياسية بين الأكراد وقادة العرب الشيعة، بما أن الأكراد يرون في وضعهم الحالي بعض الامتيازات. فالأكراد يتمتعون بدرجة ممتازة من الاستقلال وبنفوذ كبير في بغداد، ولديهم جيش خاص بهم (البشمركة) متخفٍّ تحت اسم قوات الجيش العراقي. وهم سيظلون آمنين نسبياً من التعرض لهجوم من جارتيهم تركيا وإيران، العازمتين على منع ظهور دولة كردية مستقلة، طالما أنهم يستطيعون تجنب حدوث انفصال رسمي عن العراق. ولكن حتى لو نجحوا في تجنب هذه الحرب - وتجنب تجدد العداوة التاريخية بين الحزبين الكرديين الرئيسين، الحزب الديمقراطي الكردستاني واتحاد كردستان الوطني، اللذين سبق لهما أن دخلا في حرب مفتوحة في التسعينيات - فالحربان الناشبتان سلفاً في الجنوب كافيتان للقضاء على دولة العراق التي جُمعت من الولايات العثمانية الثلاث السابقة، الموصل وبغداد والبصرة، ما بين العامين 1918 - 1922.

"إن الدولة العراقية تسير بشكل متزايد الآن نحو سيطرة الإسلاميين الشيعة، على الرغم من وجود دور كردي داعم. وتتوسع سيطرة الشيعة على بغداد دون توقف باتجاه الشرق إلى درجة أنها قد تقع ذات يوم بأكملها تحت سيطرة الميليشيات الشيعية.

"والشيء الوحيد الذي يقف عقبة أمام ذلك هو انتشار القوات الأميركية

لمنع دخول الميليشيات الشيعية بالقوة إلى الأحياء السنية أو المختلطة طائفياً. أما الحيز الجغرافي الذي يمكن للتمرد أن يزدهر فيه خارج بغداد، فسوف يستمر بالوجود، إلا أن البلد سائر حتماً نحو التقسيم. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن موازنة الأفضلية الديموغرافية الشيعية إلا من خلال لجوء العرب السنة إلى الدول العربية السنية المجاورة. ومن غير المرجح أن تؤدي هذه النتيجة إلى استقرار العراق ما لم يتمكن أحد الأطراف من القضاء على خصمه، وإلا فإن البلد ستتقسَّم إلى دول منفصلة."

- علي علاوي، وزير الدفاع، وزير التجارة، ووزير المالية في العراق من العام 2003 إلى العام 2006.ويشغل الآن منصب كبير مستشاري رئيس الوزراء نوري المالكي،الإندبندنت، 5 كانون الثاني 2007.

"الأميرية، الجهاد، الغزالية، كل هذه المناطق [من بغداد التي يسيطر عليها السنة] في طريقها لتصبح جزءاً من دولة العراق الإسلامية الجديدة، وكل واحدة منها تملك أميراً مسؤولاً عنها. وكل مجموعة مسؤولة عن شارع ما. لدينا خطوط دفاعية، وخنادق، وعبوات ناسفة مخفية. عندما يصل الأميركيون، ندعهم يدخلون، لكنهم ما إن يدخلوا ومعهم القوات العراقية، حتى ينشب القتال."

- أبو عائشة، قائد سني متمرديتحدث إلى الصحفي العراقي غيث عبد الأحدالغارديان، 13 كانون الثاني 2007.

إن المعضلة السياسية الأساسية التي واجهت - وما تزال - سلطات الاحتلال الأميركي في العراق، من الحاكم بول بريمر إلى السفير الأميركي السابق زلماي خليل زاد، هي أنهم لا يثقون في الشيعة، ولكن السنة لا يثقون بهم. كانت سلطات الاحتلال تريد أن تكوِّن حكومة عراقية تحظى بتأييد شعبي، لكنها في الوقت نفسه ترضخ لرغبة الأميركيين بوضع قواعد عسكرية دائمة في البلد (قواعد *قابلة للبقاء*، كما يحرصون على تسميتها). وهذه الحكومة لا يمكن أن تكون إلا حكومة يسيطر عليها الشيعة، نظراً لأنهم يشكلون 60 بالمائة من سكان العراق، بيد أن واشنطن لا تثق بالأحزاب الشيعية الكبرى في العراق، لأنها مقربة كثيراً من إيران. بالفعل، فمعظم قادة هذه الأحزاب أمضوا

سنوات طويلة في المنفى الإيراني خلال حكم صدام. (كانت هذه المشكلة من الأسباب الرئيسة التي حالت دون زحف إدارة جورج بوش الأول إلى بغداد في العام 1991).

افترضت إدارة بوش الحالية بأنه بعد تحرير العراق في العام 2003 ستكون قادرة على تأليف حكومة تحالف يخفّ فيها نفوذ الشيعة إلى حدٍّ كبير بوجود حلفائها الأكراد (الأكراد هم المجموعة الوحيدة في العراق التي تدعم الوجود الأميركي بشكل صريح) وسياسيين سنّة ممن كانوا يرغبون بالعمل مع الولايات المتحدة. كما افترضت بأنها تملك الوقت الكافي للعمل على هذا المشروع: (قال بريمر في آذار من العام 2004: "سنتواجد على أرض العراق، كجنود ومواطنين، لسنوات. وسيكون عملنا إلى حدٍّ ما أشبه بإدارة مستعمرة"). لكن الولايات المتحدة كانت مخطئة في الأمرين معاً.

قال الجنرال ديفيد بتراوس، أحد الخبراء في مكافحة التمرد في الجيش الأميركي: "ينبغي على القوة المحرِّرة أن تعمل بسرعة لأن أي جيش تحرير سيتحول بعد فترة قصيرة إلى جيش احتلال"، بيد أن الأمر كان أسوأ من ذلك. حيث لم يتوفر للولايات المتحدة أي وقت للتصرف، لأن السنة كانوا معادين منذ البداية للوجود الأميركي، في حين أن الشيعة كانوا مصممين على الاستفادة من ثقل عددهم للسيطرة بشكل دائم على أي نظام سياسي ينشأ في العراق، ولم تكن واشنطن في الواقع قادرة على إرضاء أي من الطرفين.

ما كان يريده السنة هو إعادة موقعهم المسيطر الذي سلبه منهم الغزو الأميركي، ولم يكن بإمكان الولايات المتحدة فعل شيء لتلبية هذا الطلب. وكل ما كان يريده الشيعة هو اعتراف ديمقراطي مناسب بدورهم المسيطر المكتسب حديثاً في العراق، وهذا ما لم تكن واشنطن راغبة بفعله أيضاً. كانت الولايات المتحدة تعتقد بأن الحزبين الشيعيين الأساسيين - **الدعوة**، الذي لا يملك ميليشيا، **والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق**، الذي يسيطر على فيلق بدر القوي - كانا مقربين كثيراً من إيران. (بالفعل، فالوحدات الأساسية في فيلق بدر كانت قد تدربت على يد الإيرانيين عندما كانت منفية هناك). أما العنصر الثالث في المعادلة الشيعية، فهو مقتدى الصدر، الزعيم الديني

الشاب (في أوائل الثلاثينيات) فقد كان منذ البداية معارضاً قوياً للوجود الأميركي في العراق. ويجسِّد مقتدى الصدر، الولد الباقي على قيد الحياة لوالد مبجَّل قُتل على يد صدام، صوت الفقراء الشيعة في معقله المحصَّن في المنطقة الفقيرة الواسعة الواقعة في أقصى شمال شرق بغداد والتي سُميت مدينة الصدر تيمّناً باسم والده الشهيد، وجيش المهدي التابع له هو الأكبر في العراق.

لم يكن بالإمكان إيجاد توليفة مناسبة من هذه القوى بحيث يمكن أن تنتج حكومة تحالف منتخبة ديمقراطياً توافق على بقاء الولايات المتحدة في العراق، حتى مع افتراض أنها كانت تضم الأكراد المؤيدين للأميركيين، ولهذا السبب كانت المعضلة الأميركية غير قابلة للحل منذ البداية. لقد دعا الجنرال المتقاعد جاي غارنر، منذ بداية الاحتلال، لإجراء انتخابات مبكرة فطُرد بسبب ذلك، وحل محله بول بريمر الذي تبنَّى استراتيجية قصيرة المدى تمثلت في تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمَّى والاعتماد على حكومة عراقية معيَّنة كواجهة محلية للاحتلال. لكن بريمر تخلى مرغماً عن هذه الاستراتيجية حتى قبل أن يسلِّم السلطة لتلك الحكومة في حزيران من العام 2004، رغم أن كل المعيَّنين فيها كانوا مؤيدين للولايات المتحدة. ففي حوار مع آية الله العظمى الإيراني المولد علي السيستاني - في شباط وآذار من العام 2004 - أُجبر بريمر على الموافقة على إجراء انتخابات حقيقية في العام 2005 من أجل ثني السيستاني عن الدعوة لإضراب شيعي عام. فبعد قرون من العيش في القعر، كان الشيعة عاقدي العزم على امتلاك دور مسيطر في الحياة السياسية لعراق ديمقراطي، وهو حق تخوِّله لهم أعدادهم الكبيرة في البلد. وكانوا مستعدين للقيام بذلك بشكل قانوني عبر صناديق الاقتراع، لكنهم لم يكونوا مستعدين للانتظار.

مما لاشك فيه أن الانتخابين والاستفتاء على الدستور التي حصلت في العام 2005 أعطت البنية القانونية لدولة ديمقراطية برلمانية دستورية؛ وأنتجت *تجمعاً وطنياً* انتُخب من أجل إدارة البلد حتى العام 2009. ومن المحتمل أن تبقى هذه البنية حتى بعد رحيل الأميركيين، وأن يُدار العراق الذي سيظهر بعد ذلك بوسائل ديمقراطية شبيهة. لكن غالبية

العرب السنة قاطعوا الانتخابات، وبالتالي فهم غير ممثلين في التجمع الوطني والحكومة، مما يعمِّق غربتهم عن النظام الجديد الناشئ في العراق، كما أن العداء المتبادل بين مختلف الفئات الطائفية والعرقية الموجودة يجعل من مهمة تشكيل حكومة قادرة على العمل بشكل صحيح أمراً صعباً للغاية. حيث استغرق تشكيل الحكومة، بعد انتخابات كانون الثاني من العام 2005، 67 يوماً من المفاوضات، و127 يوماً بعد انتخابات كانون الأول من عام 2005.

> "الوزارات عصية على الإصلاح. كان المسؤولون فاسدين في عهد صدام حسين لكنهم كانوا مرعوبين حتى الموت من الإعدام. أما الآن فلم يعودوا يخشون شيئاً."
>
> *- زهير حمادي، رئيس الموظفين في حكومة إياد علاوي،* **2005 - 2004.**
> *نقله عنه باتريك كوكبورن،*
> *الإندبندنت،* **14** *تشرين الأول* **2005.**

كل مجموعة مشاركة في الحكومة تُمنَح وزارة أو أكثر، وتُدار هذه الوزارات عملياً كإقطاعيات خاصة أو كماكينات لسحب النقود. ولا يمكن استبدال الوزراء، مهما كانوا فاسدين أو غير أكفّاء، بدون إعادة فتح الجدالات البيزنطية المطولة التي أنشأت الحكومة في الأساس. أما بالنسبة لوزارة الداخلية التي كانت تُدار من قبل وزير تابع ***للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق*** حتى نيسان من العام 2006، فقد دخلت ميليشيا المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (فيلق بدر) إليها وأصبحت قوة مهيمنة في جهاز الشرطة. (تحت إصرار الأميركيين، أصبحت وزارة الداخلية تُدار من قبل شخصية أقل تحيزاً منذ تشكيل حكومة نوري المالكي في نيسان من العام 2006، لكن فيلق بدر مازال يحتفظ بسيطرة مطلقة على المراتب المتوسطة والعليا من جهاز الشرطة). كما أدى انهيار الأمن في بغداد إلى إبعاد كبار المسؤولين في الحكومة عن البلد الذي ينبغي أن يديروه، بسبب لجوء معظم الوزراء إلى المنطقة الخضراء. ومع أن بعضهم يذهبون إلى وزاراتهم بشكل دائم، إلا أن البعض الآخر يكتفون بزيارتها بين الحين والآخر أو (كما تقول الإشاعات) لا يذهبون إليها بتاتاً، بل يأمرون بجلب الأوراق

إلى المنطقة الخضراء لتوقيعها. وبذلك، فهذا النظام لن يكون نظاماً مرضياً - مع غياب التنسيق بين سياسات الحكومة وغياب مسؤولية مجلس الوزراء - حتى لو لم يكن خاضعاً بشكل دائم لإملاءات الاحتلال.

للسياسة الأميركية التي تتصدّى للمشكلة العراقية العويصة التي تسبّبت بها ثلاث أولويات عامة. أولاً، الدفع بشكل متواصل من أجل مشاركة أكبر من قبل العرب السنة، رغم أن إجراء انتخاب آخر لزيادة تمثيلهم الرسمي قبل 2009 أمر غير ممكن. فالتمرد ضد الاحتلال الذي تدعمه هذه المجموعة مازال حتى الآن يمثّل التحدي الأكبر الذي تواجهه السلطات الأميركية، التي تبحث بجدّ (دون أن تنجح) عن طرق لتكييفها مع النظام الجديد. كما أن السلطات الأميركية تريد من هذه المجموعة أن تكون حاضرة أكثر في الحياة السياسية من أجل تخفيف هيمنة الشيعة على العملية السياسية برمتها.

الأولوية الثانية تتمثّل في إبقاء النفوذ الإيراني في حدوده الدنيا، مما يتطلب تدخلات متواصلة في المفاوضات بين الأحزاب الشيعية لضمان عدم اختيار المرشحين الخطأ لمناصب حكومية رفيعة. على سبيل المثال، من الأسباب الرئيسة للتأخير المطوَّل في اختيار رئيس الوزراء بعد انتخاب كانون الثاني 2005 هو اعتقاد الولايات المتحدة بأن إبراهيم الجعفري - الاختيار الأول للأحزاب الشيعية - كان مقرباً جداً من إيران ومن مقتدى الصدر، الشخصية المكروهة بالنسبة لواشنطن بسبب مطالبته الدائمة بمغادرة الولايات المتحدة للعراق. في النهاية، استسلم الشيعة واختاروا نوري المالكي - وهو من زعماء حزب الدعوة - لرئاسة الوزراء بدلاً من الجعفري.

أما الأولوية الأميركية الثالثة فهي ضمان عدم وجود مطالبة شعبية بجدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق. لكن هذا الأمر يشلّ محاولات الحكومة للتوصل إلى تسوية مع العرب السنة والتعامل مع الميليشيات الطائفية، بما أن الشرط المسبق لديها هو هذا الجدول الزمني بالذات. فبعد فترة قصيرة من تولّيه منصب رئاسة الوزراء في نيسان من العام 2006، خرج نوري المالكي باقتراح مصالحة وطنية من ثماني وعشرين نقطة صيغ على شاكلة البرنامج الذي اعتُمد في جنوب أفريقيا بعد انتهاء نظام الفصل

العنصري: إعفاء المقاتلين، وإطلاق سراح المساجين منهم، ومنح بداية جديدة للجميع. ورغم أن معظم المجموعات أعربت عن اهتمامها بهذه الخطة، إلا أن الولايات المتحدة حالت دون تحقيقها لأن الصفقة كانت تتضمن بالضرورة وعداً بتقديم جدول زمني لانسحاب الولايات المتحدة من العراق. على أي حال، رغم أن هذا الاقتراح كان يمكن أن يسقط عند أول عقبة، لأن حل المشكلة العراقية أصبح أكثر صعوبة بحلول العام 2006، إلا أنه أيضاً كان يمكن أن يشكل الفرصة الأخيرة لتحقيق تسوية تحفظ الجميع في البلد.

في الواقع، لن يمكننا أن نعرف ما إذا كانت تلك الخطة بالفعل تمثل فرصة أخيرة للتوصل إلى تسوية أم لا، لكن هذا الأمر على الأقل يثير السؤال التالي: لماذا لا تقبل الحكومة الأميركية بتقديم جدول زمني لانسحاب القوات الأميركية من العراق؟ فإذا كانت الإدارة الأميركية حقاً تبحث عن عذر مناسب لعدم تحمّل مسؤولية الفوضى الحاصلة في العراق، فماذا تريد أكثر من طلب رسمي من الحكومة المنتخبة في العراق بإرسال القوات إلى الديار؟ يمكن أن يُقدَّم هذا الأمر للشعب الأميركي على أنه انتصار للديمقراطية، كما أن معظم العراقيين الذين يحاولون قتل الجنود الأميركيين الآن سيرحبِّون بالتوقف عن القتال والسماح لهم بالمغادرة بسلام، ومع الحفاظ على بعض من ماء الوجه أيضاً، لاسيّما وأنه قد بات مؤكداً بأنهم سوف يرحلون فعلاً. أما ما سيحدث بعد ذلك في العراق فهذا يستحيل توقعه، ولكن، قد يكون من الممكن حتى في هذا الوقت المتأخر الحفاظ على النظام الديمقراطي واستعادة سلطة الحكومة على معظم أرجاء العراق. وإلا فالولايات المتحدة حرة في إقناع نفسها بأنها فعلت كل ما بوسعها. وفي النهاية، إن إلقاء اللوم على الضحية رائج لسوء الحظ.

بدلاً من ذلك، تبذل السلطات الأميركية في العراق جهوداً كبيرة لضمان عدم رؤية طلب انسحاب القوات الأجنبية نور الصباح. والتفسير المنطقي الوحيد لذلك هو أن إدارة بوش لا تزال ترفض القبول بضرورة إعادة كل قواتها إلى الديار (مع أنها تود أن تعيد معظم قواتها إلى الوطن وأن تخفف من الضغط السياسي هناك) لأنها ما تزال تتخيل بأنها قادرة على التحكم بالأحداث في العراق إلى أن يهدأ التمرد ويستقر الاقتصاد،

وترحب الحكومة العراقية الممتنة بتمركز عشرين أو ثلاثين ألف جندي أميركي على أراضيها بصفة دائمة. لهذا السبب، ما يزال العمل جارياً على إنشاء *القواعد القابلة للبقاء* الأربع عشرة؛ ولا غرابة في ذلك، فالدجاجات تعدو لبعض الوقت حتى بعد الذبح.

إن الاحتقار الذي يشعر به العراقيون والعرب تجاه الحكومة العراقية ناتج بشكل عام عن هذه السياسة الأميركية التي تبقي الحكومة العراقية ضعيفة كي تتجنب أية مطالبة بالانسحاب. وهذا ما يؤكده رئيس الوزراء نوري المالكي نفسه، الذي قال علناً بأنه لا يستطيع تحريك مجموعة من الجنود بدون موافقة أميركية. وبما أن السي آي أيه، وليس الحكومة العراقية، هي التي تدفع الميزانية الكاملة لجهاز الاستخبارات العراقي، فبوسعك أن تتكهن لصالح من يعمل. ومع أن التدابير المالية في العراق غامضة إلى حدٍّ بعيد، إلا أنه من الواضح تماماً أن حكومة المالكي، غير القادرة على تحصيل العوائد التي تحتاجها من الاقتصاد العراقي المدمَّر، مربوطة برسن مالي قصير جداً يمسك به الأميركيون. وأية حكومة عراقية أخرى تعمل تحت سيطرة كاملة من قوات الاحتلال الأميركية ستعاني من نفس انعدام المصداقية، وعليه فإن شكل العراق ما بعد صدام على المدى الطويل لن يصبح واضحاً إلا بعد انسحاب القوات الأميركية الكامل، أو على الأقل عندما يُقدَّم جدول زمني سريع للانسحاب مرفق بتواريخ محددة وصارمة. فكيف يمكن للعراق أن ينتقل من هذه المرحلة إلى تلك، وماذا سيكون ذلك الشكل النهائي للعراق؟

> **إن انهيار الدعم المحلي للحرب سيؤدي حتماً إلى انسحاب القوات الأميركية، إنها مسألة زمن فقط. لكن الانسحاب بشكل متماسك، وطوعي نوعاً ما، أفضل بكثير من الانسحاب لاحقاً بصورة متعجلة استجابة لضغط شعبي... أو استجابة لسلسلة من الظروف المعاكسة غير المتوقعة على الأرض... فإذا ساءت الأوضاع في الأشهر القليلة المقبلة، فإن ذلك سيصب الزيت على النار في واشنطن. والكونغرس سيتجرأ على التدخل بشكل مباشر في مشكلة العراق."**
>
> *- ستيفن سايمون، مدير سابق للتهديدات العالمية*

في مجلس الأمن القومي في عهد إدارة كلينتون، في ورقة موجهة لمجلس العلاقات الخارجية، شباط 2007.

ليس هناك أي شك بخصوص انهيار الدعم المحلي في الولايات المتحدة للحرب في العراق. فبحلول منتصف العام 2006، ورغم التعمية المقصودة التي قامت بها الإدارة طوال سنوات، كشف استطلاع للرأي أجرته صحيفة نيويورك تايمز بالاشتراك مع محطة سي بي أس نيوز بأن غالبية الأميركيين أدركوا أخيراً أن الحرب في العراق كانت منفصلة تماماً عن *الحرب على الإرهاب*. كما أن خسارة الجمهوريين لسيطرتهم على الكونغرس ومجلس الشيوخ في منتصف تشرين الثاني من العام 2006 فُسِّر على نطاق واسع على أنه تصويت قومي ضدّ الحرب. وعندما أعلن الرئيس بوش في بداية العام 2007 بأنه يخطّط لإرسال ما يزيد عن عشرين ألف جندي أميركي إضافي إلى العراق (ازداد الرقم لاحقاً إلى ما يقارب الثلاثين ألفاً)، أظهر استطلاع آخر للرأي أجرته صحيفة واشنطن بوست وتلفزيون إي بي سي بأن 61 بالمائة من الأميركيين كانوا يعارضون الخطة مقابل 31 بالمائة فقط يؤيدونها. ومع أن الرأي العام يتذبذب بمرور الزمن حول معظم القضايا، إلا أنه يصعب تخيل الأحداث التي يمكن أن تحدث في العراق بحيث تعكس الهبوط المتسارع للدعم الأميركي للحرب قبل انتخاب 2008.

على كل حال، ثمة شك أكبر في مدى استعداد الكونغرس لقطع الإمدادات عن الحرب. لأنه بما أن معظم الناس في الولايات المتحدة (بما فيهم معظم الجنود) يعتقدون بأن الحرب في العراق خاسرة سلفاً - مع أن بوش ربما سيواصل محاولته قلب الرأي العام الأميركي بخصوص هذه الحرب - فإن الديمقراطيين في الكونغرس سيشعرون بالإغراء، وخاصة مع بقاء القليل من الوقت قبل الانتخاب الرئاسي في تشرين الثاني من العام 2008، لترك بوش يتلوّى في الريح بدلاً من تحمّل العبء السياسي الناتج عن خيانة الجنود الأميركيين في الميدان. مع ذلك، فالسرعة التي يتحرك بها الرأي العام الأميركي ضد الحرب يوحي بأن أي مرشح رئاسي من كلا الحزبين لا يعد بالانسحاب من العراق لن تكون فرصه بالفوز بانتخاب 2008 كبيرة، وعلى هذا الأساس فإن الوقت الأرجح

لإعلان انسحاب شامل للقوات الأميركية من العراق سيكون بعد عشر دقائق من حفل تولية الرئيس الأميركي الرابع والأربعين في كانون الثاني 2009، سواء أكان - أو كانت - جمهورياً أم ديمقراطياً.

في الواقع، بوسعنا استشراف ذلك المستقبل بشيء من الثقة، ولكن ماذا سيحدث فيما بعد؟ هل ستهوي السماء في الشرق الأوسط، وإذا حدث ذلك، فعلى رأس من؟ هل سينسحب الجيش الأميركي فقط إلى الكويت والبحرين والبلدان المجاورة الأخرى انتظاراً لما سيطرأ من أحداث، أم سيكون هذا بداية انسحاب أميركي شامل من المنطقة برمتها؟ وأين بالضبط ينسجم الشرق الأوسط مع الاستراتيجية الأميركية الكبرى، إذا كان هناك شيء من هذا القبيل؟

الجميع يعلم بأن الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط تتعلق بالنفط فقط، ولكن ماذا يعني ذلك بالضبط؟ قد تكون هذه النقطة هي المكان الأمثل للانطلاق منه.

الفصل الثاني لماذا العراق؟

"أنا نادم الآن لأنني لم أعارض بشكل أكثر وضوحاً أولئك الذين كانوا عازمين على غزو بلد كانت أفعاله سطحية إذا ما قورنت بالتهديد الحقيقي؛ أي القاعدة".

- الجنرال غريغوري نيوبولد، سلاح البحرية الأميركية (متقاعد)، 9 نيسان 2006.

نيوبولد هو مدير عمليات سابق في هيئة الأركان المشتركة (البنتاغون)، وكان أول ضابط عسكري رفيع يستقيل على خلفية خطة غزو العراق.

لماذا اختارت الولايات المتحدة أن تغزو العراق؟ في الحقيقة، إنه لغز بداية القرن الواحد والعشرين الأكبر. إذ لم تكن هناك ذرة من دليل مقنع يشير إلى أن النظام العراقي كان على صلة مع إرهابيي القاعدة، أضف إلى ذلك أن هذا يتنافى تماماً مع معتقدات صدام حسين وقناعاته السياسية، فالصلة الوحيدة لنظامه مع الإسلاميين العراقيين المحليين كانت في غرف التعذيب فقط.

مما لا شك فيه أن صدام حسين كان رجلاً طائشاً، كما دلَّ على ذلك بوضوح غزوه للكويت في العام 1990، والذي أدى إلى حدوث حرب الخليج التي أنهت التحالف الأميركي العراقي الهش الذي بُني على أثر غزو صدام لإيران في الثمانينيات. لكن القوات العسكرية العراقية دُمِّرت بشكل كبير جداً خلال عملية عاصفة الصحراء في العام 1991، وما تلا ذلك من حظر على الأسلحة جعل من إمكانية إعادة بنائها من جديد أمراً مستحيلاً من الناحية العملية، بمعنى أن العراق في بداية القرن الواحد والعشرين لم يكن يشكل تهديداً عسكرياً حقيقياً على أي من جيرانه. والعراق، بالطبع، لم يكن يملك أسلحة دمار شامل، ولكن، ربما ينبغي علينا أن نتسامح مع إدارة بوش ونسلِّم بأنها ربما صدقت في نهاية المطاف حملتها الدعائية حول هذه المسألة.

مع ذلك، لا أحد في إدارة بوش أو مجتمع الاستخبارات في واشنطن كان يصدق بأن العراق كان يمتلك أسلحة نووية (لو كان العراق يملك تلك الأسلحة، لما تعرّض للغزو أبداً،

تماماً كما حصل مع كوريا الشمالية). أما أسلحة الدمار الشامل التي اعتُقد بأن صدام كان يمتلكها فهي بصراحة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي يملكها الجميع في الشرق الأوسط. في الحقيقة، ليس ثمة شك بأن العراق كان يمتلك هذه الأسلحة في الثمانينيات، وأنه استخدم الغاز السام على نطاق واسع في حربه ضد إيران ما بين عامي 1980 و1988. مع ذلك، فإدارة ريغان، الحليف الفعلي لصدام في ذلك الحين، حمته من الإدانة الدبلوماسية الدولية لاستخدامه المتواصل للأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية، وغضَّت الطرف عن شرائه للمركبات الكيماوية المنتجة لغاز الخردل وغاز السارين وغاز الأعصاب (VX) والمعدات اللازمة لتصنيعها من حلفاء للولايات المتحدة (كانت ألمانيا، وهولندا، وإيطاليا، وسنغافورة أهم المزودين). حتى أن السي آي أيه زودت العراق "بمعلومات مستمدة من صور فوتوغرافية مأخوذة من أقمار اصطناعية أميركية حساسة... من أجل مساعدة غارات القصف العراقية"، بحسب تقرير لصحيفة نيويورك بوست نُشر في 15 كانون الأول من العام 1986، رغم أن واشنطن كانت تعرف جيداً بأن تلك الغارات كانت في كثير من الأحيان تتضمن هجمات كيماوية. لقد عمل أكثر من ستين ضابطاً في وكالة الاستخبارات الدفاعية على تزويد بغداد "بمعلومات مفصلة عن الانتشارات العسكرية الإيرانية، وخطط تكتيكية للمعارك، وخطط للغارات الجوية وتقديرات متعلقة بأضرار القصف"، بحسب تقرير نُشر في صحيفة نيويورك تايمز في 17 آب من العام 2002. ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، على الأقل، كان يعلم جيداً بهذه الحقائق، بما أنه كان المبعوث الخاص للرئيس ريغان إلى صدام حسين في العام 1983.

لكنّ إيران أيضاً تمتلك أسلحة كيماوية، دون الحاجة لذكر حليفة الولايات المتحدة إسرائيل. وحتى لو افترضنا بأن واشنطن كانت قلقة بصدق من إمكانية أن تقدم دولة ما في الشرق الأوسط على تزويد الإرهابيين بأسلحة كيماوية، فليس هناك سبب خاص للقلق من العراق أكثر من إيران.

على أي حال، للمنطق قيوده التي تلزمنا بأن نأخذ بعين الاعتبار احتمال أن يكون صانعو القرار الأساسيون في إدارة بوش جاهلين إلى درجة أنهم ببساطة لم يفهموا هذه

الحقائق الأساسية حول الشرق الأوسط. ومن المحتمل أن يكون بوش نفسه غير قادر على - أو غير مكترث "للتمييز بين مجموعة عربية وأخرى، ولهذا السبب ربما كان إصراره الدائم على وجود رابط بين إرهابيي القاعدة الذين هاجموا الولايات المتحدة وبين نظام البعث في العراق - الذي لم تكن له علاقة من أي نوع بهم - يبدو معقولاً جداً بالنسبة إليه. ولكن، لابد أن المحيطين به كانوا يعرفون أكثر منه (الاعتراض التلقائي على الافتراض السابق)، أو لنقل بعضهم على الأقل. ولنأخذ على سبيل المثال حالة هنري كيسنجر المثيرة للفضول.

أصبح كيسنجر، الذي كان وزيراً للخارجية في عهد ريتشارد نيكسون ومستشاراً للأمن القومي خلال حرب فيتنام، مستشاراً مقرباً للرئيس بوش عندما أصبح الوضع في العراق يشبه كثيراً المأزق الصعب الذي واجهه كيسنجر نفسه في فيتنام قبل ما يزيد عن ثلاثين عاماً. ونحن نعلم الآن، بفضل كتاب روبرت وودوورد الثالث حول رئاسة بوش **دولة الإنكار**، أن كيسنجر أيضاً لا يكبِّد نفسه مشقة التمييز بين العرب.

سأل مايكل غيرسون - من أهم كتّاب الخطابات في البيت الأبيض - كيسنجر في أيلول من العام 2005: "لماذا دعمت الحرب على العراق؟"
فأجاب كيسنجر: "لأن أفغانستان لم تكن كافية". وحول الصراع مع الإسلام المتطرف، قال كيسنجر بأنهم (أي المسلمين المتطرفين) يريدون إذلالنا. "ونحن بحاجة إلى إذلالهم". وقال أيضاً بأن الرد الأميركي على هجمات 11/9 كان يجب أن يكون واسع النطاق، ولا يتوقف عند غزو أفغانستان والإطاحة بطالبان.
ثمة أمر آخر، وهو أن الحرب على العراق كانت ضرورية لإرسال رسالة أوضح، "من أجل إفهامهم بأننا لن نعيش في العالم الذي يريدونه لنا."

يبدو أن مقتل ثلاثة آلاف جندي أميركي ومئات الآلاف من العراقيين لم يكن ثمناً باهظاً لقاء إيضاح هذه النقطة بالنسبة للرجل الذي تسبب في إحداث كارثة أكبر في كمبوديا من أجل إفهام فيتنام أمراً آخر، ولكن من هم هؤلاء الذي يريد أن يُفهمهم هذه المرة؟ يُفترَض أنهم المسلمون المتشددون. ولكن، كيف سيحقق ذلك من خلال إسقاط

صدام حسين، وهو رئيس نظام علماني عربي، وأحد أشرس أعداء المسلمين المتشددين؟ هل يمكن أن يكون كيسنجر من الجهل إلى درجة أنه لم يكن يعرف مع أي جهة يقف صدام؟ قطعاً لا، فهو يحمل درجة دكتوراه في الفلسفة ولكنة ألمانية، ونظارة سميكة. هل كان كسولاً فكرياً بحيث أنه لم يكترث وحسب؟ ربما، فهو، على أية حال، لم يقم بعمل جيد في المرة السابقة، أيضاً.

يصرّ بوش على أن الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل هما الدافع وراء غزو العراق، في حين يصرّ معظم معارضيه على أن النفط هو الدافع الحقيقي، مع أن هذا الدافع الأخير بدوره ليس منطقياً كفاية، على الأقل إذا كان المقصود منه هو أن الولايات المتحدة كانت تسعى إلى تأمين إمداداتها النفطية أو تخفيض سعر النفط. إذ ليس هناك حاجة لتأمين إمدادات النفط عندما يكون المزوِّد أكثر من راغب في بيعه لك (كان العراق يبيع نصف صادراته النفطية إلى الولايات المتحدة حتى قبل شهر واحد فقط من الغزو)، مع ذلك، ثمة أثر لاستراتيجية ما هنا، لأن النفط كان ذات مرة سلعة حساسة من الناحية الاستراتيجية.

في الأساس، وُضعت الالتزامات الدبلوماسية والعسكرية الأميركية في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة، عندما كان امتلاك القدرة على الوصول إلى مخزونات النفط، إضافة إلى الموارد الاستراتيجية الأخرى، يمثل لعبة صفرية المحصلة، ربح أحد الأطراف فيها يعني تلقائياً خسارة الطرف الآخر. فقد كان الاستراتيجيون في كلا الجانبين يعتقدون بأنه إذا كان للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي نفوذ مهيمن على نظام ما، فإن النفط أو اليورانيوم، أو أي من ثرواته الأخرى، لن يكون متاحاً للجانب الآخر خلال الأزمات. ومع أن هذا التصور لم يكن واقعياً كما يزعم هذا المبدأ الاستراتيجي، بما أن الأزمات خلال الحرب الباردة كانت في معظم الأحيان تميل لأن تكون قصيرة الأمد - إما أن تبتعد عن المواجهة، أو تقبل باحتمال نشوب حرب نووية - إلا أنه شكل الدافع الجوهري لتدخّل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في الشؤون الداخلية للدول العربية وإيران طوال جيل كامل. وهذا التصور أيضاً هو الذي دفع

الولايات المتحدة لأول مرة لعقد تحالفها العسكري الوثيق مع إسرائيل، التي نجحت في إقناع واشنطن بأنها تمثل حجر الزاوية الذي لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للوجود الاستراتيجي الأميركي في المنطقة.

على كل حال، كل ذلك أصبح من التاريخ الآن. فقد انتهت الحرب الباردة منذ نحو عشرين عاماً، ومنذ ذلك الحين، لم يعد مهماً من وجهة النظر الاستراتيجية إذا كان البلد (س) مناصراً لأميركا أم مناصراً لروسيا، فلن تكون هناك مواجهة عسكرية بين الولايات المتحدة وروسيا، والبلد (س) سيكون سعيداً ببيع نفطه لمن يقدم السعر الأعلى بغض النظر عن الإيديولوجيا أو التحالفات. وبنفس التحليل، لم يعد التحالف الأميركي الإسرائيلي يخدم الأهداف الاستراتيجية الأميركية، وخاصة مع هذه التكلفة الدبلوماسية الباهظة.

المنطق الاستراتيجي كان يقول بأن اللعبة الصفرية المحصلة انتهت وأن الولايات المتحدة ينبغي أن تخفِّض بحدة استثمارها العسكري والدبلوماسي في الشرق الأوسط، وتترك للبلدان العربية حرية إدارة شؤونها المحلية بالطريقة التي تختارها وتسحب ضمانتها العسكرية غير المشروطة لأمن إسرائيل. ولو تصرفت واشنطن وفق هذا المنطق، لقُلبت بعض الأنظمة العربية عاجلاً أم آجلاً بواسطة شعوبها التي طالت معاناتها، ولوفَّرت الولايات المتحدة على نفسها الكثير من الأموال، ولأُرغمت إسرائيل على القيام ببعض الخيارات الصعبة بين رغبتها في الاستيلاء على المزيد من الأراضي وبين حاجتها لتأمين السلام مع البلدان العربية المجاورة، بمن فيهم الفلسطينيون. لكنهم تجاهلوا المنطق الاستراتيجي، فلم يتقلص الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، بل على العكس من ذلك، لقد تنامى.

كانت هناك أسباب متنوعة لذلك، مع أنها لم تكن وجيهة. فالمصالح التجارية كانت تضغط على الحكومة الأميركية من أجل دعم تعاملاتها التجارية مع الدول العربية الغنية بالنفط، وهذا استلزم عادةً صفقات بيع أسلحة بالإضافة إلى تقديم الدعم السياسي لأنظمتها. كما أن الهوس الأميركي غير العقلاني بإيران، الذي يشبه إلى حدّ ما لاعقلانية

هوسها بكوبا، جعل من الصعوبة بمكان بالنسبة لصناع القرار الأميركيين بكل بساطة أن يتركوا النظام في طهران وشأنه. وهذا بالإضافة إلى حرب العلاقات العامة التي شنتها إسرائيل، بإصرار ونجاح كبيرين، من أجل إقناع الكونغرس والشعب الأميركيين بأن التحالف الإسرائيلي الأميركي استمر ليخدم المصالح الاستراتيجية للبلدين معاً. والأهم من ذلك كله هو ما قام به المجمَّع الصناعي العسكري الأميركي (كما سمّاه الرئيس دوايت أيزنهاور في خطابه الوداعي في 1961)، وهو بالضبط ما يمكن أن تتوقعه من مجموعة ذات مصالح من نفس الطبيعة: لقد عمل على المحافظة على - وإذا كان ممكناً توسيع - الالتزامات العسكرية الأميركية في الخارج وعلى لائحة التهديدات التي تطال المصالح الأميركية، بغية إيجاد المزيد من الأعمال والفرص لأعضائه.

هكذا كُرِّس النفوذ العسكري والسياسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، منذ نحو عقدين تقريباً، للمحافظة على الوضع الراهن الموجود، رغم أن المنطق الاستراتيجي لحقبة ما بعد الحرب الباردة كان يقول إن التزاماتها هناك يجب أن تتقلص. فالأنظمة العربية التي تجاوزت مدد حكمها الشرعي منذ وقت طويل، كانت وما تزال تقمع شعوبها بدعم ضمني من الولايات المتحدة، التي تسمح أيضاً لإسرائيل باستخدام القوة غير المتناسبة ضد لبنان والفلسطينيين وتغض الطرف عن مطالبتها بقطع كبيرة مما تبقى من الأراضي الفلسطينية كثمن للسماح للفلسطينيين بامتلاك دولة. أما بالنسبة لإيران، فهناك تُشويه السمعة، والعزل، والحظر التجاري الذي يُطبّق بنفس الحماسة المسعورة التي يُطبّق بها الحظر على كوبا. بالطبع، لم تخدم أي من هذه السياسات مصالح الولايات المتحدة، فكانت المحصلة متوقَّعة تماماً - واضح أنها لم تكن متوقعة بالنسبة لصناع القرار الأميركي - وهي انتشار التطرف في كل أرجاء المنطقة.

في الواقع، حتى لو كان العالم أفضل وأكثر مثالية مما هو عليه الآن، لوُجدت درجة من التطرف في الحياة السياسية للشرق الأوسط العربي خلال العقدين المنصرمين. فالأنظمة التي نشأت كلاعبين أساسيين في العالم العربي بعد تحرره من الاستعمار الأوروبي في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كلها أخفقت بشكل واضح في

التعامل مع المشكلة الكبيرة المتمثلة بولادة إسرائيل. أما الأنظمة الأخرى التي لم يهبها الله كميات كبيرة من النفط، فقد فشلت أيضاً في تأمين مستوى معيشي لائق لشعوبها. فكانت النتيجة أن ساد شعور غامر في العالم العربي، مع حلول الثمانينيات والتسعينيات، بأن زمن هذه الأنظمة قد ولّى، وأن الوقت قد حان لتجربة أمر مختلف.

كانت الحركات الثورية الجديدة في معظمها ذات إيديولوجية إسلامية، وبعضها كان متطرفاً إلى درجة كبيرة. لكن هذا الأمر كان سيظل مشكلة تهم العرب وحدهم لو أن الولايات المتحدة بدأت بتخفيض التزاماتها العسكرية في المنطقة مع انخفاض أهميتها الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة. إلا أن إصرار الحكومة الأميركية على الحفاظ على الوضع الراهن في العالم العربي حوّل الأميركيين في نهاية المطاف إلى هدف لهجمات الإسلاميين.

إن إدارة بوش الأب (1989 - 92)، وإدارة كلينتون (1993 - 2000)، وإدارة بوش الحالية كلها ساهمت في هذه الكارثة السياسية، ولكن، دفاعاً عن الرئيس بوش الأول، يمكن الإشارة إلى أنه واجه مشكلة من نوع خاص، وهي أن غزو صدام حسين للكويت حدث في عهده بالذات. كان فعلاً عدوانياً دولياً سافراً مطابقاً تماماً للأفعال التي أُنشئت الأمم المتحدة لردعها، وكان جورج بوش الأب في السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة - وهو رجل ذو خبرة دولية كبيرة - يحاول إعادة المصداقية لقوانين الأمم المتحدة، فاغتنم فرصة غزو العراق للكويت من أجل إثبات أن تلك القواعد، إذا طُبِّقت بشكل مناسب، يمكن أن تجعل من العالم حقاً مكاناً أكثر أمناً وسلاماً. هذا بالإضافة إلى القلق المشروع الذي كان يعتريه من أن يكون الهدف التالي لصدام - بعد سيطرته على الاحتياطيات النفطية الهائلة للكويت - هو المنطقة الشرقية المتاخمة للكويت، أكبر احتياطي نفطي في العالم.

أُنشئ التحالف الذي جمعه بوش الأول في العام 1990 من أجل إخراج حليف أميركا السابق من الكويت المحتلة على أساس الالتزام الصارم بقوانين الأمم المتحدة وبموافقة واضحة من مجلس الأمن. وتضمَّن ذلك التحالف مساهمات عسكرية من معظم الدول

العربية الأساسية (بما فيها سوريا، رغم أن نظامها في العادة معادٍ للولايات المتحدة)، ووضع لنفسه مهمة وحيدة هي تحرير الكويت. كانت بحق لحظة نادرة من الوضوح النسبي في السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط. وبعد النصر العسكري السهل الذي أدى إلى تحرير الكويت، أرغم بوش الأب إسرائيل على حضور مؤتمر مدريد من أجل مناقشة تسوية سلمية عامة في المنطقة. لكنه رحل بعد عدة أشهر على أثر هزيمته في انتخاب العام 1992 على يد كلينتون.

ومع أن بيل كلينتون قام بمحاولة قصيرة الأمد للتوسط من أجل عقد تسوية سلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين في وقت متأخر من ولايته الثانية (2000)، إلا أنه كان ملتزماً بصورة عامة بالسياسة الخارجية الأميركية الأصلية التي تدعم المحافظة على الوضع الراهن في الشرق الأوسط. يبدو أنه لم يتساءل أبداً إلى أي حدّ يجب أن تلتزم الولايات المتحدة عسكرياً في المنطقة، وأنه كان هو نفسه يشعر بذلك الهوس المتنامي في واشنطن بالمهمة غير المكتملة في ما يتعلق بنظام صدام حسين في العراق، الذي قصفه بقوة في عدة مناسبات. وهكذا بقيت السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط بدون توجيه - مع بعض الاستثناءات - إلى أن تسلَّم جورج دبليو بوش السلطة في كانون الثاني من العام 2001. بيد أن هذه السياسة تغيرت بشكل دراماتيكي حينئذ - قبل 11 أيلول - إذ إن إدارة بوش كانت تريد غزو العراق منذ اللحظة التي تسلَّمت فيها الحكم؛ ولكن ليس بسبب الإرهاب أو أسلحة الدمار الشامل أو البحث المزعوم عن موارد نفطية آمنة.

حتى في وقتنا الحاضر، لا توجد كلمات تصف مدى تطرف فريق بوش للسياسة الخارجية والدفاعية في أيام عهده الأولى بالمقارنة مع المجموعة المتنوعة من خبراء السياسة والسياسيين المنتخبين ذوي الاهتمام الناضج بالشؤون الخارجية الذين أداروا مسرح الأحداث في الإدارات السابقة. في الحقيقة، لم يرَ مثل هذه الإدارة في واشنطن منذ عهد فريق *المفكرين الدفاعيين* المتنفذ الذي عيَّنه جون ف. كينيدي في البيت الأبيض والبنتاغون ووزارة الخارجية في العام 1961، لكن الغريب في الأمر أن النتيجة كانت مشابهة تماماً. تسلَّم فريق بوش الابن منصبه متسلحاً بتحليل متماسك حول الوضع

الجيوسياسي للولايات المتحدة، واستراتيجية كبرى للمحافظة على دور أميركا المهيمن في العالم (من المؤكد أنها كانت ستثير إعجاب الأدميرال ألفرد ت. ماهان أو السير هالفورد ماكيندر؛ من كبار المنظِّرين الجيوسياسيين في القرن الماضي). بكلمات أخرى، كانوا أشخاصاً خطرين للغاية.

إن الجذور المهنية والإيديولوجية للمحافظين الجدد وحلفائهم القوميين المتطرفين في إدارة بوش الأولى أصبحت معلومة على نطاق واسع الآن، ولكن ما يزال هناك بضع نقاط جوهرية غير مفهومة إلا على نطاق محدود حتى الآن. الأهم بينها هو التحول في منظور هذه المجموعة من النشوة والشعور الغامر بالنصر الذي ساد بداية التسعينيات، عندما كانت كل الأشياء تبدو ليس فقط ممكنة بل سهلة، إلى الحسابات الاستراتيجية الأكثر تعقيداً التي كانوا يعدّونها بحلول نهاية التسعينيات. في ذلك الوقت كان واضحاً أن التاريخ لم ينته بعد.

> **"غايتنا الأولى هي منع ظهور منافس جديد."**
>
> "هذا هو الاعتبار الأهم... ويتطلب منا السعي لمنع أية قوة معادية من السيطرة على منطقة يمكن أن تكون مواردها الطبيعية، إذا ما تمت السيطرة عليها، كافية لإحداث قوة كونية. وهذه المناطق تشمل أوروبا الغربية، وشرق آسيا، وأراضي الاتحاد السوفييتي السابق، وجنوب غرب آسيا."
>
> "هناك ثلاثة جوانب إضافية لهذه الغاية: أولاً، ينبغي على الولايات المتحدة... أن تقنع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة للتطلع إلى امتلاك دور أكبر أو اتباع موقف أكثر عدائية من أجل حماية مصالحهم المشروعة. ثانياً، في المناطق "غير المحمية"، علينا أن نكون مسؤولين عن مصالح الدول المتقدمة صناعياً من أجل تثبيط عزيمتها على تحدي قيادتنا أو السعي لقلب النظام السياسي والاقتصادي القائم. أخيراً، علينا أن نحافظ على الآليات اللازمة لردع المنافسين المحتملين حتى من التطلع لامتلاك دور إقليمي أو كوني أكبر."
>
> *- مسودة دليل التخطيط الدفاعي، شباط 1992.*

تجلت الحماسة المفرطة التي سادت الفترة الأولى بعد نهاية الحرب الباردة بأوضح صورها من خلال *دليل التخطيط الدفاعي* الذي أصدره بول وولفويتز ولويس ليبي بتوجيه من وزير الدفاع ريتشارد تشيني بعد بضعة أشهر فقط من الانهيار النهائي للاتحاد السوفييتي في كانون الأول من العام 1991. حيث وصفه السيناتور الديمقراطي روبرت سي. بيرد في مقابلة معه في الواشنطن بوست في 11 آذار من العام 1992 بقوله: "يبدو أن التوجه الأساسي للوثيقة هو ما يلي: "إننا نحب كوننا القوة العظمى الباقية الوحيدة في العالم ونريد أن نبقى على هذه الحالة إلى درجة أننا مستعدون للمخاطرة بعافية اقتصادنا ورخاء شعبنا من أجل فعل ذلك".

هنالك افتقار ملفت للنظر للإيديولوجيا في مسودة وثيقة "دليل التخطيط الدفاعي" - التي كانت تهدف إلى تزويد مسؤولي وزارة الدفاع الأميركية بخطة عامة لما تبقى من ذلك العقد - لأن الأسطورة الجمهورية الراسخة التي تقول إن قوة المثُل الأميركية، بحسب تعبير رونالد ريغان، هي التي أسقطت *إمبراطورية الشر* لم تكن قد أصبحت بعد جزءاً أساسياً من الخطاب السياسي الأميركي. غير أن الطموح كان كبيراً جداً مع ذلك، حيث بحثت الوثيقة في إمكانية المحافظة على وضعية القوة العظمى الوحيدة المكتسبة حديثاً للولايات المتحدة على المدى الطويل، وخلصت إلى أن تحقيق هذا الأمر ممكن.

كل ما كان مطلوباً هو ميزانيات دفاع أكبر إلى حدٍّ ما من ميزانيات الحرب الباردة، وذلك كي تتمكن الولايات المتحدة من الحفاظ على تفوق عسكري دائم على أوروبا وآسيا معاً. فهذا سيمكِّنها من ردع المنافسين المحتملين - بمن فيهم حلفاؤها الحاليون مثل ألمانيا واليابان - "حتى من التطلع إلى امتلاك دور إقليمي أو عالمي أكبر". أما الدول التي يُشتبَه بسعيها لتطوير أسلحة دمار شامل، فتلك ينبغي أن تواجه هجمات استباقية. وفي هذا المستقبل (المرغوب)، يمكن أن تشكل التدخلات العسكرية الأميركية سمة دائمة، وقد تشتمل أيضاً على استخدام وقائي واسع للأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية الأميركية.

إذا حذفت الإشارات التكنولوجية والسياسية الخاصة بزمننا الحالي، يمكنك بسهولة

أن تتخيل وثيقة كهذه صادرة عن المستشارين الاستراتيجيين لتشارلز الخامس في العام 1520، بعد أن ساعده انتخابه كإمبراطور مقدس في ضم معظم أراضي ألمانيا إلى أملاكه الإسبانية: *لقد أصبحتَ الآن القوة المهيمنة في العالم يا جلالة الإمبراطور، إليك كيف تبقى على العرش.* حتى أن باستطاعتك - بسهولة أكبر - أن تتخيل وثيقة مشابهة تصدر في بريطانيا بعد أن جعل النصر الذي تحقق في واترلو في العام 1815 من الإمبراطورية البريطانية القوة العظمى الوحيدة في القرن التاسع عشر، فقط لو أن "دليل التخطيط الدفاعي" هذا كان رائجاً في ذلك الزمن. لكنها كانت بحق وثيقة غريبة بالنسبة لواشنطن في القرن العشرين.

أولاً، إن شعب الجمهورية الأميركية لا يحبذ الحروب الخارجية. صحيح أنه تربَّى خلال الثلاثين أو الأربعين سنة الماضية على التفاخر بالقوة المدمرة والاستثنائية للقوات العسكرية الأميركية، بيد أن الحروب التي تُشَن فقط من أجل حماية الموقع الاستراتيجي العالمي وهيبة الولايات المتحدة غريبة تماماً عن التقاليد الراسخة للجمهورية. كما أن مثل هذه الحروب تقتل أولاد الناخبين الأميركيين في أماكن لا يعرفون حتى أسماءها. ولهذا السبب، غالباً ما تتسبب الحروب الخارجية التي تدوم أكثر من شهر أو شهرين بأضرار سياسية في أميركا في أواخر القرن العشرين وفي القرن الواحد والعشرين.

ثانياً، لقد تغيَّر العالم الآن. فلعبة القوى العظمى التقليدية التي سادت في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مع نظام اجتماعي تراتبي يحدده الحجم السكاني والموارد الاقتصادية، وتُعاد صياغته بواسطة نصر عسكري ساحق بين الحين والآخر، حلت محلها حسابات دقيقة للقدرة التكنولوجية والقوة المالية والتأثير الثقافي، أضف إلى ذلك أن *الانتصارات العسكرية الساحقة* بالكاد أصبحت ممكنة الآن. كان معدُّو وثيقة *دليل التخطيط الدفاعي* التي صدرت في العام 1992 أشخاصاً يحملون رؤية قديمة للعالم لم تكن مقبولة خارج الأوساط العسكرية/الاستراتيجية، ولهذا السبب أُرغموا على الفور على التنحي جانباً بواسطة أشخاص أكثر حنكة ودراية منهم كانوا يعرفون تماماً كيف يدور العالم.

الشخص الناضج الذي تدخَّل في العام 1992 للتعامل مع هذه الوثيقة المحرجة هو جيمس بيكر، وزير خارجية الرئيس بوش الأب، الذي جعل الصبية يعدِّلون الوثيقة ويخففون لهجتها. كان بيكر، مثل الرئيس "41" (اللقب العائلي للرئيس الواحد والأربعين للولايات المتحدة)، يرى العالم بأنه شبكة من المؤسسات والقواعد والعلاقات، وليس مجرد مسرح لتمرين قوة عسكرية مؤذية (وربما لم يكن يؤمن بالقوة الشافية العجائبية للديمقراطية الأميركية أيضاً). لكن وجهات نظر القوميين المتشددين وحلفائهم المحافظين الجدد تطورت بالفعل بين عامي 1992 - آخر سنة من الهيمنة الجمهورية الطويلة في واشنطن - و2000، عشية عودتهم إلى السلطة مجدداً.

كُتب الكثير حول مجموعة المتنفذين الجمهوريين - وخاصة أولئك الذين شغلوا مناصب مرتبطة بالسياسة الدفاعية والخارجية خلال عهدي رونالد ريغان وجورج بوش الأب - الذين تجمّعوا في العام 1997 ليؤسسوا *مشروعاً من أجل قرن أميركي جديد*، وهي مجموعة ضغط خاصة تتشارك المكاتب في *معهد المشاريع الأميركية* (AEI) في واشنطن. وكانت أولى مبادراتهم العلنية رسالة إلى الرئيس بيل كلينتون في كانون الثاني من العام 1998 طالبوه فيها بغزو العراق، دون أن يكون لهذا الأمر أي علاقة بالاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، دع عنك أي تهديد إرهابي مزعوم من هناك. وحتى بعد ثلاث سنوات، لم يُظهر معظم الموقِّعين عليها، بعد تعيينهم في مناصب قيادية في الإدارة الأولى للرئيس جورج دبليو بوش - دونالد رامسفيلد (وزير الدفاع)، بول ولفويتز (نائب وزير الدفاع)، بيتر رودمان (مساعد وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي)، ريتشارد أرميتاج (نائب وزيرة الخارجية)، بولا دوبريانسكي (مساعدة وزيرة الخارجية لشؤون العالم)، جون بولتون (مساعد وزيرة الخارجية للحدّ من الأسلحة والأمن الدولي، وسفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة)، إليوت أبرامز (مساعد خاص للرئيس، ومدير مجلس الأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا)، زلماي خليل زاد (سفير الولايات المتحدة في أفغانستان، ثم العراق، ثم الأمم المتحدة)، روبرت زويليك (ممثل التجارة الأميركية، ونائب وزيرة الخارجية)، وريتشارد بيرل (عضو في مجلس السياسة

الدفاعية) - أي اهتمام يُذكر بالتهديدات الإرهابية. وهذا ما يؤكده رئيس مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض في الأشهر الأولى من إدارة بوش في كتابه الذي صدر في العام 2004، **ضد جميع *الأعداء***، حيث يشرح بفصاحة مريرة استحالة حمل هؤلاء الأشخاص - خلال الأشهر السبعة التي سبقت هجمات 11/9 - على إيلاء الاهتمام اللازم بالخطر المتزايد لقيام القاعدة بالهجوم على الولايات المتحدة. فيذكر في الكتاب "كانوا يريدون غزو العراق".

ويستشيط كلارك غضباً حين يصف المشهد في البيت الأبيض في الصباح الذي تلا 11/9. "كنت أتوقع بأنني سأعود إلى سلسلة من الاجتماعات التي ستدرس شكل الهجمات التالية، أو نقاط الضعف التي كنا نعاني منها، أو ماذا يمكننا فعله بشأنها على المدى القصير، لكنني وجدت نفسي في خضم سلسلة من المناقشات حول العراق. في البداية، لم أكن مصدقاً بأننا كنا نتحدث عن شيء غير القاعدة، لكنني أدركت بعد ذلك، وبألم شديد، بأن رامسفيلد وولفويتز كانا يحاولان استغلال هذه الكارثة القومية للترويج لمشروعهما الخاص بالعراق. في الحقيقة، لقد كانا يضغطان لشن حرب على العراق منذ الأيام الأولى لهذه الإدارة، بل قبل ذلك بكثير، إذ إن أصدقائي في البنتاغون كانوا يقولون لي بأن ثمة إشاعة تقول بأننا سنغزو العراق في وقت ما من العام 2002".

تبيَّن أن أصدقاءه في البنتاغون أخطأوا بعام كامل، لأن هجمات 11/9 اضطرت الرئيس بوش للتعامل مع أفغانستان أولاً (حيث كان إرهابيو القاعدة يتمركزون فعلياً) قبل أن يتمكن من الذهاب لغزو العراق. لكن هجمات 11/9 منحت بالفعل إدارة بوش ما كانت تفتقر إليه سابقاً: ذريعة لغزو العراق تكون قابلة للتصديق بالنسبة للشعب. وكل ما كانوا بحاجة لفعله هو تلفيق بعض الأدلة المزورة التي تربط صدام حسين بالقاعدة (وهذه كانت مهمة دوغ فيث في مكتب *الخطط الخاصة* المُنشَأ حديثاً) والاتكال على كسل وجُبن وسائل الإعلام، وجهل العامة، وشعورهم القومي الأعمى للقيام بالباقي.

رغم أن أياً من المعلومات الاستخباراتية قبل 11/9 لم تُشر إلى وجود أي رابط بين العراق والقاعدة، إلا أن العراق كان موجوداً على رأس قائمة أولوياتهم لسنوات. حيث

يذكر رون ساسكند في كتابه **ثمن الولاء: جورج دبليو بوش، البيت الأبيض، وتجربة بول أونيل**، الصادر في العام 2004، نقلاً عن وزير الخزانة السابق بول أونيل قوله أنه شاهد ملفاً سرياً بعنوان *خطة لعراق ما بعد صدام* بعد أسبوعين من استلام منصبه في بداية 2001، كما وجد أن الهجوم على العراق كان *موضوعاً دائماً* في جميع اجتماعات مجلس الأمن القومي - بالتحديد - التي حضرها. بعبارة أخرى، إن المحافظين الجدد والقوميين المتطرفين، الذين سيطروا على السياسة الخارجية في إدارة بوش، لم يُخدَعوا بالمعلومات الاستخباراتية المضللة، بل *لفَّقوا* المعلومات الاستخباراتية المضللة لتبرير غزو كانوا ينتظرونه منذ وقت طويل لأسباب أخرى. فما هي هذه الأسباب؟

كانت منظمة ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد*** تمثل فريق السياسة الخارجية لإدارة بوش في مرحلته الجنينية، الذي جمع محافظين جدداً إيديولوجيي النزعة من أمثال وولفويتز وفيث مع قوميين متصلبين مثل تشيني ورامسفيلد. في البداية، كانت المجموعة الأولى فقط (أي المحافظين الجدد) هي التي ترى في إسقاط صدام حسين مشروعاً أخلاقياً يستحق الإنجاز. في حين دافع تشيني، البراغماتي، عن قرار الرئيس بوش الأول بعدم الزحف إلى بغداد وإسقاط صدام بعد تحرير الكويت في حرب الخليج الأولى في 1991 (وفيها كان يشغل منصب وزير الدفاع). قال تشيني لبرنامج ***هذا الأسبوع*** آنذاك على قناة ABC: "أعتقد بأننا إذا ورَّطنا الجيش الأميركي في حرب أهلية داخل العراق، فسيكون الأمر كارثة فعلية. ماذا سنفعل إذا دخلنا بغداد؟ من سنضع في السلطة؟ أي نوع من الحكومة ستكون؟ هل ستكون حكومة سنية أم شيعية أم كردية؟ هل ستكون حكومة مدنية مشابهة لحزب البعث؟ أم إسلامية أصولية؟ لا أعتقد بأن الولايات المتحدة تريد من الجيش الأميركي أن يتقبل الخسائر في صفوفه ويتقبل مسؤولية حكم العراق. إنه أمر ليس منطقياً على الإطلاق". وبالنسبة للبيان التأسيسي لمنظمة ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد***، الذي طالب "بسياسة ريغانية (نسبة للرئيس رونالد ريغان) تجمع بين القوة العسكرية والوضوح الأخلاقي"، فلم يكن لبعض أعضائها من القوميين المتطرفين، مثل تشيني ورامسفيلد مشكلة مع الجزء الأول، لكنهم ربما اعتبروا

الجزء المتعلق "بالوضوح الأخلاقي" هراءً طوباوياً.

على أي حال، كانت الغاية من ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد*** هي توحيد العناصر المتنوعة للرؤية الراديكالية ليمين الحزب الجمهوري في محاولة للتحكم بالسياسة الخارجية للحزب، ولهذا السبب كان لابد من وجود مقترح سياسي أساسي يمكن أن يتفق عليه الجميع. وغزو العراق وإسقاط صدام حسين كانا هذا المقترح.

كان المحافظون الجدد، المنتشون بالنجاح الواضح للولايات المتحدة في إسقاط الاستبداد الشيوعي في أوروبا ما بين عامي 1989 - 1991 من خلال تلك التوليفة الشهيرة من "القوة العسكرية والوضوح الأخلاقي"، هم الذين أرادوا إعادة الكرَّة مع كل الأنظمة الشريرة الأخرى في العالم، بدءاً من تلك التي تتحدى الولايات المتحدة بشكل دائم. لكن القيام بذلك كان يتطلب قوة عظمى لا نظير لها، ولهذا السبب كانوا مهتمين بنفس الدرجة بتعزيز الهيمنة الأميركية على العالم - تلك النعمة التي سقطت عليهم مع انهيار الاتحاد السوفييتي - مع أنهم كانوا يشعرون بأنها تضررت إلى درجة كبيرة بفعل جبن وتردد السياسة الخارجية الأميركية خلال ولايتي بيل كلينتون. كانوا يشعرون بأنه من الضروري إعادة إطلاق عصر *الاستقرار الأميركي*، الادعاء الحاضر دوماً، وغير المُفصح عنه عادةً، بأن من حق الولايات المتحدة وواجبها أن تفرض النظام وتؤدب الأشرار في مختلف أنحاء الكوكب، لأنها البلد الوحيد الذي يملك القوة والسلطة الأخلاقية للعب هذا الدور، والعراق كان يبدو بأنه المرشح المثالي ليكون الأمثولة الفظيعة. فقد كان النظام في العراق ضعيفاً جداً من الناحية العسكرية ومكروهاً على المستوى العالمي، فإذا ما تحقق نصر عسكري أميركي سريع تبعته عملية إعادة بناء اقتصادية وسياسية بنفس الدرجة من السرعة، فإن ذلك سينتج عراقاً جديداً ستُسكت ديمقراطيته ورخاؤه كل الانتقادات الموجهة للأحادية الأميركية وتجاهلها للقانون الدولي. وسيستنتج العالم أن العرض الأميركي الضمني بتولي مهمة شرطي العالم كان حقيقياً وموثوقاً ومفيداً بما يكفي لنبذ تلك الشكوك الصغيرة المزعجة حول شرعية غزو دولة مستقلة بدون مبرر.

لكن، ثمة سبب آخر لكون العراق هدفاً مثالياً للمحافظين الجدد، وهو أنه كان يُعتبر

الخطر الأكبر بالنسبة لإسرائيل، التي أمطرها صدام بالصواريخ خلال حرب الخليج الأولى في العام 1991؛ فالعديد من المحافظين الجدد صهاينة ولهم روابط قوية مع حزب الليكود المتطرف في إسرائيل. بول وولفويتز، دوغلاس فيث، ريتشارد بيرل وإليوت أبرامز (المستشار الأول للرئيس بوش لشؤون الشرق الأوسط)، كلهم كانوا ضمن الماكينة الانتخابية للسيناتور الديمقراطي هنري "سكووب" جاكسون في السبعينيات، عندما كانت غايته الأساسية في الحياة آنذاك هي إرغام الاتحاد السوفييتي على السماح بهجرة يهودية حرة إلى إسرائيل من خلال التلاعب بقوانين التجارة الأميركية. فاز جاكسون في نهاية المطاف، لكن مساعديه الشبان انتقلوا في نهاية السبعينيات - لخيبة أملهم من السياسات التوفيقية - إلى مكان يلائمهم أكثر ضمن الحزب الجمهوري (ولهذا السبب، سُمّوا بالمحافظين الجدد). فإذا كان تدمير نظام صدام حسين يخدم أغراض حزب الليكود في إسرائيل - الذي بقي على علاقاته الوثيقة معهم - فذلك كان كافياً بالنسبة لهم.

مع أن الاستقرار على العراق كهدف أول لمنظمة ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد*** لم يكن واضحاً تماماً بالنسبة لغير الصهاينة في المنظمة الجديدة بالمقارنة مع زملائهم الصهاينة، حيث لم يكن تغيير النظام في بغداد موضع اهتمام معظمهم في بداية التسعينيات، إلا أنه أصبح أكثر جاذبية مع اقتراب ذلك العقد من نهايته. ولم يكن لذلك علاقة كبيرة بسلوك صدام حسين السيئ أو الجيد، بل بتنامي أهمية الصين كخصم محتمل للولايات المتحدة. فبعد أن تربعت الولايات المتحدة على المشهد السياسي مثل عملاق ضخم في العام 1992، بدون وجود أي منافس جدي، جاء العام 2000 ليجلب معه ذلك العالم السيئ القديم مجدداً، عالم القوى العظمى المنافسة. صحيح أن المنافسين لم يكونوا بالقوة الكافية لتحدي الهيمنة الأميركية، إن شئنا الدقة، ولكن في نهاية التسعينيات، أي شخص يملك حاسبة صغيرة في جيبه كان بوسعه أن يعرف، وبثقة كبيرة، متى سيبلغون تلك النقطة.

إن استمرار النمو الاقتصادي السنوي للصين، البالغ 10 بالمائة، لأربعين سنة قادمة

سيمنح البلد ناتجاً محلياً إجمالياً يوازي الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بحلول العام 2040؛ والقوة الاقتصادية، كما نعرف، هي الأساس لكل أصناف القوة الأخرى، بما فيها القوة العسكرية. وثمانية أو تسعة بالمائة من النمو الاقتصادي السنوي سيمنح حتى الهند نفس الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بحلول أواخر الأربعينيات من القرن الواحد والعشرين (مع بضع سنوات أقل أو أكثر)، وذلك لأن اقتصاداً متطوراً مثل الاقتصاد الأميركي لا يمكنه أن يحقق نمواً سنوياً يزيد عن 4 بالمائة. من هنا، فإن مدة استئجار أميركا لموقع القوة العظمى الوحيدة في العالم ستنتهي بعد نحو جيل واحد طويل، مالم تتمكن من إيجاد طريقة تمدد بواسطتها عقد إيجارها.

ليس مهماً كثيراً ما إذا كانت هذه الصورة هي الصورة الحقيقية للمستقبل أم لا. في الواقع، إن تقديرات الأنماط الاقتصادية الحالية معرضة لكل أصناف المفاجآت التاريخية. وعالم أربعينيات القرن الواحد والعشرين المتوقع هذا - عالم القوى العظمى الثلاث المتساوية إلى حدٍّ ما في القوة، الصين والولايات المتحدة والهند - هو سيناريو خال من المفاجآت، لكن بعض التفاصيل الأساسية، على الأقل، للمستقبل الحقيقي يمكن أن تكون محصلتها مختلفة إلى حدٍّ بعيد؛ إذ يمكن للصين أن تعاني من اضطرابات سياسية داخلية تكلفها عقداً أو أكثر من النمو (كما حدث في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين)، والهند قد تفقد نصف مدنها في حرب نووية مع باكستان، والتغيير المناخي الخارج عن السيطرة يمكن أن يجعل من كل التقديرات المستندة إلى الأنماط الاقتصادية الحالية بعيدة جداً عن الواقع. لكن المهم هو أن الأشخاص الذين يقررون السياسة الدفاعية والخارجية للولايات المتحدة في الإدارة الجمهورية الجديدة يؤمنون بصورة المستقبل الخالية من المفاجآت هذه، ويرتكزون عليها في رؤيتهم الاستراتيجية.

من بين العملاقين الآسيويين الناهضين، كانت الصين تبدو أكثر خطراً لأنها أقرب إلى الولايات المتحدة، وتلحقها بسرعة أكبر، والأهم من ذلك أنها كانت دولة ديكتاتورية شيوعية في حين أن الهند كانت تسير بشكل متزايد باتجاه الديمقراطية الرأسمالية. ولهذا السبب، اتبع فريق السياسة الخارجية في إدارة بوش، منذ لحظة توليه ذلك المنصب،

سياسة محددة تجاه الصين أصبحت تُسمى بلغة واشنطن الداخلية "congagement": ارتباط (engagement) سياسي واقتصادي مع الصين، شريك أميركا التجاري الأكبر، على أمل توجيه بكين في مسارات تكون مقبولة بالنسبة للولايات المتحدة، احتوائها (containment) في نفس الوقت، في حال لم ينجح الارتباط. والجزء المتعلق بالاحتواء في هذه الاستراتيجية كان يتضمن تقوية التحالفات العسكرية الأميركية القديمة وبناء تحالفات جديدة تحيط بالحدود الصينية كلها، بالإضافة إلى إعادة تمركز قوات أميركية في المحيط الهادئ الغربي بشكل أقرب إلى الساحل الصيني. وقد حصل هذا الجزء (أي الاحتواء) على اهتمام كبير من البيت الأبيض بالرغم من إنشغاله بأحداث 11/9 و"الحرب على الإرهاب": المنظمات البيروقراطية مثل الحكومات مؤهلة للتصدي لمهام متعددة.

الإنجازان الرئيسان لهذه الاستراتيجية الآسيوية الجديدة تمثلا في نجاح الولايات المتحدة في إقناع اليابان بالتخلص من قيود دستور *السلام* لتصبح دولة *طبيعية* تملك قوات مسلحة ضخمة قادرة على الانتشار في الخارج (في الواقع، لم يُعدَّل الدستور بعد، لكن رئيس الوزراء آبي ملتزم بالقيام بذلك)، واكتساب حليف أميركي جديد، الهند؛ العملاق الآسيوي الناهض الآخر. بالطبع، إن اتفاقية التعاون العسكري الموقعة بين الهند وأميركا في حزيران من العام 2005 والتي تمتد لعشر سنوات ليست تحالفاً عسكرياً رسمياً، إلا أنها في كثير من الجوانب العملية تعمل عمل التحالف العسكري، وقياس مدى أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة يمكن تلمّسه من حجم التنازلات التي استطاع المفاوضون الهنود استخلاصها من واشنطن: حق حصول الهند على التكنولوجيا العسكرية الأميركية خلال الجيل القادم (تشمل نقل كل أنواع التكنولوجيات تقريباً)، وحق هندي كامل بالحصول على التكنولوجيا النووية المدنية الأميركية وصادرات الوقود النووي، رغم الاختبارات الهندية للأسلحة النووية في العام 1998 التي أثارت في البداية حظراً على الصادرات النووية. وفي سياق هذا الاهتمام الاستراتيجي الأميركي المتزايد بالصين، بدأت الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالتنامي أيضاً حتى في أعين

القوميين البراغماتيين في مجموعة ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد***، وذلك لأن إحدى نقاط الضعف الكبرى والمتنامية للصين تتمثل في اعتمادها على النفط الخارجي؛ ومعظمه يأتي من الخليج العربي.

ألن يكون مفيداً أن تمتلك الولايات المتحدة قواعد عسكرية قوية ودائمة في قلب منطقة الخليج حيث يمكنها عند الحاجة قطع واردات الصين من النفط وخنق اقتصادها؟ ألن تتصرف الصين بصورة أفضل بما لا يقاس إذا علمت أن الولايات المتحدة تمتلك هذه القدرة؟

صحيح أن الموقع العسكري الأميركي في الخليج كان مضموناً في تلك الآونة بوجود القواعد الأميركية (فاوض عليها ديك تشيني نفسه عندما كان وزيراً للدفاع في العام 1990)، لكن الخليجيين كانوا يريدون من الجنود الأميركيين أن يخرجوا لخشيتهم من أن يتسبب استمرار وجودهم بتقويض دعائم الحكم. لماذا إذن لا يسقطون صدام حسين ويضعون مكانه حكومة مطيعة ومؤيدة للأميركيين وينقلون القواعد العسكرية الأميركية إلى العراق؟ عندها يمكن للمحافظين الجدد أن يباشروا في مشروعهم القاضي بزرع القيم الديمقراطية الأميركية في العالم العربي (التي ستجعل مشاعر العراقيين، بحسب تخيلاتهم، أكثر وداً نحو إسرائيل) وفي الوقت نفسه يمكن للقوميين المتطرفين أن يمتلكوا قواعد عسكرية دائمة في الخليج تمنع النفط من بلوغ الصين عند أي أزمة. هذا هدف يستطيعون الاتفاق عليه جميعاً، ولهذا السبب تحوَّل إلى سياسة فارقة لمجموعة ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد***.

> "بالنسبة للمحافظين الجدد، كان الدافع الرئيس وراء غزو العراق هو تأمين قاعدة جديدة للنفوذ الأميركي في المنطقة. ولهذا السبب، لم يضيِّع دونالد رامسفيلد وبول وولفويتز وقتاً في وضع استراتيجية للخروج لأنهما كانا يتصوران بأنهم سيذهبون إلى العراق كي يبقوا."
>
> *- روبن كوك، وزير الخارجية البريطاني، 1997 – 2001*
> *(استقال من منصبه احتجاجاً على مشاركة*

بريطانيا في غزو العراق).

كيف أمكن للمحافظين الجدد أن يكونوا متيقنين من أنهم يعرفون كيف يحولون المجتمعات العربية مع أن معظمهم لم يزوروا تلك المنطقة أبداً؟ ذلك سهل. إنهم صليبيون إيديولوجيون لا يكترثون لتاريخ وثقافة المجتمعات التي يريدون تغييرها لأنهم مقتنعون بأن لديهم حلاً يناسب الجميع ويصلح لكل الأمكنة. أجلب *القيم الأميركية* إلى العراقيين، ولو بقوة السلاح، وهم سيتبنّونها بشغف وسيتحولون إلى ديمقراطيين محبين لإسرائيل ومؤمنين باقتصاد السوق الحر.

إذاً، اتفق المحافظون الجدد والقوميون المتطرفون، الذين اجتمعوا معاً ليكوِّنوا منظمة ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد***، على أن العراق هو البلد المناسب للغزو - المجموعة الأولى بسبب ولائها لإسرائيل، والثانية لخشيتها من تنامي قوة الصين - ولكن، ما هو الداعي لغزو أي بلد أساساً، العراق أم غيره؟ ما الذي كان يستدعي من الولايات المتحدة أن تغزو بلداً ما وتجعل منه، عملياً، أمثولة فظيعة؟ الجواب عن هذا السؤال يمكن إيجاده في آخر وثيقة أصدرتها ***مجموعة مشروع من أجل قرن أميركي جديد*** (إعادة بناء دفاعات أميركا: استراتيجية، وقوات، وموارد لقرن جديد) قبل أن يحصل جميع أعضائها على مناصب رفيعة في إدارة بوش الجديدة ويتوقفوا عن الكتابة للنشر.

تقدم لنا وثيقة *إعادة بناء دفاعات أميركا* نظرة قيِّمة على نحو فريد حول عقائد وأهداف الرجال والنساء الذين اجتمعوا تحت راية ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد***، لأنها كُتبت قبل أن يدركوا بأنهم على وشك السيطرة على السياسة الدفاعية والخارجية للولايات المتحدة. فقبل عام واحد من إصدار هذه الوثيقة، كانت كوندوليزا رايس قد منحتهم فرصتهم ليختاروا عدداً منهم للعمل في لجنة المستشارين السياسيين - لُقِّبوا بـ "Vulcans" [آلهة النار عند الرومان] - والتي كانت مهتمها مساعدة جورج دبليو بوش، عندما كان ينافس للفوز بترشيح الحزب الجمهوري للرئاسة، في صياغة مجموعة من السياسات المتعلقة بالشؤون الدفاعية والخارجية. ثم كان الحظ حليفهم عندما اختار بوش أبرزهم، ديك تشيني، كمرشح لمنصب نائب الرئيس. وبعد شهرين من نشر الوثيقة

في أيلول من العام 2000، فاز بوش - تقريباً - بالانتخاب الرئاسي. ومع نهاية كانون الثاني، وبفضل نفوذ تشيني، تولى الأشخاص القياديون في ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد*** مسؤولية السياستين الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة.

يقول مؤلفو وثيقة *إعادة بناء دفاعات أميركا* في سياق تحليلهم للظروف الراهنة آنذاك: "الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة في العالم، بما تجمعه من قوة عسكرية متفوقة وريادة تكنولوجية واقتصادية عالمية... في الوقت الحالي لا تواجه الولايات المتحدة أي منافس في هذا العالم. وعليه فإن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة ينبغي أن يتمثل في المحافظة على هذا الوضع المتميز وإطالة أمده إلى أطول مدة ممكنة..." إلى هنا، على الأقل، لا يمكن أن يوجد مفكر استراتيجي أميركي، عسكرياً كان أم مدنياً، سيختلف معهم. لكنهم ما إن بدؤوا البحث في تفاصيل البنية العسكرية وامتلاك المعدات الجديدة وتكنولوجيا الأسلحة اللازمة "لإطالة أمد هذا الوضع المتميز إلى أطول مدة ممكنة..."، حتى تداعى هذا الإجماع، ذلك أنهم كانوا يريدون ميزانية دفاعية أكبر بكثير حتى من الميزانية التي اعتُمدت أثناء الحرب الباردة.

كما أعاد مؤلفو الدراسة فتح المعركة التي خسرتها وزارة دفاع تشيني أمام البيت الأبيض في عهد بوش الأب: "بشكل عام، نعتقد بأن المشروع يبني على الاستراتيجية الدفاعية التي رسمتها وزارة الدفاع في عهد تشيني في الأيام الأخيرة لإدارة بوش [الأب]. إن "دليل التخطيط الدفاعي" الذي كُتب في الأشهر الأولى من العام 1992 قدَّم لنا خطة للحفاظ على التفوق الأميركي وإعاقة ظهور قوة عظمى منافسة وصياغة النظام الأمني الدولي بما ينسجم ومبادئ المصالح الأميركية... [وبعد ثماني سنوات]، ما تزال المبادئ الأساسية لدليل التخطيط الدفاعي صحيحة برأينا". بالطبع، المستهدفون من هذا الخطاب هنا هم نخبة الحزب الجمهوري وقاعدته معاً. على كل حال، رغم أن الأحاديين والقوميين المتطرفين داخل الحزب الجمهوري نجحوا إلى درجة كبيرة - في العام 2000 - في انتزاع السيطرة على السياسة من الأشخاص المحيطين ببوش الأب الذين كانوا ما يزالون يؤمنون بالتعاون الدولي والحلول الدبلوماسية والمؤسسات الدولية،

إلا أن نصرهم لم يكن كاملاً ولا مضموناً ولهذا السبب ظل الصراع محتدماً.

ما هي بؤرة اهتماماتهم الجغرافية؟ تحصل منطقة الخليج على اهتمام كبير: "في منطقة الخليج العربي، أصبح وجود القوات العسكرية الأميركية... حقيقة شبه ثابتة... فالولايات المتحدة تسعى منذ عقود للعب دور دائم في الأمن الإقليمي للخليج. ومع أن الصراع غير المحسوم مع العراق يقدم التفسير المباشر لهذا السعي، إلا أن الحاجة لوجود قوات عسكرية أميركية ضخمة في الخليج تتجاوز مسألة نظام صدام حسين". لكن الاهتمام الحقيقي يتركز على بروز الصين، الذي يتطلب إعادة تموضع القوات الأميركية وإقامة تحالفات جديدة في آسيا. وفي هذا الخصوص، ثمة جدول صغير في الصفحة الثانية من التقرير يلخص بدقة التحول الذي يدعون إليه في الاستراتيجية الأميركية:

	الحرب الباردة	**القرن الحادي والعشرون**
النظام الأمني	ثنائي القطب	أحادي القطب
الهدف الاستراتيجي	احتواء الاتحاد السوفييتي	الحفاظ على عصر الاستقرار الأميركي
المهمات العسكرية الأساسية	منع التوسع السوفييتي	تأمين وتوسيع مناطق السلم الديمقراطي، منع ظهور قوة عظمى منافسة، الدفاع عن المناطق الحيوية، الاستفادة من تغير الحروب.
التهديدات العسكرية الأساسية	إمكانية نشوب حرب عالمية يكون مسرحها العديد من الأماكن	إمكانية نشوب حروب ميدانية تنتشر في كل العالم
مركز التنافس الاستراتيجي	أوروبا	شرق آسيا

مما سبق نجد أن الشرق الأوسط لم يستحق مجرد الذكر في هذا المخطط، وذلك لأنه ببساطة لم يكن يشكل أولوية بالنسبة لاستراتيجيي ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد***. في حين أن الصين كانت تمثل التهديد الأكبر الذي ينبغي، باعتقادهم، أن تركز

عليه الاستراتيجية الأميركية. ومع ذلك، كان هؤلاء الأشخاص أنفسهم يريدون أن يغزوا العراق دون غيره. بل إنهم كانوا يدْعون علناً لغزوه منذ بداية العام 1998، وهذا يفسر شروعهم في التحضير للغزو حال توليهم زمام السلطة.

الجميع في مجموعة ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد*** كانوا يريدون غزو مكان ما من العالم وإسقاط أحد الأنظمة الشريرة، والخطرة، والمكروهة. وكلهم كانوا يدركون أن *القدرة العسكرية* الأكبر بالنسبة لقوة عظمى تمنحها سمعة رادعة، وكلهم كانوا قلقين من الضرر الذي ألحقته سنوات كلينتون بتلك السمعة الأميركية. حيث تقول وثيقة إعادة *بناء دفاعات أميركا*: "كما رأينا، حتى الفشل الصغير، مثلما حصل في الصومال، أو التعثر والنصر غير الحاسم، كما في البلقان، يمكن أن تثير الشكوك حول المصداقية الأميركية". وكلهم أجمعوا على أن أية إدارة جديدة تريد أن تقلب هذا الوضع وتستعيد المصداقية "لعصر الاستقرار الأميركي" ستحتاج إلى إعطاء العالم دليلاً قاطعاً على قوتها الخارقة. فما هي الدولة التي ينبغي عليهم أن يغزوها؟

بالنسبة للمحافظين الجدد الذين يشكلون الأقلية - معظمهم كانوا ليكوديين أيضاً - فالخيار كان واضحاً: إنه العراق. أما القوميون المتطرفون والأحاديون - ليسوا صهاينة - فلم يكونوا مكرسّين لهدف بعينه، لكنهم وافقوا على الحاجة للقيام بفعل دراماتيكي ما، والعراق قدّم نفسه لهم كهدف مثالي للغزو لثلاثة أسباب: أولاً، كان العراق مسبقاً يمثل بعبعاً راسخاً في أذهان الشعب الأميركي، ما يجعل إقناعه بضرورة الغزو أكثر يسراً. ثانياً، كان يمثل قاعدة محتملة يمكن للولايات المتحدة من خلالها السيطرة بشكل دائم على كامل منطقة الخليج العربي، وحرمان الصين، عند الضرورة، من نفط المنطقة أيضاً. ثالثاً، كان نظام صدام حسين ضعيفاً جداً ومعزولاً عسكرياً، وعليه فإن غزوه سينجح حتماً وبأقل خسائر ممكنة من طرف الأميركيين.

بالطبع، لن يكون بالإمكان أبداً إثبات أن هذا المنطق هو الذي جعل العراق هدف الغزو المفضل بالنسبة لمجموعة ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد***، لأن آلات تقطيع الوثائق أصبحت عالمية هذه الأيام ولأن المواضيع الحساسة الحقيقية تُبحَث إما شخصياً

أو هاتفياً. ولكن، لابد أن يكون هناك سبب منطقي لوضع العراق على رأس قائمة البلدان المستهدفة قبل سنوات من حدوث هجمات 11/9، التي منحتهم الذريعة المثالية لغزو البلد (إذا لفَّقْتَ المعلومات الاستخباراتية بالشكل الصحيح)، على الأقل هذا ما يفرضه المنطق. في كل الأحوال، الآن وبينما تنهار مغامرتهم البديعة أمام أعينهم، ماذا يمكن أن يتوقع لنا هذا التحليل لدوافع غزو العراق بالنسبة لمستقبل السياسة الأميركية في المنطقة؟

في الواقع، يمكنه التوقع بالكثير. قبل كل شيء، إن المحافظين الجدد لم يكونوا أساسيين في ما يتعلق باتخاذ القرار بغزو العراق كما بدوا في حينه، ومن غير المحتمل أنهم سيلعبون دوراً هاماً في السياسة في أية إدارة مستقبلية. ورغم أن زملاءهم القوميين ضمن *المشروع* وإدارة بوش كانوا يشاركونهم أوهامهم بعد العام 1991 حول قدرة الولايات المتحدة على تحويل الثقافة السياسية للبلدان الأخرى من خلال توليفة من الجاذبية الإيديولوجية والقوة العسكرية، إلا أنهم لم يكونوا مهتمين بشكل خاص باستخدام هذه القوة من أجل تغيير الشرق الأوسط، لأنهم لم يكونوا يكترثون كثيراً لهذه المنطقة.

لقد ساعدت أحداث 11/9 في دفع المحافظين الجدد إلى المقدمة في إدارة بوش، لأن التفسير الأميركي النموذجي لأفعال الإرهابيين - الذي كان يشدد على الصراع المزعوم بين *القيم* (كما جاء في تأكيدات الرئيس بوش المتكررة: "إنهم يكرهون قيمنا") ويرفض أي إشارة إلى احتمال أن يكون الإرهابيون مدفوعين إلى حدٍّ كبير من استياء تاريخي ومعاصر من السياسة الأميركية في الشرق الأوسط - كان ينسجم مع ادّعاء المحافظين الجدد بامتلاكهم المفتاح الذي يستطيعون بواسطته تحويل المجتمع العربي؛ إذ سيحوِّله الجيش الأميركي والقوة الإيديولوجية إلى مجتمع ديمقراطي، وهذا سيخلصه تلقائياً من تطرفه. بالطبع، لم يكونوا ليقنعوا البيت الأبيض بغزو العراق لمجرد جعله ديمقراطياً فقط، فلابد من وجود أسباب أخرى كما ذكرنا. على أي حال، إن وعودهم بالتحول السياسي والاجتماعي أثبتت بأنها فارغة، وحظوظهم باتت قليلة في استعادة اهتمام الأميركيين في المستقبل المنظور. فالفشل على هذا المستوى يخلِّف عبراً لا تُمحى، وعلى هذا الأساس،

لن تكون هناك مشاريع عسكرية أميركية إضافية تستند إلى فرضية *التحول الديمقراطي* في المجتمعات المستهدفة لوقت طويل.

لكن، ثمة احتمال جيد بأن تظهر الدوافع الاستراتيجية للأغلبية الأقل إيديولوجيةً ضمن خرِّيجي ***مشروع من أجل قرن أميركي جديد*** (إبهار العالم بعزيمة الولايات المتحدة وقوتها العسكرية و/أو السيطرة على مصادر الصين من المواد الخام) مجدداً بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية للإدارات الأميركية القادمة، لأن الولايات المتحدة ربما ستستمر في الكفاح ضد الرجوع إلى المنزلة التي تكون فيها مجرد قوة عظمى أخرى. ولكن، ليس حتمياً - أو حتى مرجَّحاً جداً - أن يكون الشرق الأوسط مسرحاً لمسرحيات من هذا النوع في المستقبل. ولكن، مع أن تحوّل الاهتمام الاستراتيجي إلى المنطقة الواقعة على المحيط الهادىء من قارة آسيا سيتواصل، إلا أن ضعف الصين أمام الاستراتيجيات الابتزازية - مثل تلك الكامنة جزئياً خلف الغزو الأميركي للعراق - سيتضاءل، لأنها بدأت منذ الآن بتنويع مصادرها النفطية كما غيَّرت أسلوب الشحن أيضاً، من ناقلات النفط إلى الأنابيب الأرضية (مثل خط الأنابيب الذي يجري التفاوض عليه حالياً والذي سيمتد من إيران عبر باكستان إلى الصين، وآخر يمتد من شرق روسيا إلى منشوريا).

بشكل مختصر، لم يكن غزو العراق مدفوعاً باعتبارات شرق أوسطية على الإطلاق، وقد يكون من أبرز نتائجه على المدى الطويل إيضاح حقيقة مهمة للجيل التالي من صناع القرار الأميركيين، وهي أن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط محدودة للغاية. كما أن البروز التدريجي للصين كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة، ومتحدية لعملية بناء التحالفات الأميركية في آسيا، سيستمر في تحويل اهتمام الولايات المتحدة بعيداً عن الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس فإن الاضطرابات المتنوعة التي ستظهر في المنطقة بعد الانسحاب الأميركي النهائي من العراق ربما ستحدث دون تدخل أميركي كبير. وحده الهجوم العسكري الأميركي المباشر على إيران يمكن أن يغير هذه النتيجة؛ ولكن، حتى في هذه الحالة، لن ترجئ الأزمة اللاحقة خروج الولايات المتحدة من المنطقة سوى

بضع سنوات فقط.

قد تعلِّمنا الأخطاء فنستخلص منها عبَراً ودروساً تفيدنا في المستقبل، لكن هذه الفائدة تأتي غالباً بثمن باهظ جداً، وهناك شعب دفع بالفعل هذا الثمن الباهظ: إنه الشعب العراقي.

الفصل الثالث

الخطر الذي يتهدد النظام القديم

"أعلم بأننا لم ننجح بقدر ما كنا نأمل... أحس بخيبة الأمل من سرعة تقدم النجاح".

- الرئيس جورج دبليو بوش، واشنطن، 7 كانون الأول 2006.

"سنهزمهم حين ندرك بأن هذا الذي يفعلونه ليس خطأنا. سنربح إذا لم نعتذر عن قيمنا".

- *رئيس الوزراء توني بلير، لندن،* 21 *شباط* 2007.

كم كان من الصعب أن نجد تسمية لهذه المرحلة الغريبة التي أصبح فيها إخفاق الغزو الأميركي والبريطاني للعراق واضحاً للجميع، ومع ذلك فالرجال الذين أمروا بالغزو لم يعترفوا بفشلهم بعد. لعل التسمية المناسبة هي *نهاية الأقزام*؟ على كل حال، ستستمر هذه الحالة لبعض الوقت، لأن الحرب في العراق هي في جوهرها حرب عصابات ضد احتلال أجنبي، وحروب العصابات تنتهي في العادة عندما يعترف الغرباء (المتفوقون عسكرياً) بأنهم لا يستطيعون الفوز بها، فيلملمون جراحهم ويعودون إلى ديارهم. وبوش وبلير لم يصلا بعد لهذه القناعة.

لم يعد كلا الرجلين مسؤولين عن لسانيهما بعد الآن. إذ إن اعتراف بوش الذي يقول فيه "أحس بخيبة الأمل من سرعة تقدم النجاح" يبدو إلى حدٍّ ما مثل اعتراف الإمبراطور هيروهيتو المتلفز بعد تدمير القنبلة الذرية لهيروشيما، حين قال: "لقد تطورت الحرب ولكن ليس بالضرورة لمصلحة اليابان". لابد أن الرجل يشعر بالعذاب في داخله، لأن الحرب، التي كان يجب أن تكون "سهلة"، تبيَّن أنها وحش يلتهم رئاسته وسمعته. ومع ذلك، فهو لا يستطيع ببساطة الانسحاب من العراق بدون أن يحقق ولو أثراً ضئيلاً من النجاح؛ فلقد قُتل الكثير من الأميركيين بالنسبة إليه ليعترف بأن الأمر كله كان خطأً ويقدم اعتذاره.

تبدو خطة البيت الأبيض الحالية، التي تقضي بزيادة القوات الأميركية في العراق في العام 2007، وكأنها تهدف إلى إنتاج مرحلة من الاستقرار النسبي تسمح للولايات المتحدة بأن تعلن النصر وتغادر - أو على الأقل تسحب معظم قواتها - بحلول منتصف العام 2008، وبذلك تعطي انطباعاً إيجابياً عن الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في تشرين الثاني من نفس العام. غير أن احتمالات حدوث مرحلة الاستقرار هذه ضئيلة عملياً، وبدونها لن يكون هناك - على الأرجح - انسحاب كبير للقوات الأميركية من العراق قبل أن يترك الرئيس بوش منصبه. إذ ستضطر هذه القوات إلى البقاء هناك كيلا يضطر هو إلى الاعتراف بأن مغامرته العراقية برمتها كانت خطأً ومضيعة للوقت.

أما بالنسبة لبلير فالحالة مختلفة قليلاً. فعلى الرغم من أنه يرى أن سمعته وسنواته العشر كرئيس للوزراء تتعرضان للنهش الآن من قبل الوحش الذي ساعد على وجوده في العراق، ورغم الاضطراب الحقيقي الذي يسببه ذلك له (وإلا كيف نفسر قوله "سنهزمهم حين ندرك بأن هذا الذي يفعلونه ليس خطأنا"، هل كان يقصد بأن ذلك الانتصار على قوى المقاومة العراقية سيتحقق عندما يدرك الشعب البريطاني بأن الذنب ليس ذنبهم بل ذنب العراقيين لأنهم يقاومون؟) إلا أنه لا يتمتع بالقوة المطلقة (شأنه في ذلك شأن أي رئيس وزراء بريطاني آخر) التي يتمتع بها الرئيس الأميركي، إذ إن الاستياء المتعاظم لزملائه في الحكومة، حتى أولئك الذي أيدوا الحرب في الأساس، لعب دوراً كبيراً في إرغامه على تقديم وعد بالاستقالة من منصبه في منتصف العام 2007 (وهذا ما حصل).

وهذا بدوره أرغمه على الإعلان - في شباط من العام 2007 - عن جدول لانسحاب القوات البريطانية من جنوب العراق كيلا يلقي بالمسؤولية عن الحرب الخاسرة وغير الضرورية على كاهل من سيخلفه كرئيس لحزب العمال. يبدو أن سمعة البريطانيين ستتضرر إذا سحبوا قواتهم في الوقت الذي تزيد فيه الولايات المتحدة قواتها، وهذا ما دعا بلير - بالتشاور مع شريكه الأعلى مرتبة في واشنطن - للإعلان عن عملية فك ارتباط مطولة جداً سيُترَك بموجبها معظم القوات البريطانية في العراق حتى وقت ما من العام

2008 (مع إبعادهم عن الشوارع الخطرة لمدينة البصرة الجنوبية في أسرع وقت ممكن). لكن هذا الجدول قد يتسارع بحدة حالما يثبُت خلَف بلير في منصبه.

أما بالنسبة للدول الأخرى الأعضاء في التحالف، التي أرسلت قواتها إلى العراق إما بالإقناع أو بالإرهاب أو بالرشوة، فإن معظمها عاد إلى الديار، والباقي في طريقه إلى الرحيل. وبحلول العام 2008، ما يزيد عن 95 بالمائة من القوات الأجنبية في العراق ستكون أميركية. وعندما سيستلم الرئيس الأميركي القادم مهامه رسمياً، مع بداية العام 2009، فمن المؤكد أنه سيستدعي كل القوات إلى الوطن أيضاً، مالم - بالطبع - يقع هجوم إرهابي واسع النطاق على الولايات المتحدة.

إن حدوث هجوم إرهابي كبير على التراب الأميركي يقتل مئات الأميركيين، إن لم نقل الآلاف كما حدث في 11/9، هو احتمال قائم دوماً بالطبع، مع أنه بعيد نوعاً ما. ولكن، بما أن قيام القاعدة بهجوم آخر على الولايات المتحدة قد يدفع الأميركيين مجدداً للالتجاء إلى أولئك الذين يصرّون على أن الحرب في العراق هي جزء من حرب *عالمية على الإرهاب*، فمن المؤكد أن هذه المنظمة (أو ما بقي منها) ستحاول دفع الأمور في هذا الاتجاه.

لاشك بأن من مصلحة القاعدة أن تبقي القوات الأميركية في العراق، لأن وجودها هناك وسلوكها يساعدان على تعبئة الناس في العالمين العربي والإسلامي؛ إذ لطالما كان الجنود الأميركيون أفضل من يجنِّد الناس في القاعدة. ولكن، من غير المحتمل أن تمتلك القاعدة أو أية منظمة إرهابية خارجية أخرى القدرة على تنفيذ هجوم إرهابي كبير على التراب الأميركي في ظل أنظمة المراقبة التي تطورت كثيراً بعد الحادثة الأولى. أما الهجمات التي قد يقوم بها مسلمون أميركيون مستاؤون - على غرار تفجيرات لندن في تموز من العام 2005 - فهذه مسألة أخرى، مع أن مستوى الخطر في الولايات المتحدة أدنى بكثير لأن المهاجرين المسلمين إلى الولايات المتحدة يُعتبَرون عموماً أكثر اندماجاً مع الثقافة الأميركية من المسلمين المهاجرين في معظم البلدان الأوروبية. على أي حال، إن الهجوم الإرهابي المحلي لن يفيد كثيراً في إقناع الأميركيين بأن الحفاظ على القوات في

العراق سيجعلهم أكثر أماناً من الإرهاب من إعادتهم إلى الديار.

والورقة الطائشة الأخرى في الوضع الحالي هي احتمال حدوث هجوم أميركي على إيران، هذا القرار الذي يقع في يد رجل واحد فقط. والقوات في المكان المناسب للقيام بالمهمة، حيث كتب الصحفي سيمور هيرش في صحيفة نيويوركر، في شباط من العام 2007، بأن البيت الأبيض طلب من البنتاغون خطة هجوم يمكن تنفيذها خلال أربع وعشرين ساعة من كلمة "نفِّذْ". لابد أن الإغراء بمضاعفة الرهان قوي جداً بالنسبة للرئيس بوش، بمعنى أن الأمور سيئة سلفاً والهجوم على إيران لا يمكن أن يجعلها أكثر سوءاً، بل إنه - على الأقل - قد يغير الظروف التي تُحاكَم في ظلها إدارة بوش حالياً. ارمِ النرد.

"لا أعرف كم عدد المرات التي اضطر فيها الرئيس والوزيرة رايس وأنا إلى تكرار أننا لا ننوي مهاجمة إيران."

- وزير الدفاع روبرت غيتس،

الغارديان، في 10 شباط 2007.

"التخطيط مستمر، بالرغم من إنكارات غيتس العلنية. لقد تم اختيار الأهداف. أما بالنسبة لحملة القصف ضد المواقع النووية فقد أصبحت جاهزة. ونحن نقوم بوضع التجهيزات العسكرية اللازمة لتنفيذ هذه المهمة. إننا نخطط لشن حرب خطرة إلى أبعد الحدود."

- فنسنت كانيسترارو، مؤسس IntelligenceBrief.

عمل فنسنت كانيسترارو مع الاستخبارات المركزية الأميركية لمدة 27 عاماً، حيث شغل منصب مدير البرامج المعلوماتية في وكالة الأمن القومي في عهد الرئيس ريغان، وترأس مجموعة *العمل الأفغانية* في البيت الأبيض، وخدم كمستشار خاص للمعلومات في مكتب وزير الدفاع. وقد تلطخت يداه في عمليات قذرة عدة مرات: على سبيل المثال، كان صلة الوصل الرئيسة للسي آي أيه مع مقاتلي الكونترا الذين كانوا يسعون لإسقاط الحكومة في نيكاراغوا في الثمانينيات من القرن الماضي. وهو يدير الآن مؤسسة أمنية

ومعلوماتية خاصة تُدعى IntelligenceBrief لديها زبائن كثر من الشركات العالمية الضخمة. ولهذا السبب، عندما يقول كانيسترارو إن الحرب الأميركية على إيران أصبحت قريبة، فمن الحكمة الإصغاء إلى ما يقوله.

في الواقع، ليس باستطاعة الولايات المتحدة أن تغزو إيران ميدانياً، لأن معظم قواتها الميدانية المقاتلة - بعد أربع سنوات من احتلال العراق وست سنوات من وجودها في أفغانستان - إما موجودة في واحد من هذين البلدين، أو عادت للتو من جولة في واحد من هذين البلدين، أو تتدرب للعودة إلى واحد من هذين البلدين من أجل القيام بجولة أخرى. ولكن، بإمكان واشنطن أن تقصف إيران بقدر ما تريد ولأطول مدة تريدها وبحرية نسبية أيضاً، نظراً لأن الدفاعات الجوية الإيرانية لا تقدر على مجاراة التكنولوجيا الأميركية الفائقة التطور. وفوق ذلك كله، لا يكف نائب الرئيس ديك تشيني عن التهديد بأن "كل الخيارات موضوعة على الطاولة" في ما يتعلق بإيران.

ولعله يعني ما يقول فعلاً، لأن الوضع المشلول الذي تعاني منه الإدارة الأميركية يحررها من كل الاعتبارات السياسية التي يمكن أن تقيِّدها في الأوضاع الطبيعية. وبما أن الرئيس بوش وديك تشيني غير قادرين على الترشح من جديد، الأول قانوناً والثاني بسبب حالته الصحية، فليس مهماً بالنسبة لكليهما إذا كان ما يقومان به لا يحظى بموافقة الشعب. صحيح أن الحزب الجمهوري قد يدفع ثمن الهجوم على إيران في الانتخاب القادم، ولكن حتى هذه النتيجة ليست محسومة، وخاصة إذا حدث الهجوم على مقربة من الانتخاب الذي سيجري في تشرين الثاني من العام 2008، لأن التصويت عندئذ سيجري في جو مأزم ومشبع بالوطنية المحمومة.

مع أن الكثير من الناس الآن باتوا يعتقدون بأن بوش وتشيني في وضع ضعيف جداً من الناحية السياسية (بعد غزوهما غير القانوني للعراق المستند إلى ادعاءات زائفة، وبعد إفسادهما للاحتلال إلى درجة أصبح معها الآن غالبية العراقيين يؤيدون الهجمات على القوات الأميركية، وبعد سقوط ما يزيد عن ثلاثة آلاف جندي أميركي قتيل وثمانية أو تسعة أضعاف هذا الرقم جرحى)، إلا أن الأمور لا تجري على هذا النحو. فمع غياب

الأمل في توقع أي شيء باستثناء الهزيمة والإذلال الوشيكين إذا ما استمرت الأحداث بالمسير وفق المنهج الحالي، فإنهما يمتلكان كل الدوافع لرمي النرد من جديد. وطالما بقي قادتهما العسكريون مستعدين لإطاعة أوامرهما، فسيبقى هذا الاحتمال قائماً. لكن الأمور ستزداد سوءاً، للأسف.

بما أن المنشآت النووية الإيرانية منتشرة على مساحة واسعة جداً، وبعضها مدفون عميقاً تحت باطن الأرض، فإن إحداث ضرر كبير في المشروع الإيراني لتخصيب اليورانيوم سيتطلب المئات من الهجمات الجوية، وربما الآلاف، وإذا أردت تدمير الدفاعات الجوية الإيرانية فأنت بحاجة إلى المزيد منها بالطبع. وبما أن العديد من المنشآت النووية موجودة في أماكن مدنية، فإن الآلاف من المدنيين الإيرانيين الأبرياء سيُقتَلون، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة ستحدد موعد الهجوم خلال ساعات العمل كي تقتل أكبر عدد ممكن من الاختصاصيين النوويين الذين يعملون في تلك المنشآت. وقد يحدث تسرب إشعاعي أيضاً، مما سيضاعف من حجم الخسائر. حتى أن ثمة إشاعة قوية ضمن بعض الدوائر العسكرية الأميركية تتحدث عن استخدام *صواريخ نووية صغيرة الحجم* من أجل الوصول إلى المواقع المدفونة عميقاً تحت الأرض - مثل المنشآت الموجودة في آراك وناتانز - التي لا يمكن الوصول إليها بالقنابل العادية. (وهذا سيتخطى *الحاجز النووي* للمرة الأولى منذ العام 1945. وفي الحقيقة، لا توجد أسلحة نووية *صغيرة الحجم* فعلاً، لأن أصغرها أقوى بعشرات المرات من أكبر قنبلة عادية).

ولكن، بعد بضعة أيام فقط، ستكون الولايات المتحدة قد أفرغت كل ما في جعبتها. إذ لا يوجد ما تستطيع الولايات المتحدة فعله مع إيران، إضافة إلى محاصرة الموانئ، غير تنفيذ المزيد من الغارات الجوية. في حين أن باستطاعة إيران القيام بالكثير على سبيل الانتقام.

> "لا نريد استخدام سلاح النفط. بل هم من سيفرضوه علينا... [ولكن] سنرد بطريقة ستكون مؤلمة لهم. لا ترغمونا على فعل شيء سيجعل الناس يرتعدون."

- علي لاريجاني، كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين ورئيس مجلس الأمن القومي الأعلى، 6 آب 2006.

بإمكان إيران أن تملأ العراق المحتلة بأسلحة متطورة قادرة على اختراق العربات الأميركية المصفحة وإسقاط طائراتها الحربية. وبإمكانها تشجيع الميليشيات الشيعية المناصرة لإيران - وخاصة فيلق بدر، الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على مهاجمة القوات الأميركية، وبذلك تمنح الجيش الأميركي عدواً رهيباً جديداً في العراق. أما بالنسبة للقوات البريطانية التي ما تزال تمسك بزمام الأمور في جنوب العراق - كما تدّعي - فقد قال جنرال أميركي للصحفي سيمور هيرش من نيويوركر في العام 2006 بأن باستطاعة الإيرانيين انتزاع البصرة "بعشرة شيوخ وعربة فيها مذياع".

وبإمكان إيران إيقاف صادراتها النفطية بالكامل مما سيؤدي إلى إصابة الأسواق النفطية العالمية بالذعر ورفع الأسعار. وتمتلك إيران أيضاً القدرة على إغلاق حركة عبور ناقلات النفط من وإلى الخليج العربي، فتقطع بذلك ما بين ربع إلى ثلث إمدادات العالم من النفط. فعلى الرغم من أن البحرية الإيرانية ليست نداً لسلاح البحرية الأميركية، إلا أنها ليست بحاجة لأن تكون نداً أساساً، فقواربها الهجومية الصغيرة السريعة، وسفنها التي تزرع الألغام في البحر، وغواصاتها التي تسير على الديزل يمكن أن تغرق ما يكفي من ناقلات النفط لرفع معدلات التأمين على الشحن إلى مستويات عالية جداً. أما بالنسبة للمسافات البعيدة، فإن الصواريخ الإيرانية المنتشرة على امتداد خط ساحلي يبلغ طوله عدة آلاف من الكيلومترات قادرة على تغطية الخليج العربي بأكمله وخليج عُمان أيضاً. ما عليك إلا أن تُغرق ناقلة نفط واحدة فقط في الأسبوع، وسيبقى الخليج مقفلاً لوقت طويل، ومعه الاقتصاد العالمي كله.

ولدى إيران أيضاً خيارات سياسية مفزعة للكثير من الدول العربية المجاورة، لكون هذه الدول تحتوي على أقليات شيعية كبيرة في مجتمعاتها: في لبنان، حيث يتركز الشيعة بشكل أساسي في الجنوب، بالقرب من الحدود مع إسرائيل وكذلك في عدد من

الدول الخليجية الصغيرة. وفي معظم الحالات، الشيعة هم المجموعة الأكثر فقراً في هذه البلدان، وفي الغالب ثمة تاريخ طويل من التمييز والاضطهاد أيضاً، وعلى هذا الأساس، فإن باستطاعة إيران، إذا ما رغبت، أن تثير اضطرابات جدية بين الأنظمة ورعاياها من الشيعة. وهذا سيصعِّب الأمور كثيراً على الولايات المتحدة وأصدقائها في المنطقة.

كم من الوقت تستطيع إيران الصمود في مثل هذه المواجهة مع الولايات المتحدة، التي ستواجه فيها حصاراً بحرياً وغارات جوية عنيفة، رغم استبعاد خطر قيام الأخيرة بغزو فعلي لأراضيها؟ ربما لوقت طويل نسبياً، بما أن الهجوم بدون أي مبرر على إيران سيولِّد موجة من الحماسة الوطنية والتضامن الاجتماعي بين الإيرانيين العاديين بحيث سيسهِّل الأمر على النظام للتعامل مع فترة طويلة من الحصار الاقتصادي. كما أن بقية العالم الإسلامي سيكون في تلك الأثناء يعبئ طاقاته لضرب المصالح الأميركية المحلية بشكل غير مسبوق، لأنه قطعاً سيعتبر الهجوم الكاسح على إيران جزءاً من هجوم أميركي أوسع على الإسلام نفسه. وكما يقول أوسكار وايلد **تقريباً**، أن تغزو أميركا بلداً مسلماً فهذا يمكن اعتباره مجرد أمر مؤسف، أما أن تغزو بلدين إسلاميين فهذا سيبدو فعلاً طائشاً بدون جدال. ولكن، أن تقوم بهجوم على بلد ثالث فهذا حتماً سيبدو فعلاً مدبَّراً مدفوعاً من حقد مدفون على الإسلام نفسه.

> "إنني أعتبر الحرب مع إيران نهاية للدور الحالي لأميركا في العالم... لربما كان العراق عرضاً أولياً لذلك، ولكن ما يزال العرض قابلاً للاسترداد إذا خرجنا بسرعنا. إن الحرب مع إيران ستوقف تقدمنا عشرين أو ثلاثين سنة. والعالم سيديننا. سنفقد موقعنا في العالم."
>
> *- زبيغني بريجينسكي، في مقابلة مع ديفيد إغناتيوس*
> *صحيفة واشنطن بوست، 12 نيسان 2006.*

ما الذي يمكن أن تحققه الهجمات الأميركية على إيران؟ إذا كان الهدف من مشروع تخصيب اليورانيوم في إيران هو إنتاج أسلحة نووية، وهو أمر أقل صحة بكثير مما تريدنا أن نصدقه الحملة الدعائية للبيت الأبيض (وهم نفس الأشخاص الذين أكدوا لنا

بأن صدام حسين كان يمتلك أسلحة دمار شامل)، فإن نوع الهجمات الجوية التي قد تنفذها الولايات المتحدة يمكن أن توقف تقدم البرنامج لبضع سنوات على الأكثر. وبما أن الجميع يتفقون على أن إيران ما تزال على بعد خمس إلى عشر سنوات من امتلاك القدرة على إنتاج قنبلة نووية فعلية، بمن فيهم محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وآخر تخمين للجنة المعلومات الوطنية في الحكومة الأميركية، فما هو الداعي للعجلة إذن. مع ذلك، فالعديد من الأشخاص المطلعين وذوي الخبرة يشعرون بأن الإدارة التي أقنعت نفسها بأن غزو العراق كان فكرة حسنة قادرة على ارتكاب نفس الخطأ مع إيران.

وإذا قرّر بوش وشركاؤه المضي في هذه المقامرة، فلن يكون الكونغرس قادراً على التحرك بالسرعة الكافية لإيقافهم. وهكذا سيكون حال أصدقاء أميركا وحلفائها أيضاً، لأن واشنطن لن تخبرهم بمخططاتها مقدماً، كما أنها لا تعير أهمية كبيرة لآرائهم على كل حال. ورغم أن جنود أميركا المحترفين يحملون واجباً ضمنياً بحماية الجمهورية من تبعات مثل هذه الحماقة العسكرية الكبيرة، والكثير منهم يدركون تماماً العواقب الجسيمة لهجوم غير مستفَز على إيران، إلا أن الحالات التي يلجأ فيها كبار الضباط الأميركيين إلى الاستقالة احتجاجاً على استراتيجية خاطئة على نحو كارثي قليلة جداً في الولايات المتحدة. وعليه فإن الرئيس بوش، من الناحية العملية، يملك كل الحرية اليوم في إصدار الأمر بالهجوم على إيران تماماً كما كان في العام 2003 عندما أصدر أمره بغزو العراق. لكن الثمن سيكون - في ما يتعلق بموقع أميركا في العالم - باهظاً جداً بدون أدنى شك، كما أشار إلى ذلك بريجينسكي.

إذا أقدمت الولايات المتحدة على مهاجمة إيران، فإن معظم الدول الأوروبية ستسارع إلى النأي بنفسها عن التصرف الأميركي، حتى أن الأمر قد يكون بمثابة إعلان لنهاية حلف الناتو (مع أن الغاية الأصلية لإنشائه انتفت منذ نحو عشرين سنة). وبالنسبة لروسيا، فذلك العمل سيكون الدليل الأخير على كون الولايات المتحدة دولة متهورة لا يمكن احتواؤها إلا من خلال امتلاك قوة مكافئة لها، الأمر الذي قد يدفعها إلى عقد تفاهم

عسكري مع الصين. علاوة على ذلك، كل هذا سيحدث في عالم تجتاحه أسوأ أزمة اقتصادية منذ ما لا يقل عن أربعين سنة بسبب نقص النفط. ستكون سنة لن تُنسى، وفي نهايتها سوف تتقلص قوة الولايات المتحدة في العالم إلى درجة كبيرة جداً. بعبارة أخرى، إن الهجوم الأميركي على إيران سيغير الواقع السياسي في كل مكان تقريباً؛ باستثناء الشرق الأوسط.

فعلى الرغم من أن الهجوم على إيران سيؤدي إلى تسريع الانسحاب الأميركي من المنطقة - والذي هو مسبقاً النتيجة الأرجح لهزيمتها في العراق - إلا أنه لن يؤدي إلى نتائج مختلفة بشكل جذري. فبعد مرور بضعة أشهر، من المؤكد أنه سيتم التوصل إلى طريقة لإخراج الولايات المتحدة دبلوماسياً من حرب غير رابحة مع إيران وإعادة فتح الخليج العربي لعبور ناقلات النفط، ولكن من المؤكد أيضاً أن ذلك سيستلزم إزالة كل القواعد العسكرية الأميركية من الخليج، وخاصة في البحرين وقطر. وحتى لو لم تكن إيران قادرة على التشبث بهذا الانسحاب، فإن الأنظمة المحلية ستكون مضطرة للقيام بذلك من أجل استرضاء القوة الجديدة الأبرز في المنطقة واستمالة مواطنيها من الشيعة كذلك. ومن المرجح أيضاً أن تطالب حتى الدول العربية البعيدة (والتي تفتقر إلى أية أقليات شيعية على أراضيها) بإزالة القواعد والقوات الأميركية استجابة لمشاعر مواطنيها الغاضبة والمعادية لأميركا.

أما بالنسبة للعراق نفسه، فمن المؤكد أن الهجوم الأميركي على إيران سيدفع الحكومة التي يسيطر عليها الشيعة في بغداد إلى التحالف مع جارتها الشيعية العملاقة، لفترة من الوقت على الأقل، لكنه لن يغير إلى حد كبير التبعات المحتملة لخروج القوات الأميركية من العراق. ففي أحسن الأحوال، سيكون العراق بعيداً كل البعد عن منارة الديمقراطية والرفاهية اللتين تخيل المحافظون الجدد الأميركيون بأنهم كانوا يوجدونهما، وفي أسوئها يمكن فقط أن ينقسم إلى ثلاث دويلات متحاربة. وهذا الاحتمال الأخير هو الذي يثير رؤىً كارثية يصبح فيها العراق المادة المذيبة التي تفكك النظام القائم في المنطقة برمتها.

سوف تجتاح الزوبعة العراقية كل الدول العربية. فمع خروج القوة العظمى الوحيدة في العالم، من سيبقى غيرها - إضافة إلى تركيا وإيران - ليحل محل أميركا هناك؟ لكنها ستفشل فشلاً ذريعاً بدورها... في الواقع، كل هذه الدول تقريباً ما هي إلا عراقات مستترة. وهي [أي الدول العربية] لن تكون قادرة على السيطرة على العراق، بل العراق - في سكرات موته كدولة موحدة - هو الذي سيسيطر عليها على الأرجح. ولن تكون تركيا وإيران، أقوى جارين للعراق، محصنتين من العدوى، لأن تحرر أكراد العراق يساهم منذ الآن في انبعاث المقاومة الكردية في كلا البلدين.

- ديفيد هيرست، الغارديان، 13 كانون الثاني 2006.

يا لها من رؤية جهنمية للمستقبل؛ حدود تتبدل، ودول بأكملها تنهار بسبب انتشار "العدوى" العراقية التي أطلقها الغزو الأميركي في العام 2003. ومع أن الرابح الأكبر على مستوى الدول ستكون إيران، إلا أن الرابحين الحقيقيين في العالم العربي، على المستوى الإيديولوجي، هم المتطرفون الذين يسيطرون سلفاً على الجانبين الشيعي والسني في الحرب الأهلية العراقية. والنظام القديم يبدو منذ الآن عاجزاً أمام القوة الفاقدة للرحمة للمتطرفين الإسلاميين، حيث قال وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، في مؤتمر صحفي في أيلول من العام 2005، مفسراً سبب عدم تعيين سفير للسعودية في العراق: "أشك في أنه سيبقى أكثر من يوم واحد". (اختُطف سفيرا مصر والجزائر في العراق وقُتلا في منتصف العام 2005).

عندما يتوقع ببرود رجل مثل ديفيد هيرست بانهيار كامل النظام السياسي الذي كتب عنه معظم حياته - كان مراسل الغارديان في الشرق الأوسط من العام 1963 إلى العام 2001 - فعليك أن تأخذ كلامه على محمل الجد. ومع أن هيرست يؤيد بشكل مطلق انسحاباً أميركاً شاملاً من المنطقة، لأنه يعتبره "شرطاً ضرورياً... لظهور نظام شرق أوسطي جديد معافى وقادر على الاعتماد على نفسه"، إلا أنه مقتنع بأن أي انسحاب

أميركي سيىء، بمعنى هروب شائن من العراق، سوف يطلق عنفاً جهادياً لا حدود له ويدفع الأنظمة الباقية إلى اتباع "أساليب أكثر وحشية - قمع داخلي متزايد ومغامرات خارجية - من أجل الحفاظ على نفسها". وهناك الكثير من الكلام الطائش المنقول عن بعض المسؤولين يوحي بالفعل بأن الأمور تتدافع بسرعة في هذا الاتجاه.

> "إن لم تأت الدول العربية لنجدتنا، فإنها ستجد [إيران] على بواباتها. من أجل صالح المجتمع الإسلامي في كل أنحاء العالم، يجب أن يتم القضاء على الوحش في العراق."
>
> *- محمد بشار الفايدي، المتحدث باسم هيئة علماء المسلمين [السنة] في العراق، شباط 2007.*

هناك في واشنطن من يكرر هذه التوقعات بحماس شديد، ربما لأنهم يعتقدون بأن أي حرب عربية (باردة أم ساخنة) بين *الهلال الشيعي* والدول العربية السنية الريادية ستمنح الولايات المتحدة الفرصة لإعادة فرض هيمنتها على المنطقة من جديد. إذا كان ذلك صحيحاً، فإنها ستكون استراتيجية بائسة ومخزية بحق، بأن تستغل الولايات المتحدة الفوضى التي تسببت بها أخطاؤها الماضية من أجل تبرير حصولها على دور جديد كحامية للدول العربية المحافظة في وجه الدول الشيعية التوسعية العدائية، غير أن هذا غير صحيح.

صحيح أن نسبة الشيعة في إيران تبلغ 90 بالمائة تقريباً من تعداد سكانها، وأن إيران تملك نفوذاً كبيراً بين الشيعة في العراق، الذين يشكلون نحو 60 بالمائة من عدد سكانه، إلا أن الهوية الشيعية المشتركة - حتى في حالة إيران والعراق - ليست أكثر أهمية، إلا في بعض الأحيان فقط، من التاريخين المختلفين واللغتين المختلفتين للمجتمعين؛ بكلمات أخرى، من المستبعد إلى حدٍّ كبير أن تُلحق الحكومة ذات الأغلبية الشيعية في بغداد نفسها بنظام آيات الله في طهران. أما بالنسبة لبقية الهلال فهو ليس إلا محض خيال.

ففي سوريا، التي تسيطر عليها أقلية علوية منذ ما يقارب الأربعين سنة - هم من

الشيعة عملياً، ويشكلون نحو 10 بالمائة فقط من عدد السكان، لكنهم يخفون بحرص شديد روابطهم الدينية خلف واجهة حزب البعث المحلي - فمن غير المرجح أن يكونوا من الحماقة بحيث يستعدون الغالبية الساحقة من السوريين، أي السنة، من خلال وضع البلد علناً إلى جانب الشيعة في مواجهة سنية - شيعية، لأنهم إن فعلوا ذلك، فسيفقدون السلطة بأسرع مما يتوقعون. أما بالنسبة للبنان، حيث يشكل الشيعة الفئة الأكبر في النسيج الطائفي والإثني المرقّع لهذا البلد لكنهم أصغر من أن يشكلوا أغلبية فيه، فإن حدوث صراع سني شيعي عام في المنطقة سيؤدي ببساطة إلى إعادة فتح الحرب الأهلية اللبنانية. وهنالك أيضاً أقلية شيعية في تركيا، وخاصة في المنطقة الجنوبية الشرقية منها، لكن تركيا دولة علمانية نصف متقدمة لن تسمح لنفسها أبداً بالتورط في صراع ديني بين العرب والفرس.

سيكون للعنف السني - الشيعي الذي يقض مضجع العراق اليوم انعاكاسات في أماكن أخرى من العالم العربي، إلا أنه من المستبعد إلى حدٍّ كبير أن يتسبب في حدوث اصطفاف واسع النطاق في الشرق الأوسط وفق محور طائفي، ناهيك عن حدوث حرب سنية شيعية شاملة. وإذا لم يحدث هذا، فلن يكون للولايات المتحدة على الأرجح دور في المنطقة كحامية للسنة. وليس هناك "خطة باء"، ولكن حتى لو كانت موجودة، فلن تحظى الإدارة في واشنطن بدعم شعبي في الوطن من أجل تنفيذها. بعبارة أخرى، لقد خسرت الولايات المتحدة هذه الحرب فعلاً، وهي ستضطر حتماً إلى الرحيل.

وما سيحدث بعد ذلك قد لا يكون جميلاً، وخاصة في المراحل الأولية، لأن التغيير في منطقة بقيت مجمدة سياسياً لمدة طويلة جداً يمكن أن يتسم بالعنف وربما بالانتقام. قد يقع بلد أو بلدان من البلدان العربية تحت السيطرة الإسلامية، في حين قد تلجأ أنظمة أخرى إلى تغيير سياساتها بحدة في ذلك الاتجاه بهدف تجنب حدوث تغيير ثوري (من غير الممكن تخفيف حدة العواقب الناتجة عن خمسين سنة من التدخل الغربي المتواصل في شؤون البلدان العربية بدون حدوث بعض الثورات والهيجانات). لكن هذا لا يعني بأن السماء ستقع على الأرض، لأن العرب (كما توحي بذلك ضمناً الكثير من التحليلات

الغربية) ليسوا أطفالاً يمكن اللعب بعواطفهم بسهولة.

لن تتشكل دولة عربية راديكالية كبرى يسوسها متطرفون ليس لهم هدف في الحياة إلا تدمير الغرب. ومن المرجح أن يتضاءل حجم الإرهاب الذي يستهدف الغرب بشكل تدريجي مع الزمن. ولن تحدث حرب في الخليج بين إيران وجيرانها العرب في الجنوب بعد الانسحاب الأميركي من المنطقة، فكل هذه البلدان تعتمد على النفط الذي يتدفق إلى العالم عبر ناقلات وأنابيب قابلة للاستهداف بسهولة كبيرة، وهم لن يقتلوا الدجاجة التي تبيض لهم ذهبًا. ولن تتشكل جبهة عربية موحدة ستكون أخيراً قادرة على محاربة إسرائيل كند، أو على الأقل ليس قبل مرور وقت طويل (طويل بما يكفي لإسرائيل لامتصاص صدمة الانسحاب الأميركي وتعديل استراتيجيتها بما يتوافق والوضع الجديد، وربما تحقيق تسوية سلمية شاملة مع العرب إذا تحركت بالسرعة الكافية). بكلمات أخرى، صحيح أن الهزيمة الأميركية في العراق ستخلِّف وراءها فوضى عارمة، لكنها لن تكون نهاية العالم.

الفصل الرابع مستقبل العراق

"كل عمل فني عظيم يمر بأطوار فوضوية خلال عملية صنعه. كُتلة الصلصال يمكن أن تصبح منحوتة فنية. وبقعة الطلاء يمكن أن تتحول إلى رسوم ملهمة. إن الاختبار الأخير لجهودنا سيتمثل في البلد الذي سيبنيه العراقيون، وليس الأحداث المعزولة التي تكتبون التقارير عنها يومياً".

- الميجور جنرال ويليام كالدويل، الناطق باسم الجيش الأميركي، بغداد، تشرين الثاني 2006.

"نحن بحاجة إلى زيادة عدد قواتنا لفترة طويلة الأمد، لأننا ينبغي أن نضع في أذهاننا دائماً بأننا نواجه هنا عدواً يتكيف مع استراتيجياتنا. فإذا زدنا العدد لفترة قصيرة فإنهم سيكتفون بالانتظار حتى نفرغ من فعل ذلك. إننا بحاجة إلى زيادنا عددنا لمدة لا تقل عن ثمانية عشر شهراً".

- فريدريك كاغان، باحث في مؤسسة المشاريع الأميركية، شارك الجنرال جاك كين في كتابة استراتيجية "زيادة القوات"، في مقابلة له مع صحيفة الأوبزيرفر، 17 كانون الثاني 2007.

إن رغبة الرئيس بوش في رمي النرد لمرة أخيرة أمر مفهوم، وفكرة الزيادة ليست سخيفة بحدّ ذاتها. غير أن الثلاثين ألف جندي أميركي إضافي الذين أُرسلوا إلى العراق يمثلون زيادة نسبتها 23 بالمائة فقط من عديد القوات الأميركية الموجودة هناك. فإن لم تستطع القوات الأميركية، التي يبلغ تعدادها 132,000 جندي، أن تحقق النصر في العراق (في حرب دامت حتى الآن لفترة أطول من مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية)، فمن غير المحتمل أن يتمكن 162,000 جندياً من تحقيق ذلك أيضاً. لاشك في ذلك، لأن العدد الإجمالي للقوات الأميركية التي كانت موجودة في العراق في نهاية العام 2005 كان أعلى من هذا الرقم بالفعل ولم يحقق أي فرق يُذكَر.

إنها زيادة مثيرة للشفقة، ولا تشبه أبداً القفزة الهائلة في عدد القوات الأميركية المقاتلة في فيتنام - من 50,000 إلى 550,000 جندي أميركيا خلال ثلاث سنوات فقط

من العام 1965 حتى العام 1968. هذا لا يعني بأن تلك الزيادة ساعدت الولايات المتحدة على الفوز بحرب فيتنام في نهاية المطاف (لقد كانت حرباً خاسرة منذ البداية تماماً كما هي الحرب العراقية اليوم)، لكن خيار القيام بزيادة كبيرة اليوم غير موجود أساساً، لأن حجم الجيش الأميركي لا يزيد عن نصف حجمه خلال الستينيات ولأن بوش يفتقر إلى القوة السياسية لإعادة التجنيد. من هنا، ليس مستغرباً أن يعمد الرئيس بوش إلى استبدال الجنرال جورج كيسي، القائد في العراق، والجنرال جون أبي زيد، قائد القيادة الوسطى (التي تشرف على العملية بأكملها)، قبل أن يكشف عن "استراتيجيته الجديدة"، لأن هذين الضابطين كانا قد أبديا بشكل سري عدم اقتناعهما بالفائدة المتوخاة من زيادة عدد القوات الأميركية، ولأن الضباط الجدد - الذين يُغرَون بوعود بالترقية وبتولي المناصب القيادية - وحدهم من يمكن أن يوافق على القبول بتحمُّل مسؤولية محاولة إنجاح مثل هذه السياسة العسكرية الضعيفة.

هنالك مشكلة أخرى تواجه زيادة عدد القوات الأميركية، وهي أنها تعزز شكوك الكثير من الشيعة في أن الولايات المتحدة سوف تبقى في العراق بشكل دائم، لكن الخطر الأكبر على الإطلاق يكمن في أن تكون النية الأساسية لدى القوات الأميركية الإضافية هي مهاجمة جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، أشد الميليشيات الشيعية عداءً للأميركيين، في معقله بالذات. وفي هذا الشأن، قال الدكتور توبي دودج خبير مكافحة التمرد في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية لصحيفة الإندبندنت في 17 نيسان من العام 2007: "لا أعتقد بأنها [القوات الأميركية] قادرة على إخراج جيش المهدي من مدينة الصدر بدون تسويتها بالأرض، مثل الفلوجة". كما أن استخدام القوة النارية لتدمير منطقة شيعية في بغداد يبلغ عدد قاطنيها مليوني شخص يمكن أن يدفع الشيعة الآخرين في العراق - أي 16 مليوناً - إلى الثورة.

بالنسبة لأولئك المسكونين بذلك المشهد الختامي الشهير على سطح السفارة الأميركية في سايغون في العام 1975، مع جموع المتعاملين الفيتناميين المذعورين الذين يتقاتلون للفوز بمقاعد لهم على آخر المروحيات المغادرة، هذا هو الطريق الذي يمكن أن يقود

الولايات المتحدة إلى ذلك المصير. إن تمرد السنة العرب قد يدفع الجيش الأميركي للخروج من العراق من خلال عملية طويلة من الاستنزاف، لكن الانسحاب الأميركي، عندما يحين وقته، سيكون عملية منظمة ومحسوبة بدقة. أما إذا حدث وثار الشيعة، الذين يشكّلون 60 بالمائة من سكان العراق، ضد الأميركيين، فالقصة ستكون مختلفة تماماً، لأنهم منتشرون على طول خطوط الإمداد الأميركية من الكويت وحتى بغداد؛ وأي هجوم جدي على قلعة مقتدى الصدر في مدينة الصدر يمكن أن يتسبب في إشعال هذه الثورة. ولكن، من الأرجح أن يلجأ مقاتلو الصدر ببساطة إلى الاختباء كلما ضغط الأميركيون بقوة ومن ثم يعودون إلى الظهور بعد أن يكونوا قد رحلوا. فكلهم يعلمون بأن انتظارهم لن يدوم أكثر من سنتين، بل أقل بقليل.

وعلى افتراض أنه لن تكون هناك معركة مدمرة في مدينة الصدر، فثمة احتمال قوي بأن تسير الأمور بشكل تدريجي من السيئ إلى الأسوأ في مختلف أنحاء *العراق العربية* منذ الآن وحتى الانسحاب الأميركي. فالتطهير العرقي سوف يضرب الكثير من المناطق المختلطة السنية - الشيعية في بغداد بطريقة أو بأخرى، كما أن معظم الجيوب الصغيرة السنية أو الشيعية المجاورة لمناطق تسيطر عليها الطائفة الأخرى سوف تُزال بالكامل، وربما سيتمكن السنة في بغداد، الذين يشكلون نحو 30 بالمائة من إجمالي السكان فيها، من السيطرة على الكثير من الضواحي الغربية والجنوبية من العاصمة. ولكن، رغم أن المحاولات السنية العنيفة الحالية لتطويق بغداد من خلال السيطرة على البلدات المختلطة الموجودة على أطراف بغداد مثل بلد والمحمودية قد تنجح لبعض الوقت، إلا أنهم لن يتمكنوا، على الأرجح، من قطع شيعة العاصمة عن المناطق الشيعية الجنوبية بشكل دائم. أما بالنسبة لكردستان، فهي إما ستبقى بعيدة عن القتال تماماً أو ستتورط في حرب مع العرب على مدينة كركوك. وهناك احتمال قوي بأن تنقسم مدينة الموصل إلى مناطق ذات أغلبية عربية وكردية. لكن الجميع، بمن فيهم القوات الأميركية التي تُركت وسط هذه الفوضى، سوف يمضون وقتاً عصيباً للغاية، حيث سيزداد عدد اللاجئين العراقيين في الخارج مليوناً آخر أو ربما أكثر، فيما سيُضاف إلى مجموع القتلى

الحاليين ألف أو ألفان من الجنود الأميركيين ومائة أو مائتا ألف من العراقيين. وبعد ذلك، بحلول العام 2009 أو 2010، ستكون القوات الأميركية كلها قد رحلت، وعندها سنكتشف إذا كان ما يزال هناك بلد اسمه العراق أم لا.

حان وقت عقد بعض المقارنات. مع أن بغداد اليوم تشبه بيروت في ذروة الحرب الأهلية اللبنانية بين عامي 1975 و1990 - الميليشيات تقسم بغداد إلى أكثر من عشر مدن مختلفة، والأحياء السنية والشيعية المتجاورة التي عاشت جنباً إلى جنب بسلام منذ بنائها تتبادل اليوم قذائف الهاون كل مساء - إلا أن الحرب الأهلية اللبنانية انتهت أخيراً وكل اللبنانيين مازالوا يعيشون معاً ضمن نفس الحدود، بسعادة ربما أقل من السابق، لكنهم إذا تمكنوا من تجنب الوقوع فيها مرة أخرى، فإن الجراح - حتى أعمقها - ستشفى في نهاية المطاف. وبناءً على ما تقدم فإن تقسيم العراق ليس نتيجة حتمية أيضاً.

ومن الأشياء التي لا يستطيع فهمها غير العرب حول العراق، وذلك بسبب التصورات الثقافية المسبقة التي يحملونها معهم من الصراعات البلقانية المتنوعة لحقبة التسعينيات، هي وجود نفس التنوع الديني والإثني في العراق، وإن لم تحدث مذابح عرقية مدبرة من الحكومة على الطريقة البلقانية. فعلى الرغم من أن الأغلبية الشيعية المضطهدة غذّت إحساسها بالقهر على مر الأجيال، إلا أن الشيعة لم يتعرضوا لعمليات قتل جماعية (قبل أن يثوروا ضد صدام حسين بتشجيع من بوش الأب)، ولم يستغلوا الإطاحة به للانتقام من الأقلية السنية. كل ما فعلوه هو أنهم هبّوا للمطالبة بحصتهم العادلة من السلطة من خلال صناديق الاقترا ع.

لكن ما دفع الشيعة والسنة في نهاية الأمر إلى الدخول في حرب مفتوحة هو ردا فعلهما المختلفان على الاحتلال الأميركي. إذ رغم أن كلا المجتمعين لا يحبذان الوجود الأميركي في بلدهما (أظهرت سلسلة من استطلاعات الرأي التي أُجريت في العراق في شهر أيلول بواسطة مجموعة تتخذ من الولايات المتحدة مركزاً لها وتُدعى WorldPublicOpinion.org بأن 92 بالمائة من السنة العرب و62 بالمائة من الشيعة

العرب - كانت النسبة 41 بالمائة في العام المنصرم - يؤيدون الهجمات التي تستهدف القوات الأجنبية التي تقودها الولايات المتحدة) إلا أن الشيعة في الواقع لا يقومون بالكثير من الهجمات، ذلك أنهم يعتقدون بأن مجاراة الأميركيين لبعض الوقت يمكن أن تمنحهم نظاماً ديمقراطياً يضمن لهم في نهاية المطاف السلطة التي يستحقها عددهم. في حين يقول ضابط سني سابق في الجيش العراقي، ناشط في المقاومة الآن، بأن الشيعي الذي يتبنى هذا الموقف ليس فقط فرداً من طائفة أخرى في الإسلام، بل هو متعامل مع العدو وخائن لبلده. إن وجود القوات الأجنبية إذاً هو العامل الأكبر الذي يدفع العراقيين إلى التقاتل مع بعضهم ويجعل الحكومة غير شرعية في عيون الكثيرين من مواطنيها، وعليه فإن رحيل هذه القوات الأجنبية قد يغيِّر الأوضاع هناك.

نقول *قد* يغيِّر، وليس *سوف* يغيِّر، مع ذلك فهي فكرة مشجعة. إذ لعل التوقعات المثيرة للرعب التي جاء بها تقرير بيكر - هاملتون لن تحدث في النهاية.

> "هنالك بلدان أخرى في المنطقة تخشى من أن يعبر العنف حدودها ويدخل أراضيها. إن الفوضى السائدة في العراق قد تدفع تلك البلدان إلى التدخل من أجل حماية مصالحها... إنها تخشى بالتحديد من انتشار الاقتتال السني الشيعي في العالم الإسلامي... فمثل هذا الصراع الطائفي الأوسع يمكن أن يفجر مجموعة واسعة من المشاكل - بما فيها انتشار التطرف بين الشعوب، والانتفاضات الجماعية، وتغيير الأنظمة... وفوق كل ذلك، قد يؤمِّن العراق الذي تعيث به الفوضى قاعدة أقوى للإرهابيين - الذين يسعون لتوسيع نشاطهم إقليمياً أو ربما عالمياً - للقيام بعلمياتهم.

- تقرير مجموعة دراسة العراق، 6 كانون الأول 2006.

بعد أربعة وعشرين عاماً من حكم صدام حسين، وستة أو سبعة أعوام من الاحتلال الأميركي، قد تسنح الفرصة للعراقيين للبدء في عملية إعادة بناء بلدهم. ولكن في ذلك الوقت، لسوء الحظ، ستلعب نتائج التطهير العرقي التي تجري الآن دوراً مساعداً يُسهل

تقسيم البلد إلى مجموعات من المحافظات المناطقية المتجانسة نوعاً ما من الناحية العرقية أو الطائفية. كردستان، مثلاً، موجودة مسبقاً، و"اتحاد" المحافظات الثماني في الجنوب الشيعي ينبعث إلى الوجود بشكل تدريجي، وهنالك جسم سني واحد (شورى المجاهدين) يدفع باتجاه تأسيس إقليم عربي سني مكون من ست محافظات في الغرب والشمال الغربي من العراق. ومن المحتمل أن تبقى ثلاث مدن كبيرة موطناً لعدة مجموعات حين ينتهي الاقتتال (رغم أن هذه المجموعات ستكون موجودة في أحياء محددة بوضوح أكبر من ذي قبل)، لكن هذا الأمر الشاذ يمكن التعامل معه من خلال اعتبار هذه المدن قطاعات خاصة وربطها - لأسباب مالية وشرعية - بالأقاليم التي تشترك معها باللغة أو الطائفة: بغداد مع الاتحاد الشيعي، والموصل مع المحافظات الغربية السنية، وكركوك مع كردستان.

والدستور الذي سينظم كل ذلك - عندما يحدث - موجود سلفاً، لأن القانون الأساسي الذي صادق عليه العراقيون في استفتاء العام 2005 هو الدستور الأكثر لامركزية في العالم. إنه يتصور أن هذه المجموعات المناطقية من المحافظات - التي سيجري التفاوض عليها وتحديدها لاحقاً - موجودة مسبقاً، ويمنحها حكماً ذاتياً في كل شيء ما عدا الشؤون الخارجية والدفاع والمال. فالإقليم هو المسؤول عن جبي الضرائب والحفاظ على الأمن الداخلي وسن القوانين، وعليه فإذا كان الشيعة يريدون قانوناً يرتكز إلى الشريعة الإسلامية، والأكراد يريدون نظام علمانياً فإنهم يستطيعون ذلك بكل بساطة. ولهذا السبب، ليست هناك حماية لحقوق المرأة في الدستور: افعل ما تمليه عليك قيمك الدينية أو الثقافية، سواء أكان ذلك يُعتبَر اضطهاداً للنساء أم لا. كما أن كل الألوية الـ 115 تقريباً في الجيش الجديد، بالإضافة إلى الشرطة، يجري تجنيدها من مجموعة عرقية محددة وتعمل حصراً في الإقليم الذي تنتمي إليه، وبموجب دستور العام 2005، الجهة الوحيدة التي يحق لها مساءلة هذه القوى هي حكومة ذلك الإقليم بالذات.

وثمة جزرة واحدة كبيرة في الدستور الجديد للسنة العرب، الذين يملكون عدداً قليلاً من حقول النفط المنتجة على أراضيهم. كل العوائد الآتية من حقول النفط الموجودة سوف

توزَّع بشكل متساوٍ على كل المحافظات - بما فيها تلك التي لا تملك نفطاً - بما يتناسب مع عدد سكانها بالنسبة لعدد السكان الإجمالي الحالي. (العوائد الآتية من الحقول التي ستُطوَّر في المستقبل سوف تستفيد منها بشكل حصري المنطقة التي توجد فيها، ولكن حتى السنَّة قد يحالفهم الحظ ويربحون هذا اليانصيب، بما أن القليل من أعمال استكشاف النفط جرت على أراضيهم). وقد تمت الموافقة على القانون الذي يحوِّل هذه الفقرة من الدستور إلى التزامات قانونية مفصلة بواسطة حكومة نوري المالكي في شباط من العام 2007، ويُتوقَّع أن يُصادق عليه البرلمان في شهر أيار. ورغم أن هذا القانون، بحسب معظم المراقبين، كان من صنع السفير زلماي خليل زاد بشكل أساسي، إلا أن المهم في الأمر هو أن الأحزاب العراقية من مختلف المجموعات مستعدة لدعمه. والآن دعونا نبني شجرة احتمالات تتعلّق بمستقبل العراق ولنفكّر إلى أين يمكن أن تصل فروعها المختلفة.

إن المنطقة ذات الأغلبية الشيعية، التي تضمّ معظم بغداد، سوف تُحكَم إما من قبل الأحزاب الدينية التقليدية، مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة مع مساندة أخلاقية من بعض آيات الله المعتدلين مثل السيستاني، أو من قبل مقتدى الصدر الأكثر راديكالية (الذي سيكون حتى في ذلك الوقت في منتصف الثلاثينيات فقط)؛ أو ربما بواسطة تحالف من الاثنين معاً. وبالنسبة لكردستان فهي إما ستحتفظ بوضعها القانوني كجزء مستقل - إلى درجة عالية - من العراق أو ستعلن استقلالها في ظلّ نفس القيادة التي تحكمها الآن. وماذا عن المحافظات الغربية التي يسيطر عليها السنة؟ هل ستكون دولة منفصلة يسيطر عليها الإسلاميون الذين يلعبون دوراً متنامياً في المقاومة السنية للاحتلال الأميركي ويصدِّرون الإرهاب إلى بقية العالم العربي والعالم كله؟ أم ستكون منطقة خارجة عن القانون - لكنها تبقى رسمياً ضمن العراق - تعصف بها حرب جديدة للسيطرة عليها بين الإسلاميين والقوى القبلية المحافظة؟ أم ستكون جزءاً من سوريا الكبرى؟

من المؤكد أن الأكراد سيحافظون على علاقتهم "غير الحميمة" مع العراق العربية -

أو مع العراق الشيعية إذا لزم الأمر - لأطول فترة ممكنة، وذلك لأن المحافظات الكردية الثلاث هي الجزء الوحيد من العراق الذي يسوده السلام ويتمتع بدرجة معقولة من الازدهار (هناك الكثير من أعمال البناء في السليمانية وإربيل ودهوك)، أي أنهم يملكون الكثير ليفقدوه. ومن غير المرجح أن تؤثر عليهم كثيراً الحرب الأهلية المشتعلة في الجنوب، حتى من الناحية الاقتصادية، كما أن صلتهم الدستورية ببغداد تمنحهم الحماية من خطر حدوث غزو تركي بدون التسبب بالكثير من الأعباء بالمقابل. بالفعل، فالدستور الحالي يمنح الأكراد نفوذاً في بغداد هو أكبر من نفوذ العاصمة عليهم. لكن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحدث شرخاً خطيراً بين الإثنين هو إهمال بغداد العمل وفق الوعد الدستوري بتنظيم استفتاء لتقرير مصير كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها التي يدّعي الأكراد بأنها ملكٌ لهم.

"إننا أمة مختلفة. الأكراد ليسوا عرباً. لقد تصادف وعشنا في مكان اسمه العراق. الفدرالية تمنحنا الحق في السيطرة على مناطقنا. لقد ولّى الزمان الذي كان فيه المركز يسيطر على كردستان."

- مسعود البرزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردي، تشرين الثاني 2004.

ثمة مجال واسع، للأسف، للصرا ع على كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لأن الفقرة 140 من الدستور لا تحدّد بالضبط من سيُمنَح الحق بالتصويت في الاستفتاء الذي يجب أن يُجرى في نهاية كانون الأول من العام 2007. إذ هنالك ما لا يقل عن مليون كردي يعيشون في مناطق متنازع عليها خارج إقليم كردستان الذي يضم نحو 4 ملايين كردي في منطقة تساوي مساحة سويسرا (كان عدد الأكراد المبعَدين أكبر من قبل، لأن حزب البعث اتبع منذ الستينيات سياسة "تعريب" قسرية تمثلت بطرد الأكراد وبعض الأقليات الأخرى قسراً من أراضيهم واستبدالهم بمستوطنين عرب من السنة والشيعة جُلبوا من الجنوب).

والآن، يريد الأكراد استعادة أراضيهم. لكنّ المشكلة تكمن بشكل خاص في المنطقة المنتجة للنفط التي تسيطر عليها كركوك - رابع أكبر مدينة في العراق - التي تقع خلف الخط الأخضر مباشرة، والذي يمثل حدود حكومة إقليم كردستان الحالية. فبعد سقوط نظام صدام حسين في العام 2003، انتقلت قوات البشمركة إلى المدينة، ومنذ ذلك الحين عادت أعداد لابأس بها من الأكراد إليها. غير أن الكثيرين لم يستعيدوا منازلهم من المستوطنين العرب حتى الآن ويعيشون في الخيام، وليس هناك أي اتفاق حول كيفية تعويض الأسَر العربية التي يعيش بعضها في منازلها الحالية (المصادرة) منذ نحو أربعين سنة، وحول كيفية إعادة توطينها. وما زاد الأمر تعقيداً هو وجود أقلية تركمانية كبيرة في المدينة من المؤكد أنها لن ترغب في العيش تحت حكم كردي. وفوق ذلك كله، لقد بدأت المليشيات العربية بتأسيس نفسها في كركوك وبدأ الانتحاريون باستهداف المناطق الكردية من أجل إثارة حرب أهلية.

وهناك أيضاً مواجهة كردية عربية في الموصل، التي يعيش فيها نحو مليوني إنسان وتمتد على ضفتي نهر دجلة بالقرب من حدود حكومة كردستان الحالية. إذ إن ثلث عدد سكان المدينة ومعظم سكان الأرياف الواقعة بين المدينة وحدود إقليم كردستان هم من الأكراد (بحسب السلطات الكردية، لكن العرب يشككون في صحة هذه النسب) - هرب نحو سبعين ألف كردي من الموصل في العام 2006 خوفاً من فرق الموت العربية السنية المرتبطة مع شرطة المدينة، التي ينتمي أفرادها للعنصر العربي حصراً. إضافة إلى ذلك، هناك وحدتان من الجيش العراقي معظم أفرادهما من الأكراد، ويرأسهما قادة أكراد، تتمركزان في مكان قريب جداً من المدينة. ومع أن الأكراد يعتقدون بأنهم سيحصلون في استفتاء عادل على كل محافظة الموصل الواقعة شرق دجلة، بما فيها النصف الشرقي من المدينة وبلدتا سنجار وتلعفر الواقعتان غرب دجلة أيضاً، لكنهم لا يعرفون إذا كانوا سيحصلون على استفتاء عادل أم لا.

إنك تطالب بالكثير حين تطلب من شعب ما أن يتخلى عن أرض يمتلكها، سواء أكان يمتلكها بشكل شرعي أم غير شرعي، وهذا هو تقريباً ما يطلبه الأكراد من شركائهم

العرب في حكومة بغداد. وحالة الضعف الشديد التي يعاني منها العراقيون العرب في هذه المرحلة هي الشيء الوحيد الذي يجعل من حدوث ذلك أمراً ممكناً إلى حدٍّ ما. كما أن القادة الأكراد لا يملكون هامشاً واسعاً يسمح لهم بالتسوية، وذلك لأن كلا الحزبين السياسيين الرئيسين، الحزب الديمقراطي الكردي (الذي يرتبط بعائلة البرزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (الذي يرتبط بعائلة طالباني)، يخضعان لضغط كبير من الجيل الكردي الشاب الذي بدأ يفقد صبره من البنية الإقطاعية وأساليب التسوية لهذين الحزبين. فهذان الحزبان - رغم نجاحهما في تشكيل حكومة مشتركة لحكم إقليم كردستان في أيار من العام 2006 - كانا متحاربين منذ ثلاثة عشر عاماً فقط وكانا يحكمان كردستان الغربية والشرقية كإقطاعيتين منفصلتين حتى وقت قريب من الآن. لكنهما الآن، على أي حال، مضطران للتنافس بأسلوب سياسي أكثر مدنية وديمقراطية في الوطن وبغداد على حدٍّ سواء، ولا خيار لديهما إلا الحصول على منطقة كركوك واحتياطها النفطي الهائل، لأن كردستان بدونها لن تمتلك استقلالاً مالياً في المستقبل. بيد أن التوصل إلى اتفاق يرضي الجميع أمر في غاية الصعوبة بدون أدنى شك.

وإذا انهار التحالف الكردي الشيعي في بغداد، واندلعت حرب أهلية جديدة في الأراضي المتنازع عليها بين الأكراد من جهة والعرب والتركمان من الجهة المقابلة، فإن ذلك يمكن أن يدفع الأكراد إلى إعلان استقلالهم عن العراق. ولن يواجهوا أي مشكلة في جعل كردستان عصاً في خاصرة بغداد، لأن ميليشيا البشمركة - المندمجة رسمياً في الجيش العراق الجديد (رسمياً فقط) - هي القوة العسكرية الأكثر فعالية في العراق، باستثناء القوات الأميركية. لكن الخطر يكمن في أن استقلالهم يمكن أن يعرضهم على الفور لخطر هجوم تركي.

في هذا المجال، تؤكد أنقرة منذ وقت طويل بأنها لن تتحمَّل نشوء دولة كردية مستقلة مجاورة للمنطقة الجنوبية الشرقية من تركيا حيث تعيش الأقلية الكردية الكبيرة الخاصة بتركيا، وحيث يشن حزب العمال الكردستاني الثائر (PKK) حرب عصابات وإرهاب ضد الدولة التركية منذ نحو ربع قرن. واستخدم الـ PKK في عدة مناسبات كردستان العراقية

كمنطقة خلفية آمنة لعملياته، ورداً على ذلك دخل الجيش التركي أراضي كردستان العراقية عدة مرات لمهاجمة قواعد الحزب هناك. علاوة على ذلك، تعهدت أنقرة علناً بحماية مصالح التركمان في كركوك المتنازع عليها. وزيادة في الطين بلّة، تنظر كل من سوريا وإيران - اللتين تحويان أقلية كردية متململة على أراضيهما - إلى مسألة نشوء دولة كردية مستقلة مجاورة لهما على أنها تهديد لبلديهما.

إن نشوء دولة كردية مستقلة في الشرق الأوسط (بعد تسعين سنة فقط من الوعد الذي قُطع للأكراد في معاهدة سيفري في نهاية الحرب العالمية الأولى) يمكن أن يثير اضطرابات كبيرة في المنطقة، وذلك لوجود نحو 30 مليون كردي في منطقة تتداخل فيها حدود كل من إيران والعراق وسوريا وتركيا. إنهم أكبر مجموعة عرقية في العالم بدون دولة مستقلة خاصة بهم. لكن ذلك لا يعني بالضرورة اندلاع حرب مفاجئة وتفشي الفوضى، إذ إن هناك احتمالاً كبيراً بأن تقبل تركيا بهذا التحول شريطة أن تُمنَح ضمانات أكيدة بأن تشكيل دولة كردية مستقلة لن يشجع على انفصال الأكراد في تركيا أو يمنح ملاذاً للمتمردين المعادين لتركيا.

تركيا دولة ذات توجه غربي. وتسعى بكل جهدها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وآخر شيء تحتاجه هو الدخول في نزاع شرق أوسطي معقد قد يورطها في حكم عسكري على ما يزيد عن خمسة ملايين كردي عراقي معادٍ لها، وربما في حالة حرب مع العراق أيضاً. وتركيا، من جهة أخرى، دولة قادرة على التفكير بشكل عقلاني، فهي إن لم تستطع ثني الأكراد العراقيين عن إعلان دولتهم المستقلة، فإنها قد تقبل بصفقة تقلص قدرتهم على التأثير على الأكراد الأتراك إلى أقصى درجة ممكنة. ومن المرجح أن تقبل إيران بدورها ضمانات كهذه. بكلمات أخرى، هناك احتمال بأن تسوء الأمور إلى درجة فظيعة في شمال العراق، وفي نفس الوقت ثمة فرصة جيدة بأن يتم تجنب حدوث ذلك. غير أننا لا نستطيع قول الشيء نفسه على بقية أجزاء العراق.

"لقد نقلت عائلتي إلى مكان آمن. كما أنني كتبت وصيتي، وأنتقل باستمرار من مكان لآخر كي لا يتمكنوا من معرفة مكاني

بشكل دقيق."

- مقتدى الصدر، شباط 2007.

حاولت الولايات المتحدة عدة مرات أن تقتل أو تأسر مقتدى الصدر، وثمة ما يدل على أن استراتيجية زيادة القوات التي تبنتها في بداية العام 2007 كانت تتضمن محاولة للسيطرة على مدينة الصدر الفقيرة، معقله الحصين الواقع شرقي بغداد. إذاً فالرجل كان محقاً في التزام الحيطة والحذر. لكن الولايات المتحدة لم تحاول أبداً أن تفهم أي نوع من الظواهر يجسد هذا الرجل.

منذ البداية، تتعامل سلطات الاحتلال الأميركية بشكل منتظم مع قادة الأحزاب الدينية الشيعية، الذين عادوا بعد الغزو مباشرة من منافيهم في إيران وأماكن أخرى في العالم، ولا تستثني في هذا الأمر آية الله العظمى علي السيستاني، رجل الدين الشيعي الأرفع مرتبة في العراق (رغم أن هذا الأخير لم يلتقِهم شخصياً أبداً). كما رضخت الولايات المتحدة للمطلب الشيعي المتعلق بإجراء انتخابات مبكرة في بداية العام 2004، رغم محاولاتها المتواصلة لتخفيف أو تقويض القوة السياسية الشيعية، وذلك لقلقها الشديد من العلاقات الوثيقة التي تربط بين الزعماء الشيعة في العراق ونظرائهم في إيران. وهكذا حظي رؤساء الوزراء العراقيون، إياد علاوي وإبراهيم الجعفري ونوري المالكي (الذين وإن كانوا رجالاً مثقفين يرتدون بذّات عصرية، إلا أنهم، في الوقت نفسه، شيعة يحظون بقبول جميع القوى الشيعية الدينية والعلمانية المسيطرة)، على موافقة الأميركيين ومباركتهم. أما مقتدى الصدر، الزعيم الديني الشاب الملتحي ذو العباءة والعمامة السوداوين والعينين المثيرتين للقلق اللتين تلاحقانك من آلاف الصور المعلقة على جدران بغداد، فإن السلطات الأميركية لم تكترث له بتاتاً.

هذا غريب نوعاً ما لأن مقتدى الصدر ليس مناصراً للإيرانيين على الإطلاق، فهم لا يثقون به وهو بدوره لا يثق بهم. ومن جهة ثانية، إنه عراقي أصيل وقومي عربي، وذلك بحدّ ذاته يمثل مشكلة إذا كنت قوة احتلال في بلد عربي، فضلاً عن أن عداءه لأميركا عميق ووراثي: غالباً ما كان أبوه يبدأ عظاته بقوله "لا، لا لأميركا؛ لا لإسرائيل؛ لا

للشيطان". وفوق ذلك كله، إن مناصريه هم الأكثر عدداً والأشد إخلاصاً في العراق، وهم مستعدون للتضحية بأنفسهم من أجله؛ ولقد فعل ذلك الآلاف حتى الآن.

أسس عمه محمد باقر الصدر الحركة الصدرية في الخمسينيات من القرن السابق في محاولة لتقريب الإسلام الشيعي من الناس. فعلى الرغم من أن الحوزات الدينية الشيعية (السلطة الدينية التقليدية لدى الشيعة) لم تكن تريد أن يكون لها أي علاقة بالسياسة، إلا أنه كان يريد مقاومة تأثير نفوذ الحزبين البعثي والشيوعي في العراق - كلاهما علمانيان وثوريان متشددان - اللذين كانا ينافسانه على كسب إخلاص الجماهير. حيث شعر باقر بأن الكثير من الشبان الشيعة، وعلى الأخص الطبقة العاملة، كانوا يُقبلون على هذه الإيديولوجيات الغريبة ويهملون دينهم، وهذا ما دفعه إلى الاعتقاد بضرورة أن يدخل الزعماء الشيعة معترك السياسة. لكن البعثيين (معظمهم من السنة) بعد فوزهم بالمعركة السياسية في نهاية المطاف، ارتكبوا واحدة من أكبر المذابح التي حصلت في البلدان الإسلامية، باستثناء إندونيسيا، بحق الشيوعيين (معظمهم من الشيعة). ونتيجة لذلك، لم تجد الطبقة العاملة الشيعية الراديكالية الشابة أحداً لتلجأ إليه إلا محمد باقر الصدر، الذي أصبح شخصاً واسع النفوذ بين الجماهير الشيعية، بالرغم من أنه لم يصبح أبداً آية الله.

كان صدام حسين، الذي أصبح الحاكم المطلق في حزب البعث في العام 1979، شديد القلق من تزايد حماسة الشيعة في العراق بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية في الإطاحة بالشاه وتنصيب آية الله الخميني على رأس السلطة. ولهذا السبب، أمر في العام 1980 بقتل محمد باقر الصدر وأخته والمئات من أتباعه. بيد أن الحركة لم تمت، بل استمرت إلى أن وجدت الطبقة العاملة الشيعية - عندما بدأت مستويات العيش بالانهيار بتأثير العقوبات بعد حرب الخليج في العام 1991 - زعيماً جديداً لها.

أو إذا شئنا الدقة أكثر، كان صدام من وجده، ذلك أن الإيمان الديني كان يشهد انتعاشاً كبيراً في العراق في تلك الآونة رداً على إخفاق الأنظمة العلمانية - كما كان الحال بالنسبة للبلدان العربية الأخرى - ولهذا السبب وجد صدام، الذي كان علمانياً ذات

يوم، نفسه بحاجة لاستخدام شخص يمكنه تنفيس غضب الجماهير الشيعية الفقيرة، والتي تزداد فقراً بصورة متسارعة. وهكذا اختار صدام حسين في بداية التسعينيات محمد صادق الصدر، والد مقتدى، للقيام بهذا الدور. أما الذي جعله يعتقد بأن شقيق محمد باقر الذي قتله هو الشخص المناسب للقيام بالمهمة فهذا ما لا يمكن تفسيره بأي حال من الأحوال.

دعا محمد صادق الصدر للوحدة بين السنة والشيعة وأدان أي تدخل أجنبي في الشؤون العراقية، سواء أكان أميركياً أم إيرانياً، إلا أنه أدان في الوقت نفسه استبداد صدام، رغم أنه كان يعلم علم اليقين بأن ذلك سوف يؤدّي إلى موته. وهذا ما حدث فعلاً، فقد كمن رجال أمن صدام في العام 1999 لمحمد صادق واثنين من أبنائه في سيارة لهم في مدينة النجف الشيعية المقدسة وقتلوهم. ولم يبقَ من العائلة على قيد الحياة إلا مقتدى، لكنهم لم يكبِّدوا أنفسهم مشقة التخلص منه، لأنه بدا لهم غير مؤذٍ. وبعد أربع سنوات، دخل الجيش الأميركي إلى بغداد واختفى صدام حسين.

إن أعمال السرقة والنهب البشعة التي اجتاحت بغداد بعد الإطاحة بصدام تعبِّر عن مدى الغضب والسخط اللذين كانا يعتملان في صدور الطبقة العاملة الشيعية: كانوا فقراء وعاطلين عن العمل ومهملين من قبل القوى السياسية والدينية الشيعية. والعمال الشيعة لم يكونوا يثقون بالسلطة الدينية في النجف، ولا بالمنفيين العائدين لإعادة بناء الأحزاب الدينية الشيعية، ومن المؤكد أنهم لم يكونوا يثقون بالأميركيين. وبما أن مقتدى بدوره لم يكن يثق بهؤلاء، لذا اختاروه زعيماً لهم، وخلال بضعة أيام فقط كان يقود حشداً من مئات الألاف من السائرين إلى كربلاء، وهو أمر لم يكن مسموحاً منذ سنوات طويلة في عهد صدام. وخلال أسابيع، كانت صورته معلقة على جدران كل الأحياء الأشد فقراً في بغداد؛ وغالباً ما تكون محاطة بصور أبيه وعمه المقتولين غدراً. ولعله أصبح خلال أشهر الزعيم الشيعي الأكثر نفوذاً في العراق كله.

ولا يتعلّق الأمر بالدين حقيقةً، بل بالطبقة الاجتماعية. فالعراق بلد ممدَّن إلى درجة كبيرة حيث إن الفجوة الاجتماعية بين الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة التي تعيش في

المدن، شيعة كانوا أم سنَّة، تكاد تكون معدومة. ولهذا السبب، أصبح مقتدى الصدر، دون شهرة مسبقة أو ثروة أو موهبة خطابية خاصة، زعيم الشيعة الفقراء ورمزهم بالاستناد فقط إلى ميراثه واستعداده للتعبير بجرأة عما يشعرون به. ومع نهاية العام 2003، أصبح يمتلك أكبر ميليشيا عسكرية في العراق، تُسمى جيش المهدي (حتى وقت قريب من الآن، لم يكن متطوعو جيش المهدي يتقاضون أجراً بل كانوا يشترون أسلحتهم من مالهم الخاص). وعندما أغلق الأميركيون في نيسان من العام 2004 جريدة حركته وأمروا باعتقاله، كان مقتدى الصدر مستعداً لخوض معركة مفتوحة معهم.

خسر الصدر بالطبع، وقُتل المئات وربما الآلاف من مقاتليه غير المدربين في مواجهات مسلحة مع الأميركيين (ربما كانت نسبة القتلى بين الطرفين مائة إلى واحد). ونجا مقتدى بحياته لأن القوى الشيعية السائدة أقنعت سلطات الاحتلال بأن قتله يمكن أن يثير انتفاضة عامة في البلد، فخرج من المعركة بنصر معنوي. ثم خاض جيش المهدي جولة أخرى مع الأميركيين في آب من العام 2004، لكن مقتدى الصدر بعد هذه الحادثة تعلَّم درسه وتوقف عن الدفع بأتباعه إلى الموت عبثاً. وفي انتخابات العام 2005، دعم مقتدى الصدر بعض المرشحين رغم أنه كان قد صرح بمقاطعته لها، وخرج منها باثنين وثلاثين مؤيداً له في التجمع الوطني، الأمر الذي أمَّن له قوة جيدة في مشاورات تشكيل الحكومة. وفي النتيجة، فازت حركته بستة مقاعد وزارية ونفوذ كبير على نوري المالكي.

رغم أن المجموعات الشيعية الأخرى، وبخاصة شرطة وزارة الداخلية التي يسيطر عليها **المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق**، بدأت بحلول منتصف العام 2004 بالرد على الهجمات الانتحارية، التي كانت تستهدف الشوارع والأسواق المزدحمة في الأحياء الشيعية الأكثر فقراً في بغداد، من خلال عمليات قتل مستهدفة وعشوائية للسنة، إلا أن جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر لم يتورط في مثل هذه العمليات إلى أن تم تفجير ضريح الإمام العسكري في شباط 2006، ولكن حتى في تلك الحادثة ليس هناك دليل على أن الصدر يوافق على هذه الجرائم. فهو يصر على إنكار وجود أي علاقة لأتباعه في عمليات القتل الطائفي التي أصبحت الآن جزءاً أساسياً من الحياة اليومية

في العراق، وهو في الواقع قد لا يملك سيطرة كاملة على كل الناس الذين يدَّعون الآن انتماءهم لجيش المهدي. وللإنصاف، لم يدلِ مقتدى الصدر بأي خطاب طائفي حتى هذه اللحظة. أما بالنسبة للأميركيين، فهو يحاول جاهداً تجنب الانجرار إلى معركة معهم في مدينة الصدر، مفضلاً البقاء على قيد الحياة والانتظار إلى أن يخرجوا من البلد، لأنه قد يصبح بعد بضع سنوات فقط الزعيم الأكثر نفوذاً في العراق.

بوسعنا أن نخمِّن بسهولة كيف سيكون شكل أية حكومة عراقية مستقبلية يقودها زعماء شيعة تقليديون من حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق لهم علاقة وثيقة مع كبار رجال الدين الشيعة في البلد، لأننا سبق ورأينا عدة حكومات من هذه الشاكلة. بالطبع إنهم سيبقون تحت إشراف الولايات المتحدة في الوقت الراهن، لكنهم قد لا يتصرفون بأسلوب مختلف إلى حدٍّ كبير بعد تحررهم من الإشراف الأميركي.

سيسعى هؤلاء الزعماء إلى تعزيز التفوق السياسي الشيعي في العراق العربية، مع أن هذه المهمة شبه مكتملة منذ الآن. وسيعملون على إنعاش الاقتصاد العراقي، بدءاً من الصناعة النفطية المتضررة بشدة، لأن زبائنهم السياسيين يعتمدون على هذا الاقتصاد في رفاههم. وسيحاولون تقليص حدة الطائفية التي ولَّدها الاحتلال لأن الصراع الطائفي يجعل حكم المجتمع أكثر صعوبة. وسيكونون منفتحين على عقد صفقات لاقتسام الثروة، وحتى بعض السلطة السياسية، على الأقل مع الأكراد (عقدوا مثل هذه الصفقات في السابق) وربما مع العرب السنة أيضاً (لأن البديل إما حرب أهلية أبدية أو تقسيم البلد). ومع أنهم قد لا ينجحون في كل هذه السياسات، إلا أن هذه السياسات ستحتل مرتبة الأولوية في أجندتهم.

ورغم أن إيران دولة شيعية قوية فعلاً وجار العراق الأكبر والأكثر نفوذاً، فضلاً عن أن الكثير من زعماء الأحزاب السياسية الشيعية المعروفة قضوا جزءاً كبيراً من حياتهم في منفاهم الإيراني، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أنهم سوف يكونون متطوعين متحمسين في المغامرات السياسية التي قد تخطر ببال إيران في العالم العربي، مثل حثّ الشيعة على الثورة (أنا لا أقول أن ذلك ما ستفعله إيران لكنكم تعرفون كيف يفكر الناس

ويقلقون). إن القادة الشيعة الحاليين سيكون لديهم بلد ليحكموه إذا ما بقوا في السلطة، بلد توقف اقتصاده منذ ما يقارب الثلاثين عاماً، ولن يكون بالإمكان إصلاحه إذا حاولوا تقليد صدام حسين وأثاروا نزاعات مع جيرانهم.

لكنّ السؤال المهم ليس هو ماذا سيفعل السياسيون الحاليون الشيعة، بل ماذا سيحدث إذا فقدوا السلطة لصالح مهيِّج الجماهير، غير الضليع بأصول الحكم، وممثل المحرومين والمضطهدين؛ مقتدى الصدر. من المؤكد أنه سوف يكون أسوأ منهم في محاولة الحفاظ على وحدة العراق، لأن تديُّنه الشديد يخيف الأكراد، ولأن التزامه الواضح بالتقاليد الشيعية يخيف السنة العرب، ولأن تحالفه مع الفقراء يخيف حتى الشيعة العرب من الطبقة الوسطى. ولكن، هل سيشارك إيران في محاولة شيعية عدائية مشتركة لزعزعة الأنظمة العربية المجاورة وإثارة تمردات شيعية في البلدان العربية الأخرى التي تمتلك أقليات شيعية كبيرة؟ في الحقيقة، هذا غير محتمل.

في الواقع، إن أكثر ما يروق للجماهير الشيعية في مقتدى الصدر، بعكس منافسيه الأكثر حنكة ودراية منه في الأحزاب الشيعية الأخرى، هو أنه وطني عراقي بلا خجل ولا مواربة. كما أن احتمال أن يقوم بتنفيذ أوامر إيران بصورة عمياء ضئيل إلى درجة يمكن إسقاطه من الحسبان. وعلاوة على ذلك، رغم أن آراءه المتعلقة بمعظم الأنظمة العربية القائمة غير معلومة، إلا أنها على الأرجح ليست محابية أو متملقة. وبالنظر إلى الأمر من زاوية أخرى، مجرد أن كونها غير معروفة فذلك يدل على أن التدخل في شؤون البلدان العربية الأخرى ليس مدرجاً ضمن أولوياته العليا. بل إن تكليفه السياسي، إذا ما حصل على السلطة العليا، سوف يتمثل في انتشال الجزء الأكثر فقراً من المجتمع العراقي (يتصادف أن معظمه شيعي) من ظروفه البائسة الحالية، لأنه لم يسبق أن اتبع سياسة طائفية في أية قضية عامة.

مع ذلك، لا شيء مما سبق يضمن بأن مقتدى الصدر، أو أي سياسي شيعي آخر لم نسمع به بعد، لن يحوِّل العراق إلى جحيم بالنسبة لمواطنيه، ويجعل منه خطراً يهدد كل جيرانه. غير أن ما تشهده الحياة السياسية الآن من حراك ديمقراطي حقيقي تدعمه

صحافة حرة يدل على أن احتمال حدوث هذا الأمر بعيد نوعاً ما. فعلى الرغم من أن جلب الديمقراطية إلى العراق لم يكن الهدف الرئيس من الغزو الأميركي - ثمة طرق أسهل بكثير لفعل ذلك، ولا تحتاج لنصف مليون قتيل وست سنوات من الاحتلال - إلا أننا يجب أن نعترف بأن العراق اليوم يمتلك نوعاً من النظام الديمقراطي، رغم الحرب الأهلية والفساد المستشري وغير ذلك من السلبيات؛ وثمة فرصة سانحة، لكنها بحاجة إلى جهد، للحفاظ على هذا النظام. ومن المستبعد جداً، تحت أية نتيجة سياسية محتملة، أن تبقى القواعد العسكرية الأميركية مهما كان نوعها على الأرض العراقية (باستثناء كردستان العراق ربما، حيث من المحتمل أن تبقى سلطة الحكومة في بغداد ضعيفة جداً عليها، لكن القواعد البعيدة إلى هذه الدرجة عن الخليج لن تفي بالمتطلبات الاستراتيجية الأصلية للولايات المتحدة).

إذاً، انتهينا من منطقتين ومازالت هناك منطقة واحدة فقط، ولم نرَ في الأفق أية كارثة. ماذا عن السنة العرب في العراق؟ فكِّروا في البداية كيف أحس السنة العرب عندما راقبوا مشهد إعدام صدام حسين المتلفز في 30 كانون الأول من العام 2006. تصادف ذلك مع أول أيام عيد الأضحى المبارك، وهو عيد إسلامي كبير له مضمون اجتماعي وعاطفي مشابه لعيد الميلاد في التقليد المسيحي، وكانوا يعلمون بأن اختيار ذلك اليوم لإعدام زعيم سابق لم يكن مصادفة على الإطلاق. ومع أن الكثيرين منهم لم يكونوا يشعرون بالتعاطف مع صدام كشخص، إلا أنهم كانوا يعرفون تماماً بأنه كان يقف هناك كرمز لهزيمة السنة. فحالما شرع صدام في نطق الشهادتين - كانت الأنشوطة ملتفة حول عنقه حينئذ - بدأ الأشخاص حول المشنقة، من الواضح أنهم كانوا شيعة، بالصراخ في وجهه.

صاح أحدهم: "مقتدى، مقتدى". فكرر صدام الاسم باستهزاء، ثم ابتسم وقال: "هل تعتبرون هذه شجاعة؟" فصاح آخر: "إلى جهنم!" فرد صدام، متهماً أعداءه بتدمير البلد الذي كان يقوده ذات يوم: "جهنم هي العراق؟" فصرخ شيعي آخر، "يعيش محمد باقر الصدر"، لكن صدام شرع في نطق الشهادتين مجدداً: "أشهد أن لا إله إلا الله وأن

محمداً..." فسحب الجلاد الرافعة دون أن يدعه يكمل فسقط صدام من خلال باب انفتح تحته ليلقى حتفه.

للشيعة كل الحق في أن يكرهوا صدام، لكن الرسالة الرمزية كانت مرعبة بالنسبة لأي سني عربي في العراق. إن التحول المفاجئ في موقعهم ومكانتهم أصاب الطائفة السنية بأكملها بالحيرة والرعب مما جعلهم أكثر تقبلاً بما لا يقاس للأفكار المتطرفة.

في السنة الأولى من المقاومة العربية السنية للاحتلال الأميركي، كان النموذج السائد للقائد المحلي هو ضابط سابق في الجيش العراقي وعضو في حزب البعث. لكن هذا النموذج أصبح في السنة الخامسة للمقاومة رجلاً متزمتاً متطرفاً يعتقد بأن الحلاقين الذين يحلقون لحى الرجال وينفذون قصَّات غير إسلامية ينبغي أن يُقتَلوا. وهذا النموذج الأخير يشكل مشكلة كبيرة بحق ليس للعراق وحده بل لكل جيرانه أيضاً.

ومع أن الانزلاق الإيديولوجي من حركة مقاومة وطنية إلى جهاد إسلامي تلقى بعض المساعدة من الخارج (من كل المتعصبين المستقلين الذين أتوا من البلدان ليساعدوا القضية من خلال تفجير أنفسهم في الأماكن العامة)، إلا أنه نتج بشكل أساسي من دينامية داخلية، كما يحدث عادة في المجتمعات التي تقع تحت الاحتلال الأجنبي: عندما يصبح الصراع شاملاً ينتصر ذوو الذهنية الشمولية على النسبيين، وتصبح الإيديولوجيا متطرفة ومتصلبة. إن المقاومة السنية السائدة اليوم تدعم أشكالاً غير متسامحة إلى حدٍّ بعيد من الإسلام، مثل السلفية التي تتعامل مع كل المسلمين غير السلفيين على أنهم أفضل بقليل من الكفار، وتبشِّر لثورة عالمية تهدف إلى تطهير الإسلام من الممارسات غير الطاهرة. وإذا ما قُدِّر لهؤلاء الأشخاص في النهاية أن يسيطروا على المنطقة الغربية من العراق، فبإمكانكم أن تتخيلوا أي نوع من الجيران سيكونون.

الحرب الأهلية، بالطبع، تمنحهم قوة ونفوذاً إضافيين، وبخاصة في المناطق المدنية المختلطة، لأنهم الأشخاص الذي التجأت إليهم الجماعات والأحياء السنية المهددة طلباً للحماية. ورغم أن الكثيرين من السنّة المثقفين الذين يعيشون في بغداد يعتبرونهم أشراراً، نجد أنهم ينسجمون تماماً مع القيم المحلية في المدن الصغيرة القاسية الواقعة

إلى الغرب والشمال من العاصمة، مثل الرمادي والفلوجة وتكريت. من هنا، يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: هل سينتهي الأمر بالمنطقة الغربية السنية من العراق بأن تصبح جيباً معزولاً للمتطرفين ومصدراً للعدوى الإيديولوجية بالنسبة للدول العربية المجاورة؟

المشكلة التي واجهت السنة عندما غزا الأميركيون العراق هي أنهم لم يكونوا يملكون ميليشيا خاصة بهم، في حين أن كل واحدة من المجموعتين الكبيرتين الأخرتين في العراق كانت تملك اثنتين من الميليشيات؛ KDP وPUK للأكراد اللتان تشكلان معاً ما يُعرَف بالبشمركة، وفيلق بدر وجيش المهدي للشيعة. صحيح أنهم لم يكونوا بحاجة إلى أي ميليشيا، لأنهم كانوا يديرون كل شيء - الجيش والشرطة والشرطة السرية كلها كانت لهم - إلا أنهم فقدوا كل هذه المؤسسات في ضربة واحدة، ولم يبقَ لديهم إلا تلك المجموعات المقاومة المتنوعة التي تشكلت إلى حدٍّ ما بشكل عفوي (بالرغم من إمكانية وجود خطة بعثية لمقاومة تنشأ بعد الحرب). ولو أجرينا اختباراً للتديُّن قبل عام واحد من الغزو لوجدنا أن السنة كانوا يحتلون الدرجة الوسطى تقريباً بين الشيعة المتديِّنين والأكراد العلمانيين، لكنهم بعد سنة أو سنتين من الغزو وجدوا أنفسهم تحت سيطرة المتطرفين السلفيين الذين هيمنوا على المقاومة.

ولا أحد يعلم إذا كان هذا الوضع سيبقى حتى نهاية الاحتلال والحرب الأهلية التي تسبب في إشعالها. فإذا نجحت القوى الأكثر علمانية والأقل عدائية في المجتمع العربي السني، من البعثيين السابقين إلى الزعماء العشائريين التقليديين، في فرض دورها مجدداً بعد مغادرة الأميركيين وانتهاء الحرب الأهلية (حدثان منفصلان لكنهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً)، فالمشكلة التي ستواجه العراق وجيرانه عندئذ لن تكون مشكلة عويصة. إذ سيضطر العرب السنة إلى عقد صفقات تسمح لهم بلعب دور مرضٍ في المجتمع العراقي، وعندها سيتنفس جيرانهم الصعداء. ولكن، إذا تحولت المناطق ذات الأغلبية العربية السنية في العراق إلى غرب طالباني، وبدأت بمحاولة تصدير ثورة إسلامية راديكالية إلى المنطقة برمتها، فإن الجميع في تلك الحالة سيعانون من وقت عصيب للغاية.

باعتقادي الشخصي، سيختار العرب السنة العيش بهدوء، رغم أن ذلك سوف يتطلب ربما قتل عدة أبطال سابقين من المقاومة (كما يحدث غالباً في كل حروب العصابات). ولكن، علينا أن نفكر في البديل، ألا وهو أن يبسط الإسلاميون سيطرتهم على المنطقة العربية السنية ويبدؤوا بنشر عقيدتهم الثورية في مختلف أرجاء العالم العربي. بالطبع، لن يحالفهم الحظ في ما تبقى من المناطق العراقية فالشيعة محصّنون تلقائياً ضد التطرف السني، والأكراد علمانيون أشداء، لكن بعض الدول المجاورة ضعيفة المناعة ولديها قابلية لالتقاط العدوى.

ومن الخيارات الممكنة للتعامل مع هذا التهديد - إن لم تستطع حكومة ما بعد الاحتلال في العراق فرض الأمن والنظام في المحافظات الغربية - استخدام القوة العسكرية التقليدية وغزو غرب العراق وسحق مصدر العدوى. فطالما أن هذا ما فعلته الولايات المتحدة عندما غزت أفغانستان، وهذا ما قالت بأنها كانت تفعله عندما غزت العراق، فمن المؤكد أن هذا الخيار متاح أمام جيران العراق أيضاً. ولكن، ليس هناك سبب يدعونا للاعتقاد بأن الدول العربية ستقضي أثناء احتلالها جزءاً من العراق وقتاً أسهل مما قضته الولايات المتحدة. والأهم من ذلك هو ماذا ستفعل مع المنطقة الغربية من العراق بعد ذلك، أي بعد اختفاء كل المتطرفين؟ هل ستسلمها ثانيةً إلى الحكومة في بغداد التي لم تستطع السيطرة عليها أساساً؟ هل ستحتلها بشكل دائم (لكن امتدادها يصل إلى الضواحي الغربية من بغداد، حيث يعيش مليونا سني)؟ هل ستفصلها عن العراق كلياً وتلحقها بسوريا، حيث المعارضين الأبرز للنظام فيها هم من السنة المتطرفين أيضاً؟ من المؤكد أن دمشق لن تتحمس لهذه الفكرة.

إن استخدام القوة العسكرية لا يمكن أن يحل هذه المشكلة؛ وهذا لا يعني بأنه لن يتم اللجوء إلى هذا الحل. والحل هو أن تشرع النظم في الدول المجاورة للعراق في تغيير أنظمتها السياسية بأساليب تساعد على تبديد مشاعر السخط والاستياء عند شعوبها. فإذا لم تتمكن هذه الأنظمة من القيام بذلك (وبعضها غير قادر بالفعل) فإنها ستصبح حينئذ هدفاً مكشوفاً للثورة سواء وقع غرب العراق بيد الإسلاميين أم لم يقع. فالثورات لا

تُصدَّر من بلد لآخر، لكن بذور الثورة تسقط أحياناً في أرض خصبة. من هنا، إذا أراد نظام ما البقاء، فما عليه إلا أن يضع بذوراً أخرى في تلك الأرض أولاً.

أما بالنسبة للتهديد الإرهابي، فإن الخشية من أن يتحول المثلث السني الانفصالي في غرب العراق تحت سيطرة المتطرفين إلى أرض لتفريخ الإرهاب أمرٌ مبالَغ به بعض الشيء. فعلى الرغم من أن مقاومة الاحتلال تشحذ مهارات وإيديولوجية المتطرفين في العراق وخارجه، إلا أن فكرة *الأماكن المنتجة للإرهاب والقواعد الإرهابية* بحدّ ذاتها فكرة خاطئة تستند إلى أفكار مشابهة مأخوذة من العمليات العسكرية التقليدية. أنت، بكل بساطة، لست بحاجة إلى بلد بأكمله لتكون إرهابياً وتنفذ عمليات إرهابية؛ فغرفتان صغيرتان تفيان بالغرض.

الفصل الخامس عربة الإرهاب

"ينبغي علينا أن نربح هذه الحرب على الإرهاب... وينبغي أن نخوضها في الخارج، فإذا لم نفز بها هناك، فإننا سوف نضطر إلى خوضها هنا في الولايات المتحدة".

-السيناتور بيل فريست (زعيم الأغلبية الديمقراطية آنذاك)،أيلول 2006.

ذلك صحيح. فمع كل إرهابي يُقتَل أثناء مهاجمة قافلة على طريق المطار في بغداد ينقص عدد الإرهابيين الذين يمكن أن يهاجموا المتنقلين بين بيوتهم وأماكن عملهم على الطرق المؤدية إلى نفق هولابد في نيويورك. ولو لم تكن القوات الأميركية موجودة في العراق، لما تمكَّن الناس في نيوجيرسي من الذهاب إلى مانهاتن، ولوجد مجاهد مزود بقاذفة صاروخية على كل طريق جسري في أميركا.

أليس هذا ما عناه السيناتور فيرست؟ حسناً، ماذا كان يقصد إذاً؟ كيف يمنع قتال الإرهابيين في العراق وأفغانستان بعض الإرهابيين الآخرين من ركوب طائرة في باكستان - أو الأفضل أن نقول ألمانيا أو إسبانيا- والتوجه إلى الولايات المتحدة؟ هل نحن نتكلم عن نفس الأشخاص؟

إن المقاتل الطالباني العادي سوف يظهر مثل عين الشمس في صف الهجرة في المطار، في حين أن مجرمة شريرة تتكلم الإنكليزية وتملك جواز سفر مزوراً بشكل جيد يشير إلى أنها هولندية قد تعبر دون أن تثير أي انتباه إليها. فكيف "يمنع خوض هذه المعركة في الخارج" أمثالها من الدخول إلى بلدنا؟ كان يمكن أن يكون هذا الكلام منطقياً لو كنا نتكلم عن فيالق هتلر أو البحرية الإمبراطورية اليابانية (إن لم نوقفهم في منتصف الطريق، فسوف نصدهم عند شواطئ كاليفورنيا!")، ولكن، كيف ينطبق ذلك على مسافرين على متن طائرات يحملون فتَّاحات للعلب؟

من الخطأ الفادح أن ننظر إلى الحرب العالمية على الإرهاب على أنها عملية عسكرية تقليدية يتوجب عليك فيها ألا تدع العدو يخترق صفوفك. فمن المحتمل جداً أن أحداً من

بين عشرات الآلاف من الأشخاص الذين قُتلوا على يد القوات الأميركية خلال السنوات الخمس الماضية لم تكن لتسنح له الفرصة للمجيء إلى الولايات المتحدة لو بقي على قيد الحياة. في حين أن أشخاصاً آخرين قد يدخلون (أو ربما دخلوا فعلاً) إلى الولايات المتحدة وهم يضمرون الشر لها ولأهلها دون حتى أن يلاحظهم الجيش الأميركي.

لكن الحرب على الإرهاب أصبحت مثل العربة التي يريد الجميع الركوب فيها. وخاصة البنتاغون الذي تبنّى في شباط من العام 2006 فكرة الحرب الطويلة، كما جاء في تقرير مراجعة الاستراتيجية الذي يُقدَّم إلى الكونغرس كل أربع سنوات: "قد نضطر إلى خوض الصراع في عشرات الدول في وقت واحد ولسنوات طويلة". وبناء عليه طلب البنتاغون 513 مليار دولار للإنفاق الدفاعي في العام 2007.

هكذا وجدت القوات المسلحة الأميركية أكثر التبريرات إقناعاً للإنفاق العسكري منذ نهاية الحرب الباردة المأسوف عليها، وهم يستخدمونه بحماس وفي كل الظروف الممكنة. لكن المفارقة العجيبة هي أنهم يعلِّمون ضباطهم في كلياتهم العسكرية بأن الإرهاب مشكلة أمنية محلية بالدرجة الأولى، وأن أفضل السبل للتصدي لها يتمثل في المراقبة وجمع المعلومات ووضع الحواجز على حرية الحركة مثل حواجز التدقيق الأمنية في المطارات. فالإرهابيون مدنيون يتواجدون في العادة في أماكن يغيب عنها الجنود النظاميون. ولكن، إذا أراد الشعب حرباً على الإرهاب، فإنهم سوف يكونون سعداء بتقديمها له. وكل ما عليك فعله هو أن تعطيهم الأموال وهم سيقاتلون في تلك الحرب.

يميل التفكير التقليدي في الولايات المتحدة ليس فقط إلى عسكرة أي صراع له علاقة بالوطن بل إلى محاولة قولبة كل الصراعات على قياس آخر حرب عظيمة حقّقت فيها الولايات المتحدة نصراً ساحقاً: أي الحرب العالمية الثانية. لهذا السبب لم يجد الرئيس بوش أحداً يهزأ منه بسبب العبارة التي رددها مراراً وتكراراً، والتي تقول بأن "أمن أميركا يعتمد على نتيجة المعركة في شوارع بغداد". صحيح أنه كلام فارغ بدون أدنى شك، إلا أنه يبدو أكثر منطقية بالنسبة للأميركي العادي من القول بأن "أمن أميركا يعتمد على سياسة خارجية لا تثير الغضب والكره في نفوس الناس في الخارج، وعلى

عملية متواصلة ودقيقة لجمع المعلومات من أجل منع أولئك الذين يخططون للقيام بهجمات إرهابية ضدنا من تحقيق أهدافهم". هناك دائماً أشرار يخططون للسيطرة على العالم، والطريقة الوحيدة لهزيمتهم هي استخدام القوة العسكرية الأميركية.

هذا ما حدث مع فيتنام قبل أربعين سنة. ففي ستينيات القرن الماضي، أقنعت الولايات المتحدة نفسها بأن المتمردين الشيوعيين في فيتنام لم يكونوا ثواراً محليين مناهضين للاستعمار بل رأس حربة في مؤامرة شيوعية دولية للسيطرة على العالم، ومدعومين من الشيوعيين الصينيين ومن خلفهم الاتحاد السوفييتي. فإذا سقطت فيتنام في يد الشيوعيين، فإن كمبوديا وتايلاند وماليزيا والفيليبين ستسقط وراءها بالتتالي مثل أحجار الدومينو. وإذا لم نوقفهم الآن في فيتنام، فإننا سوف نضطر إلى قتالهم عاجلاً على شواطئ كاليفورنيا. فخرج الرئيس ليندون جونسون ليعلن على الملأ بأن الأميركيين "حراس على جدران الحرية العالمية"، وأرسل أكثر من نصف مليون شاب أميركي للقتال في جبال وحقول أرز فيتنام الجنوبية. قُتل 58 ألفاً منهم بين عامي 1963 و1973، إضافة إلى 3 ملايين فيتنامي، لكن الشيوعيين المحليين فازوا في نهاية المطاف ووحَّدوا البلد؛ وأوقفوا القتال.

صحيح أن كمبوديا سقطت بيد الشيوعيين، ولكن فقط لأن هنري كيسنجر - وزير خارجية ريتشارد نيكسون في ذلك الحين- زعزع استقرارها من خلال دعم انقلاب عسكري ضد الملك الكمبودي الذي نجح في إبعاد بلده عن القتال لسنوات طويلة. غير أن تايلاند وماليزيا والفيليبين لم تسقط، والشيوعيون لم يصلوا أبداً إلى شواطئ كاليفورنيا. كان يجب أن يكون واضحاً تماماً بالنسبة لواشنطن بأن الاتحاد السوفييتي والصين كانا يعتبران نفسيهما عدوين، لكنها، لسبب ما، لم تنتبه إلى ذلك. وحتى الصين وفيتنام، كان واضحاً تماماً أنهما لم تكونا صديقتين حميمتين (بعد بضع سنوات فقط، دخلتا في حرب مع بعضهما البعض) لكن واشنطن لم تنتبه إلى ذلك، أيضاً. ولم تكن هناك مؤامرة عالمية ولا من يحزنون، فالحرب الفيتنامية كانت حرباً وطنية تحررية لا أهمية تُذكَر لها حتى بالنسبة للحرب الباردة الأميركية-السوفييتية. وماذا كانت النتيجة، ملايين الضحايا

سقطوا بدون سبب.

والآن هنالك محاولة لوضع خطر الإرهاب الإسلامي، الثانوي نسبياً، في نفس القالب. إنها *الحرب العالمية على الإرهاب أو الحرب الطويلة* التي سُتخاض في كل أنحاء العالم بجيوش وقوىً جوية، لسنوات وسنوات. ففي خطاب يتناول السياسة الخارجية أُدلي في مؤسسة **المنحة الوطنية من أجل الديمقراطية** في تشرين الأول من العام 2005، قدَّم الرئيس بوش رواية مطولة حول الدوافع والأسباب التي تجعله يعتقد بأن العراق يمثل اليوم *الجبهة المركزية* في *الحرب العالمية على الإرهاب*، ولهذا السبب فهي معركة يجب على الولايات المتحدة أن تنتصر فيها. ويقول بوش في ذلك الخطاب أيضاً بأن العراق هو القبلة الأساسية "للشبكات المقاتلة... والمقاتلون يعتقدون بأن السيطرة على بلد واحد سوف يعبِّئ الجماهير المسلمة ويمكِّنهم من قلب كل الحكومات المعتدلة في المنطقة وتأسيس إمبراطورية إسلامية شاسعة تمتد من إسبانيا إلى إندونيسيا". وبعد ذلك، ومع وضع يدهم على موارد هذه الإمبراطورية العالمية، سوف "يعملون على تحقيق أجندتهم المعلنة: تطوير أسلحة دمار شامل، وتدمير إسرائيل، وترهيب أوروبا، والاعتداء على الأميركيين وابتزاز حكومتنا ودفعها إلى الانعزال". (لن أتعجب إذا حاولوا سرقة أعضائنا الحيوية وبيعها كقطع تبديل، أيضاً).

إنه نموذج ناجح، مكرر بدقة، **لنظرية الدومينو** الخاصة بالحقبة الفيتنامية: إذا ربح المقاتلون في العراق، فإنهم سيغزون العالم في نهاية المطاف. باستثناء أن ليندون جونسون كان واضحاً أنه كان يؤمن بنظرية الدومينو من أعلى رأسه حتى أخمص قدميه، في حين ليس واضحاً ما إذا كان الرئيس بوش يؤمن فعلاً بما يقوله؛ ولو أن الإثنين يستخدمان نفس الأسلوب الساذج. انظر إلى طريقة استخدامه للكلمات: "يعتقد المقاتلون". إنه لا يقول أبداً بأنه "هو" من يعتقد بأن المقاتلين سوف ينتقلون من العراق ليؤسسوا إمبراطورية شاسعة تمتد من إسبانيا إلى إندونيسيا، لأن هذا ببساطة سخيف ومضحك.

كيف نقيس إذاً بشكل واقعي درجة وطبيعة التهديد الإرهابي؟ تتمثّل إحدى الوسائل

ببساطة في تجاهل الخطابات والانتباه قليلاً للإحصائيات. ومن الوسائل الأخرى تحليل استراتيجية الإرهابيين - لأنهم يملكون استراتيجيات بالفعل؛ فأن تكون شريراً لا يعني ذلك بأنك غبي- واكتشاف ما يأملون بتحقيقه.

إن الإحصاءات الأميركية، المقدَّمة من قبل وزارة الخارجية الأميركية، تبعث على الراحة تماماً. فهي تشير إلى أن السنوات الأسوأ في ما يتعلق بالإرهاب الدولي - المعرَّف بأنه "استهداف غير المقاتلين أو الأملاك التي يشغلها أشخاص غير حكوميين"- تقع في منتصف الثمانينيات (بين عامي 1985 و1988) عندما استهدفت الهجمات شركات الطيران الجوية. حيث قُتل 189 أميركياً في التفجير الليبي لطائرة بان-آم 103 فوق لوكيربي في اسكوتلندا في العام 1988، و329 شخصاً آخرين في تفجير طائرة تابعة للخطوط الجوية الهندية في العام 1985؛ ويُعتقَد بأن إرهابيين سيخ هم من قاموا بهذه العملية. ولكن، بعد تلك الفترة، راحت هذه الظاهرة تتناقص بشكل مضطرد. ورغم وجود ارتفاعين على المخطط البياني للعمليات الإرهابية الدولية، في عامي 1991 و1998، وآخر صغير في العام 2001، إلا أن الهبوط في العدد السنوي للضحايا استأنف حركته بعد التاريخ الأخير. ففي السنوات الثلاث التي تلت العام 2001، والتي تضمنت الهجمات على بالي ومدريد، انخفض عدد قتلى الإرهاب الدولي إلى ثلث المستوى الذي ساد في الثمانينيات. (منذ العام 2004، ارتفع عدد الهجمات المسجلة من قبل وزارة الخارجية بشكل حاد مجدداً، لكن ذلك يعود بشكل أساسي إلى الازدياد الكبير في عدد هجمات "تنظيم القاعدة في العراق"، وهو ما لا يعتبره معظم الناس إرهاباً دولياً).

لاشك أن صورة التهديد المتناقص للإرهاب الدولي مخالفة للتوقعات، لكن هذا يرجع فقط إلى أن انطباعنا عن حجم المشكلة الإرهابية تكوَّن بشكل أساسي من خلال وسائل الإعلام، ولأن حجم التغطية الإعلامية المخصصة للإرهاب تتغير بشكل مستقل تماماً عن الأعداد الفعلية للهجمات والضحايا. فعلى سبيل المثال، سُجِّلت آخر ذروة للتغطية الإعلامية في العام 1986، عندما أمر الرئيس رونالد ريغان بقصف ليبيا لدعمها الإرهاب، مع أن عدد الهجمات والضحايا على المستوى العالمي كان أعلى في السنة

التالية. لكن التغطية الإعلامية انخفصت إلى الربع في ذلك العام لأن القوات الأميركية لم تكن لها علاقة بالأمر. وبشكل معاكس، سجلت التغطية الإعلامية للإرهاب منذ العام 2001 أرقاماً قياسية متواصلة، رغم أن العدد الفعلي للضحايا كان في انخفاض دائم قبل بدء الغزو الأميركي للعراق.

> "لو لم نكن نقاتل وندمر هذا العدو في العراق، لما كان ساكناً الآن. كنتم ستجدونهم الآن يخططون ويقتلون الأميركيين في كل أنحاء العالم وحتى داخل حدودنا. من خلال محاربة هؤلاء الإرهابيين في العراق، يحبط الجنود الأميركيون تهديداً مباشراً على الشعب الأميركي."
>
> *-الرئيس جورج دبليو بوش، 30 تشرين الثاني 2005.*

بعد أن أوضحنا مسألة الإحصاءات، لنلقِ نظرة على استراتيجية الإسلاميين. إنها في الواقع استراتيجية إرهابية كلاسيكية: ادفع خصمك الذي يفوقك قوة إلى القيام بأشياء تخدم أغراضك السياسية في نهاية المطاف. ادفع الأميركيين إلى غزو البلدان الإسلامية وهذا سوف يثير مشاعر المسلمين ويلقيهم في براثن التطرف ويحثهم على الثورة ضد حكوماتهم المؤيدة للولايات المتحدة، التي ستسقط في النهاية. وبعد ذلك سيأتي الإسلاميون أنفسهم ليتسلموا السلطة.

إنها نفس الاستراتيجية التي اتبعها الجيش الجمهوري الإيرلندي في إيرلندا الشمالية من العام 1967 وحتى 2000، مع فارق وحيد هو أن بن لادن يعمل على نطاق عابر للقارات. حيث بدأ الجيش الجمهوري الإيرلندي بإغراء الحكومة البريطانية لإرسال قواتها إلى المقاطعة من أجل التعامل مع الإرهاب، ثم دفع الجيش للقيام بإجراءات قمعية ألقت السكان (الكاثوليك) في أحضان الجيش الجمهوري الإيرلندي، وفي النهاية شن حرب عصابات طويلة تهدف إلى ثني إرادة الحكومة البريطانية عن مواصلة الدفاع عن النظام السياسي القائم في إيرلندا الشمالية. إذا كنت تؤلف كتاباً إرشادياً بعنوان ***الإرهاب من أجل الأغبياء***، فهذه هي الاستراتيجية (أ).

على أي حال، لم يربح الجيش الجمهوري الإيرلندي، على المدى القصير على الأقل، لأن الكاثوليك مازالوا يشكلون أقلية في إيرلندا الشمالية والحكومة البريطانية لم تستسلم وترجع إلى بلدها. لكن أسامة لا يواجه هذه العقبة - لأن المسلمين يشكلون الغالبية الساحقة في العالم العربي- واستراتيجيته تحقق بعض التقدم. في الواقع، إنها لم تعد استراتيجيته الآن، كما قال بُعيد نجاته من كهوف تورا بورا أواخر العام 2001: "لا يهم إن عاش أسامة أو مات... لأن الصحوة بدأت". وهي بدأت بالفعل، بمعنى أن النموذج الذي أنشأه أسامة بن لادن في القاعدة يتوالد اليوم في كل أنحاء العالم العربي. فقد سعت مجموعة الزرقاوي - وحصلت- على إذن لتسمية نفسها بتنظيم "القاعدة في بلاد الرافدين"، رغم أن أحداً منهم لم يقابل أسامة من قبل. ومنذ وقت قصير، تلقت منظمة إرهابية جزائرية باقية من الحرب الأهلية المروعة التي جرت في تسعينيات القرن الماضي - تدعو نفسها الجماعة السلفية للدعوة والجهاد- *اعترافاً رسمياً* من أيمن الظواهري، نائب أسامة بن لادن، وغيرت اسمها إلى "القاعدة في المغرب العربي".

لكن الأهم من منح الإذن باستخدام اسم القاعدة، في الواقع، هو أن أسامة بن لادن وضع إيديولوجية واستراتيجية، وأثبت فعاليتهما، ثم أطلقهما في العالم كي يتبناهما المسلمون في أي مكان ويبدلون فيهما كيفما يشاؤون. ولهذا السبب لم تعد القاعدة بشكلها الأصلي موجودة الآن، لأنها ليست بحاجة إلى ذلك. وكما قال الجنرال الأميركي مايكل هايدن، نائب مدير الاستخبارات الوطنية آنذاك، في نيسان من العام 2006: "ثمة إمكانية تتزايد باضطراد لاندماج الخلايا والشبكات الجهادية ببعضها البعض، رغم أن ما يجمع بينها أحياناً ليس أكثر من عقيدة معادية للغرب. وإذا استمرت هذه النزعة، فإن الأخطار المحدقة بالولايات المتحدة في الوطن وخارجه سوف تصبح أكثر تنوعاً، مما قد يؤدي إلى زيادة الهجمات في العالم كله". ومع أن بعض هذه الخلايا لن تدرك ماهية الاستراتيجية العامة للقاعدة، إلا أنها ستكون مستعدة لخدمة أغراضها.

ثمة حقيقتان هامتان (ولكن يُساء فهمهما على نطاق واسع) تتعلقان بما يسمى الإرهاب الإسلامي: أولاً، إنه ظاهرة عربية أساساً، رغم ادّعائه الدائم بأنه يعمل باسم

المسلمين في كل مكان. وثانياً، إنه حركة ثورية هدفها الرئيس هو إسقاط الحكومات العربية. فالغالبية الساحقة من *الإرهابيين الإسلاميين* هم من العرب، رغم أن العرب لا يشكلون سوى ربع عدد المسلمين في العالم (1.3 مليار)، في حين أن معظم الباقين باكستانيون (ويعود التورط الباكستاني الكبير نسبياً إلى تقسيم الهند البريطانية في العام 1947، حين أصبحت الهوية الباكستانية تُعرَّف في أغلب الأحيان بمصطلحات دينية. إضافة إلى أن النزاع الدائم مع الهند حول كشمير المقسمة لعب دوراً في إيقاع الشباب الباكستاني في براثن التطرف جيلاً بعد جيل). والإرهاب الإسلامي يمثل حركة هامشية إلى حدٍّ بعيد في الدول الإسلامية الديمقراطية التي تملك اقتصاداً ناجحاً نسبياً، مثل تركيا، وبنغلادش، وماليزيا، وإندونيسيا. وهو سني حصراً من جهة المنتسبين إليه، وليس له أي علاقة بإيران الشيعية.

التطرف الإسلامي ظاهرة عربية لأن العالم العربي منطقة منكوبة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى الرغم من أن الدول العربية استعادت استقلالها بعد نصف قرن أو يزيد من الاحتلال الاستعماري الأوروبي في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي (بعد أن أمضت قروناً تحت نير الحكم العثماني)، إلا أنها أظهرت عجزاً يكاد يكون فريداً - إذ لم يتفوق عليها في هذا المجال سوى المستعمرات الإفريقية السابقة- في بناء مجتمعات عصرية، ومزدهرة، وعادلة. لنعد إلى الإحصاءات قليلاً: نصف النساء العربيات أمّيات؛ مستويات المعيشة في الدول التي تفتقر إلى النفط تنحدر منذ عقود لأن النمو السكاني النشيط أكبر بكثير من النمو الاقتصادي الضعيف (حتى أن بعض الدول الغنية بالنفط تعاني من نفس المشاكل؛ الصناعة ضعيفة، والعلم كذلك، والابتكارات شبه معدومة. ذلك هو أن الكثير من هذه الدول تابعة للغرب، وتحظى بحماية الولايات المتحدة لأنها تنفذ أوامرها، وأحياناً بتمويل منها.

لتفسير هذا الفشل الشامل وغير العادي، لن نكون بحاجة للتأمل في العيوب المزعومة التي تسم الثقافة أو المجتمع أو العقلية العربية، لأن هناك سببين واضحين وضوح الشمس لهذه الظاهرة. السبب الأول هو التأثير العكسي للثروة النفطية على المجتمعات

العربية، التي أصبحت تعتمد عليها، والتدخل الأجنبي الدائم في شؤون الدول العربية بسبب وجود هذه الثروة. فخلال الحرب الباردة، كلتا القوتين العظمتين كانتا تؤيدان الأساليب التي تتبعها الحكومات العربية لأن ذلك كان ضرورياً من الناحية الاستراتيجية لإبقائها على الطريق القويم، ولم تتغير هذه العادة رغم التغير الهائل الذي طرأ على الحقائق الاستراتيجية.

والسبب الثاني هو إسرائيل. لنأخذ لمحة تاريخية موجزة عن هذه الدولة. لم تكد مصر ودول الهلال الخصيب تفرح بنيلها الاستقلال حتى واجهت ما اعتبرته ولادة مستعمرة غربية وسطها، فخاضت الجيوش العربية غير المدربة وغير المجهزة والسيئة القيادة أول حرب لها مع الدولة الجديدة في العام 1948 وهُزمت فيها شر هزيمة. أخرج الإسرائيليون مئات الآلاف من الفلسطينيين عنوة من أراضيهم كي يضمنوا وجود أغلبية يهودية ساحقة في الدولة الجديدة، فالتجأ الفلسطينيون إلى الدول المحيطة بإسرائيل ليقيموا فيها في مخيمات بائسة في ظروف معيشية بالغة السوء، فأصبحت إسرائيل هاجساً قومياً لم يكن بإمكان أي حكومة عربية تجاهلها. ومنذ ذلك الحين، حدثت حروب عربية-إسرائيلية أخرى، انتصرت إسرائيل في معظمها، بمساندة أميركية واضحة جداً في معظم الحالات. (رغم أن هناك جدلاً واسعاً - في إسرائيل وغيرها من الدول- حول ما إذا كانت إسرائيل قد فازت فعلاً في الحرب الأخيرة التي حدثت في لبنان في صيف العام 2006).

ورغم هذا السجل المتواصل من الهزائم، لم يحدث أي تغيير في العالم العربي لما يزيد عن أربعين سنة، باستثناء إطاحة الأميركيين بصدام حسين في العام 2003. بالطبع، حدث تبديل للحرس بداعي الوفاة فقط. ولكن، هل حدث تغيير حقيقي في العالم العربي؟ قطعاً لا.

ولهذا السبب تمتلئ المنطقة بالغضب واليأس. ولا أقصد هنا العالم الإسلامي الأوسع، حيث يمكنك أن تجد في بعض الأمكنة اقتصاداً مزدهراً، وحكماً ديمقراطياً - أو يتقدم في ذلك الاتجاه على الأقل- وأناساً يشعرون ببعض الثقة في المستقبل، بل أقصد العالم العربي بالتحديد، الذي يحوي - لا عجب في ذلك- حركات ثورية تكاد تكون

منتشرة في كل بقاعه، بل وتحظى بولاء بعض من أشد الناس ذكاء في المجتمعات العربية. لكن الغريب في الأمر هو أن الغالبية العظمى من هذه الحركات الثورية أصبحت في هذه الأيام تملك إيديولوجية إسلامية.

هناك نظرة تبسيطية واسعة الانتشار في الغرب تقول بأن التطرف الديني والإرهاب البنيوي في الحركات الثورية الإسلامية هما تعبير عن شيء متأصل في الإسلام ذاته. (كانت جدتي، التي كانت تمتلك مثل هذه النظرة البسيطة إلى العالم، تقول لي دائماً بأن "الحرب تجري في عروق الألمان"). لكن الإرهاب هو في العموم رد فعل الجماعات والمجتمعات التي تعيش في ظروف شديدة الوطأة، وهذا الوصف ينطبق على العالم العربي بكل تأكيد. ففي خمسينيات وستينيات القرن الماضي، كان هذا الجزء من العالم مكاناً هادئاً إلى حدٍّ بعيد، وكان معظم المثقفين والمتعلمين فيه إما علمانيين عصريين أو ممن يرتادون الجوامع أي من المؤمنين لا أكثر، وكان النموذج السياسي الأكثر شعبية ورواجاً في المجتمعات العربية هو الماركسية الاشتراكية، وليس الإسلام السياسي، ولكن بدون الإلحاد الذي كان الماركسيون الأوروبيون يصرون عليه. وحتى في يومنا هذا، ستجد أن الماركسية الثورية متجذرة في معظم الجمهوريات العربية العلمانية. لكن المشكلة هي أن الأنظمة في هذه الدول لم تقدم ما هو متوقع منها - سواء على صعيد التنمية أم على صعيد القضية الفلسطينية- مما جعل معظم الناس المهتمين بالسياسة يتوقون منذ السبعينيات للتخلص منها واستبدالها. غير أنها بقيت في مكانها حتى اليوم.

ومع تشوه سمعة الاشتراكية الماركسية، بدأ البحث عن إيديولوجية جديدة، وخاصة بين الجيل الجديد من الثوريين العرب الذين كانوا يريدون إسقاط كل الأنظمة العربية الفاشلة القائمة. فكانت الإيديولوجية الإسلامية هي البديل الأبرز. ولعل السبب هو أن الماركسية كانت متشددة جداً في علمانيتها. صحيح أنها كانت إيديولوجية قديمة بلباس جديد (آخر مرة راجت فيها قبل الحرب العالمية، حيث كانت تُدعى الوحدة الإسلامية) لكنها كانت تلائم تماماً متطلبات الواقع في تلك الآونة. وهذه الإيديولوجية قائمة على مذهب سني يُدعى السلفية، وهو يقوم على تصور لدولة إسلامية واحدة كبرى، تحكمها

الشريعة الإسلامية، تزيل كل الفوارق القومية والطبقية بين المسلمين وتملك من القوة ما يجعلها تفرض احترامها على بقية دول العالم. (وفي أحد تصورات هذا المذهب، تتمكن هذه الدولة العظمى في نهاية المطاف من تحويل كل العالم إلى الدين الإسلامي).

والسلفيون القدامى كانوا يعتقدون بأن الطريقة الوحيدة لتحقيق رؤيتهم هذه تتمثل في عودة كل مسلمي العالم إلى القيم الإسلامية النقية التي كانت سائدة في العصر الإسلامي الأول. في حين أن أتباع المذهب الجديد حوَّلوا هذا الشرط إلى وصفة علاجية ملزمة: ما علينا فعله هو أن نجعل الجميع يعيشون كما عاش المسلمون الأوائل. عندئذ ستتحقق هذه الرؤية، وسينعم المسلمون بالقوة والثراء، وسيفرضون هيبتهم واحترامهم على العالم من جديد. والآن، علينا أن نبحث عن طريقة تجعل المسلمين يتصرفون على هذا النحو. حسناً، هذا سهل جداً. نستلم الحكم ونرغم الناس على فعل ذلك.

خلال السبعينيات تحولت السلفية إلى عقيدة ثورية سياسية انتشرت في مختلف أنحاء العالم العربي. ويتلخص المنطق الشعبي المبسَّط لهذه العقيدة على النحو التالي: منذ عدة قرون ونحن (أي المسلمون) نخسر كل المعارك وعلى كل الجبهات، فانتهى بنا الحال بأن أصبحنا فقراء ومضطهدين من قبل الغرب. فكيف سمح الله لهذه الكارثة بأن تحل على شعبه؟ لأننا ببساطة ابتعدنا عنه. فعندما كان الغرب يعتدي علينا، بدلاً من أن نتمسك بقيمنا وأعرافنا، بدأنا بتقليد قيمه محاولين هزيمة الغرب في لعبته بالذات. لكن هذا لم ينجح بالطبع، بل على العكس تماماً؛ كلما كنا نزداد تشرُّباً للأفكار الغربية، كنا نزداد بعداً عن الله.

والحل لكل مشاكلنا يكمن في البدء بالعيش كما يجب أن يعيش المسلمون الحقيقيون. عندئذ سوف نستعيد رضا الله ونوحِّد كل الأمة فتبدأ مسيرة الانتصارات من جديد. ولكن، كي نجعل الجميع يعيشون وفق تعاليم دينهم مجدداً، ينبغي علينا أولاً أن نمسك بالسلطة في كل الدول المسلمة وأن نستخدم قوة الدولة من أجل "إرغام" المسلمين المغرَّبين على العودة إلى التعاليم الدينية الحقيقية. (وهنا يأتي الجانب الثوري). ولن يصبح ذلك ممكناً إلا عندما نسقط كل الحكومات الفاسدة التي تقمع المسلمين وتخدم مصالح *التحالف*

الصليبي الصهيوني. وعليه، فالمهمة الأولى الواجبة علينا هي الثورة. إنه تفكير سحري بالطبع، لكن اليائسين غالباً ما يلجؤون للسحر، والعالم العربي يعج باليائسين.

التحالف الصليبي الصهيوني كلام دعائي يعني مجموعة الدول المسؤولة عن معظم المشاكل التي يعاني منها العرب، مع أنه لا يلقى نفس الصدى في دول جنوب وجنوب شرق آسيا حيث يعيش معظم المسلمين (بالنسبة للمسلمين الباكستانيين، العدو الرئيس هو الهند والهندوسية). ورغم أن هناك تناقضاً بين القول بأن الإسلام الثوري في العالم العربي يعبّر عن إيديولوجية قومية عربية تعد بحل المشاكل العربية وبين المبدأ النظري الذي ينكر كل الفوارق بين المسلمين ويدين بشدة النزعات القومية التي تفرق بينهم، إلا أن العقول الذكية سدّت هذه الثغرة من خلال التأكيد بأن العرب هم الهدف الأول والرئيس لهجمة غربية تستهدف العالم الإسلامي كله، ولهذا السبب فمن خلال التركيز على قلب الحكومات العلمانية الفاسدة في العالم العربي، فإن الإسلاميين بذلك يخوضون عملياً معارك العالم الإسلامي كله.

على هذا الأساس، يحاول السلفيون العرب منذ ما يقارب الثلاثين عاماً الإطاحة بالأنظمة العربية وأخذ مكانها حتى يتمكنوا من تطبيق برنامجهم الخاص لإصلاح المجتمع الإسلامي (وفقاً لفهمهم الخاص للإسلام الصحيح). ولو تمكنوا يوماً من السيطرة على بلد عربي كبير، فإنه على الأرجح كان سيغدو مثل أفغانستان في ظل حكم طالبان، لأن طالبان كانت تملك نفس الأفكار المتعلقة بضرورة تطهير المجتمع الإسلامي من التأثيرات الغربية المفسدة والعودة إلى مثاليات أيام الإسلام الأولى. ولعل هذا يفسر فشل الإسلاميين في تحقيق ثورة ناجحة واحدة في أي بلد عربي طوال هذه الفترة.

ففي أفغانستان نفسها، التي لم تتطبَّع يوماً بطبائع الغرب أو قيمه أو سلوكه، نجد أن الكثيرين من الأفغان نفد صبرهم من هوس طالبان بتطبيق قواعد تافهة تتعلق بتفاصيل ثانوية خاصة باللباس والسلوك (والتي طُبِّقت بقسوة). بيد أن هذا الاهتمام الهوسي بالتفاصيل الثانوية التافهة يكمن في قلب عقيدة الإسلاميين المتطرفين، والتي تقول بأن الله لن يساعد المسلمين إلا عندما يطبقون هذه التفاصيل المتعلقة باللحى وقصات الشعر

وأنواع الحجاب، لأنهم بذلك يصبحون مسلمين حقيقيين يعيشون كما أمر الله، وحينئذ فقط سيساعدهم الله على توحيد العالم الإسلامي وهزيمة الغرب، وربما أسلمة الكوكب بأسره. ولو أمكن للإسلاميين أن يبسطوا سيطرتهم على بلد عربي ما، فإن معتقداتهم الدينية سوف تلزمهم بفعل الأمر عينه. إلا أن العرب، بصفة عامة، أكثر تطوراً وثقافةً من الأفغان، وفكرة خضوعهم لنزوات المتطرفين لا تروق لمعظم المواطنين العرب على الإطلاق. ولهذا السبب تلاشت المغامرة الثورية للإسلاميين العرب، بالرغم من بدايتها القوية.

ففي العام 1981، اغتال بعض الإسلاميين رئيس مصر أنور السادات. وفي العام 1982، أطلق الأخوان المسلمون انتفاضة عارمة في مدينة حماه ولم يستسلموا حتى دُمِّرت المدينة من قبل الجيش السوري. وكان الإسلاميون يتوقعون، في كل واحدة من تلك الحالات، أن يؤدي سلوكهم العنيف هذا إلى إحداث ثورة عامة تطيح بالنظام القديم في تلك البلدان وتأتي بهم إلى السلطة، غير أن نسبة التأييد الشعبي لمشروعهم في الدول العربية خلال الثمانينيات والتسعينيات لم تكن تتعدى 10 أو 15 بالمائة كحدٍّ أقصى. وإذا لم تحظَ بالتأييد الشعبي فإنك لن تحصل على الثورة التي تنشدها في نهاية الأمر، أليس كذلك؟

وهكذا تجمَّد مشروع الإسلاميين في العالم العربي بسبب عدم تجاوب الجماهير معهم، واقتصرت أنشطتهم طوال العشرين سنة التالية على قتل أحد المسؤولين أو تفجير أحد الأمكنة بين الحين والآخر، ولكن دون إحراز أي تقدم باتجاه هدفهم الأول المتعلق بإسقاط الأنظمة العربية. والبلد العربي الوحيد الذي حققوا فيه بعض النجاح القصير الأمد هو الجزائر، حين أُلغيت انتخابات العام 1991 بعد أن بدا واضحاً أن بعض الأحزاب الأصولية كانت ستفوز فيها. فاشتعلت على الفور حركة تمرد عارمة كان الإسلاميون هم القادة فيها، لكن العنف الشديد الذي ميّز تكتيكاتهم والطبيعة المتطرفة لأفكارهم حوَّلت الرأي العام في نهاية المطاف ضدهم، وانتهت الحرب الأهلية بهزيمتهم بعد سقوط نحو 120,000 قتيل. ولكن، في الواقع، هناك مكان آخر صنع فيه الإسلاميون العرب فرقاً حقيقياً، إنه أفغانستان.

في العام 1979، أرسل الاتحاد السوفييتي قوات عسكرية إلى أفغانستان لحماية النظام العسكري الاشتراكي في كابول من ثورة مدعومة من الولايات المتحدة قام بها قبليون محافظون من الجبال كانوا يكرهون الإجراءات التحديثية للنظام. مع أن أحداً لم يكن يريد أن يأخذ "بناتهم" إلى المدارس. لكن الأمر كله كان خدعة، فالولايات المتحدة كانت قد شجعت وسلحت المتمردين على أمل إغراء الروس بغزو أفغانستان، مقبرة العديد من الجيوش الغازية السابقة. وما إن أصبح الروس في أفغانستان حتى هرعت الولايات المتحدة إلى بناء حركة مقاومة ضدهم (حتى أن مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي، زبيغني بريجينسكي، تحدث في ذلك الحين عن قيام *فيتنام روسيا*). وكان دفع أكبر عدد ممكن من الإسلاميين العرب للذهاب إلى أفغانستان والانضمام إلى الجهاد ضد الروس جزءاً من خطة بناء المقاومة الأفغانية هذه، إذ ساعدتهم الولايات المتحدة على الخروج من البلدان العربية - حيث كانوا يشكلون خطراً عليها- وقدَّمت للمقاومة الأفغانية قيادة أكثر كفاءة وحنكة، لأن معظم الإسلاميين العرب كانوا رجالاً متعلمين ومثقفين وكان الكثير منهم يمتلكون خبرات مدنية مفيدة في ميادين الطب والهندسة، من بين ميادين أخرى.

بالطبع، الجميع يعلم الآن عن *التأثير المعاكس*، لكن استخدام الإسلاميين كان موضة رائجة بين الحكومات في ذلك الحين، حيث كانوا يعتبرونهم مجموعة من ... المفيدين. فالحكومة الإسرائيلية موَّلت حماس في البداية لاعتقادها بأنها سوف تكون مفيدة في تحقيق التوازن مع الجناح العلماني الأكثر قوة في حركة المقاومة الفلسطينية، أي منظمة التحرير الفلسطينية. وكان أنور السادات يرعي الإسلاميين المصريين كقاعدة داعمة منفصلة عن الجيش قبل أن يقتلوه في النهاية. ولم تشعر الولايات المتحدة بالخجل مطلقاً من تزويد الإسلاميين العرب في أفغانستان بالأسلحة مقابل إلحاق الهزيمة بالروس. وهذا ما حصلوا والأفغان عليه بالفعل بعد عشر سنوات، لكن "الأفغان العرب" حصلوا على شيء آخر أيضاً؛ بل كانا شيئين في الواقع.

أولاً، منحت أفغانستان الإسلاميين العرب الفرصة للتعرف على بعضهم البعض. إذ قبل أن يذهبوا إلى أفغانستان ويقضوا سنوات معاً في قتال الروس، كان الإسلاميون

العرب عالقين في كياناتهم الوطنية المنفصلة، لا يعلمون شيئاً عن مشاكل إخوانهم في الأقطار العربية الأخرى. لكن مجرد وجودهم معاً، وهم يقاتلون من أجل تحرير أفغانستان من الاحتلال الكافر، منحهم رؤية أكثر اتساعاً للعالم العربي لم يكونوا ليحصلوا عليها لو بقوا في أوطانهم وقضوا عمرهم كله وهم يحاولون التملص من قمع الأنظمة العربية لهم.

الأمر الآخر الذي اكتسبوه من تلك التجربة هو معرفة حقيقة سير الأمور في هذا العالم. ففي أفغانستان، كان الأفغان العرب - في وقت واحد- يقاتلون الروس، ويتلقون الأسلحة من الأميركيين، ويتعاملون بشكل منتظم مع الاستخبارات الباكستانية، بل ويجرون محادثات مع الإيرانيين بين الحين والآخر أيضاً. بعبارة أخرى، كان برنامجاً دراسياً مكثفاً حول كيف تُلعَب اللعبة على أعلى المستويات، وكانوا طلاباً نجباء بحق. وبعد ذلك، أي بعد استسلام الروس ورحيلهم عن أفغانستان في العام 1989 تاركين وراءهم أربعين ألف قتيل، كان لديهم الوقت الكافي للتفكير في طريقة للاستفادة من هذه المعرفة الجديدة.

كانت مرحلة تخمر فكري - بحسب روايات كل من كان هناك- نوقشت فيها استراتيجيات مختلفة لكسر الجمود الذي كان يشل القضية الإسلامية في العالم العربي. لكن الفكرة التي حصلت أخيراً على دعم القادة المحترمين الآخرين من بين العرب الذين حاربوا في أفغانستان هي الفكرة التي اقترحها أسامة بن لادن والتي تمثلت بتشكيل منظمة تركز بشكل حصري على مهاجمة الغرب (والولايات المتحدة خاصة) بشكل مباشر. وهكذا وُلدت القاعدة من رحم تلك المناقشات، وكانت منظمة جدية منذ البداية، مكرسة للقيام بهجمات قاسية ضد الولايات المتحدة بحيث ترغم *الأميركيين على الانتقام الذي سيؤدي إلى قتل الكثير من المسلمين الأبرياء*. (الجزء المكتوب بالخط المائل لم يناقَش علناً، بالطبع).

أمضى بن لادن بعض الوقت في السودان، في ظل نظام ودي نسبياً، لكنه عاد إلى أفغانستان في العام 1996 بعد انتصار طالبان في الحرب الأهلية ليبني معسكرات

للتدريب فيها. بدأ التخطيط لعملية 11/9 في أواخر العام 1989، رغم علمه بأن الولايات المتحدة سوف ترد بغزو أفغانستان. لكنه كان راضياً بذلك، لأنه كان يتوقع بأن الأفغان سوف يخوضون حرب عصابات وحشية طويلة، كما فعلوا عندما غزاهم الاتحاد السوفييتي، ومن تلك الحرب سيتدفق شلال دائم من الصور والروايات التي تحكي عن مسلمين أفغان أبرياء يُقتَلون على يد الأميركيين، الأمر الذي سيثير الجماهير العربية ضد أنظمتهم الخائنة، والفاسدة، والقمعية ويدفعها إلى أحضان الثوار. وهكذا ستنزل الجماهير العربية إلى الشوارع وتقلب الأنظمة وسيصل رجالنا في نهاية المطاف إلى سدة الحكم في دول عربية أساسية.

وكما توقع، غزت الولايات المتحدة أفغانستان ردّاً على هجمات 11/9. وعند هذا الحد، يمكن القول بأن استراتيجيته نجحت. لكن إدارة بوش لم تقم بذلك وفق الأسلوب العسكري الأميركي القديم، حيث يزحف عدة مئات الآلاف من الجنود الأميركيين إلى البلد مزودين بقوة نارية هائلة ومبدأ يسمح لهم باستخدام هذه القوة النارية بطريقة *أمِّن نفسك بدلاً من أن تندم*، في الوقت الذي تسوِّي القوة الجوية المدن والقرى بالأرض. بل أرسلت، بدلاً من ذلك، نحو 500 جندي من القوات الخاصة وموظفين من السي آي أيه، مزودين فقط برزم كبيرة من الأوراق المالية والهواتف النقالة وأجهزة رصد الأهداف بالليزر. وكانت مهمتهم تقتصر على شراء (أو على الأقل استئجار) ولاء الميليشيات الإثنية المتنوعة المنتمية إلى تحالف الشمال، وهو تحالف سيئ التنظيم مؤلف من كل الأقليات التي كانت ثائرة ضد حكومة طالبان (هذه الحكومة التي شُكِّلت كلها تقريباً من المجموعة العرقية الأكبر في أفغانستان، وهي البشتون).

ومع أن معظم الدول الحليفة للولايات المتحدة تطوعت وأرسلت قواتها إلى أفغانستان للمساعدة، ومع أن العملية كلها حصلت على مباركة رسمية من الأمم المتحدة، إلا أن القتال الفعلي على الأرض خاضه الحلفاء الجدد للولايات المتحدة حصراً؛ وإن ساعدتهم القوات الجوية الأميركية في تدمير مواقع طالبان المحددة بدقة (هذا هو سبب وجود أجهزة رصد الأهداف بالليزر). وعندما سقطت العاصمة كابول في منتصف تشرين

الثاني من العام 2001، لم يكن هناك أكثر من ألف أميركي في كل أنحاء أفغانستان. وربما لم تتجاوز الحصيلة الإجمالية للقتلى من كل الأطراف 5,000 شخص، وهي فاتورة دموية ضئيلة نسبياً مقابل إسقاط حكومة بلد يبلغ تعداد سكانه 25 مليوناً. ولم تحدث حرب عصابات طويلة الأمد، لأن عناصر طالبان هربوا، ومعسكرات بن لادن دُمرت، ومقاتليه تفرقوا، ووصل جيش احتلال متواضع للمساعدة في استعادة الاستقرار وتأمين عملية تنصيب حكومة جديدة منتخبة ديمقراطياً.

كانت عملية أنيقة - إن أمكن لنا أن نستخدم هذه الكلمة في مثل هذا السياق- تجنب في محصلتها الرئيس بوش الفخ الذي نصبه له بن لادن. ولعل معظم الفضل فيها ينبغي أن يُنسَب إلى السي آي أيه ومديرها جورج تينيت، الذي وضع هذه الاستراتيجية وأدارها، في وقت كان البنتاغون ما يزال يبحث عن الخطط المناسبة؛ ونتيجة لذلك، كان الرئيس بوش بحلول نهاية العام 2001 في وضع يؤهله لإخبار الشعب الأميركي بأن المرحلة العسكرية من *الحرب على الإرهاب* قد انتهت. صحيح أن العمليات الاستخباراتية والأمنية المتعلقة بتعقب عناصر القاعدة الهاربين قد تستمر لسنوات أخرى، ولكن لم تعد هناك أي أهداف عسكرية، إذ لا توجد أمكنة أخرى يملك فيها تنظيم بن لادن أي دعم حكومي أو قواعد ثابتة.

لم يقل بوش ذلك بالطبع. لكنه خصص خطابه الذي ألقاه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني من العام 2002، بعد شهر واحد من إخماد آخر مقاومة في أفغانستان، لإخبار الأميركيين عن اكتشافه لمحور الشر، ومع نهاية هذا الخطاب أصبح واضحاً تماماً بأن الولايات المتحدة سوف تغزو العراق. وهكذا، بعد أن حرم الإسلاميين من إحراز نجاح سهل في أفغانستان، أهداهم بوش ركلة حرة، لأن غزو العراق سوف يحقق كل ما كان يصبو إليه بن لادن من غزو أفغانستان: 130,000 جندي أميركي شاب يقاتلون على أرض مليئة بالمدنيين المذعورين، مستخدمين القوة النارية الهائلة التي يملكونها كلما بدا لهم أنهم يواجهون مشكلة ما، ومن ثم احتلال عسكري طويل أدار فيه الأميركيون كل شيء في بلد لا يعرفون عنه إلا القليل ولا يعرفون شيئاً عن لغته؛ وأداروه بطريقة سيئة

للغاية. ولا عجب أنه انفجر في وجوههم، وبدأت تصدر عنه صور وقصص مروعة، من أبو غريب إلى الفلوجة، أفزعت المسلمين في كل مكان. ومع أن بن لادن لم يكن يتوقع بأن الأميركيين سيقومون بغزو العراق، إلا أن هذا الغزو ولَّد حتماً التطرف الذي كان ينشده في العالم العربي.

> "يحتاج جهازي الأمني لفهم الدوافع وراء الإرهاب كي ينجح في مكافحته... إن الوصايا المرئية المسجلة للانتحاريين البريطانيين توضِّح بأن الدافع هو الظلم الطويل والواضح الذي يطال المسلمين في مختلف أنحاء العالم... إلى جانب تفسيرهم للسياسة الخارجية البريطانية على أنها معادية للمسلمين، وبخاصة تورط المملكة المتحدة في العراق وأفغانستان."
>
> *-ديم إليزا مانينغهام-بولر، رئيس MI5 (الاستخبارات البريطانية)، تشرين الثاني 2006.*

لاشك أن الهجمات الإرهابية في الدول الغربية ستستمر، وإن على نطاق ضيق، ولعل معظمها سينفذه شبان مسلمون يعيشون في تلك البلدان ممن تأثروا بغزو العراق، مثل المسلمين البريطانيين الذين نفذوا تفجيرات تموز من العام 2005 في لندن. (كان لغزو أفغانستان تأثير ضئيل على الرأي الإسلامي في الدول الغربية بسبب وجود تبرير منطقي له، في حين أن الافتقار إلى مثل هذا التبرير في غزو العراق جعل الكثير من المسلمين في الخارج يقتنعون بوجود هجوم غربي مدبَّر على الإسلام نفسه). وعلى هذا الأساس، فإن انسحاب القوات الغربية من كل من العراق وأفغانستان سوف يزيل السبب الرئيس لهذا التطرف في المجتمعات المسلمة التي تعيش في الدول الغربية، ومن ثم سيتضاءل احتمال حدوث مزيد من الهجمات الإرهابية بشكل تدريجي مع الزمن إلى أن يتلاشى نهائياً.

أما بالنسبة لما يسمى بالإرهاب الإسلامي الدولي ضد الدول الغربية الذي يُخطَّط له ويُدار من داخل العالم الإسلامي، فهو لم يشكل في أي يوم من الأيام ظاهرة ذات شأن،

باستثناء هجمات 11/9 التي تبدو يوماً بعد يوم بأنها مجرد حدث فريد لن يتكرر. ولا ترجع صعوبة حدوث مثل هذه العمليات في الوقت الحاضر فقط إلى الإجراءات الأمنية التي تطورت كثيراً مؤخراً، بل إلى غياب الدافع الاستراتيجي، بما أنه سيكون من الصعوبة بمكان خداع الولايات المتحدة ثانيةً، أو أي دولة غربية أخرى، ودفعها لغزو بلدان إسلامية بعد أن تسحب قواتها من المنطقة. وإذا كان سيحدث هجوم كبير آخر، فعلى الأرجح أنه سيحدث قبل الانسحاب. في تسجيل مصور للقاعدة بُثَّ في أواخر العام 2006، وصفت القاعدة الرئيس بوش بمجرم حرب لكنها ناشدته بألا يسحب القوات الأميركية من الشرق الأوسط "لأننا لم نقتل ما يكفي منهم". ولو كانوا أكثر صدقاً من ذلك، لربما ناشدوا بوش بألا يسحب القوات الأميركية لأنهم لم يقتلوا ما يكفي من المسلمين لإشعال فتيل الثورة في العالم العربي.

يبقى علينا أن ننتظر كي نرى ما إذا كان الجيل الجديد من الجهاديين الإسلاميين الذين خُلقوا وتقسَّوا خلال سنوات الحرب في العراق سينجحون فعلاً في إسقاط حكم عربي أو أكثر بعد انتهاء الحرب وتحويل اهتمامهم إلى مكان آخر. فالهدف من الحركة منذ البداية هو انتزاع السلطة في البلدان العربية، وهذا الهدف لم يتغير.

"العراق الآن يشبه ما مرت به أفغانستان منذ السبعينيات، مروراً بالثمانينيات وانتهاءً بالتسعينيات، وهذا أشبه بمغناطيس للمتمردين، أو إذا شئت، مغناطيس للمجاهدين، لكنه فقط أكثر سوءاً."

-مايكل شوير، رئيس سابق لوحدة بن لادن التابعة للسي آي أيه، الإندبندنت، كانون الثاني 2005.

الفصل السادس

القنبلة الإيرانية المزعومة

"تل أبيب، 3 كانون الثاني. إن إيران أكثر قرباً من إنتاج أسلحة نووية مما كان متوقعاً في السابق، وقد تكون على بعد أقل من خمس سنوات من امتلاك قنبلة ذرية، بحسب ما يقول بعض المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين رفيعي المستوى".

وقال مسؤول آخر مؤخراً، مشيراً إلى تقديرات سابقة: "لم يعد التاريخ الذي ستحصل فيه إيران على أسلحة نووية يبعد عشر سنوات من الآن. وإذا حافظ الإيرانيون على جهودهم المكثفة للحصول على كل ما يريدون، فإنهم قد يحصلون على كل المكونات خلال سنتين. وعندها سوف تصبح المسألة مجرد مسألة تكنولوجيا وبحث علمي. فإن لم تقطع إحدى الدول الأجنبية على إيران برنامجها هذا، فإنها سوف تمتلك القنبلة في أقل من خمس سنوات".

يصف المسؤولون الإسرائيليون اليوم التخمينات الجديدة للقدرة النووية الإيرانية بأنها أكبر خطر يواجه بلدهم.

-نيويورك تايمز، 5 كانون الثاني 1995.

لو كان هذا التقرير صحيحاً، لكانت إيران اليوم تمتلك الأسلحة النووية منذ بداية الألفية الجديدة. وإذا أمكن لك أن ترجع إلى أرشيف هذه الصحيفة، فستجد تقريراً مشابهاً في أي سنة من السنوات العشرين الماضية. في الحقيقة، إن التوقع بقرب امتلاك إيران للأسلحة نووية هي صناعة إسرائيلية قديمة، ولها فرع تملكه بالكامل في الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، قدمت لجنة البحوث الجمهورية التابعة لمجلس النواب الأميركي في العام 1992 تقريراً - من الواضح أن إسرائيل هي التي زوَّدتها به- تشير فيه إلى أن هناك معلومات "أكيدة بنسبة 98 بالمائة" تفيد بأن إيران اشترت على الأقل رأسين نووين سوفييتيي الصنع. ولم يشعر المسؤولون الإسرائيليون بالحرج عندما

صرحت روسيا لاحقاً بأن الرأسين النوويين المذكورين تم إبطال مفعولهما، إذ أشاروا إلى إمكانية أن يكون الرأسان النوويين قد ذهبا إلى إيران، ثم فُكِّكا، ثم دُرِسا (عملية تُدعى "الهندسة المعكوسة")، قبل أن يُعادا إلى روسيا. على أي حال، لو أن إيران امتلكت أسلحة نووية في كل مرة قيل لنا بأنها ستمتلكها خلال خمس سنوات، لأصبح لديها الآن المئات منها. لكنها لا تملك شيئاً في الواقع، بل إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك المئات من الأسلحة النووية.

لماذا إذاً يجب علينا أن نأخذ التحذيرات بشأن إيران على محمل الجد هذه المرة؟ في 18 كانون الثاني 2007، كتب المؤرخ الإسرائيلي بيني موريس في صحيفة جيروزاليم بوست: "في صباح مشرق من أحد الأيام بعد خمس أو عشر سنوات من الآن، ربما خلال أزمة إقليمية وربما بشكل غير متوقع، بعد يوم أو سنة أو خمس سنوات من امتلاك إيران للقنبلة، سيجتمع الملالي في قم في جلسة سرية... ويعطون الرئيس أحمدي نجاد، الذي سيكون في فترته الرئاسية الثانية أو الثالثة، إشارة البدء. سيُعطى الأمر وستنطلق صواريخ شهاب 3 و4 باتجاه تل أبيب وبير السبع وحيفا والقدس... بعض هذه الصواريخ سيكون محمَّلاً برؤوس نووية، وربما بأكثر من رأس... وبالنسبة لبلد بحجم وشكل إسرائيل (مساحته 20,000 كيلو متر مربع، متطاول الشكل)، فإن أربع أو خمس ضربات ستكون كافية لإزالة إسرائيل من الوجود. سيموت مليون أو أكثر من الإسرائيليين في تل أبيب والقدس وحيفا على الفور، وسيتلوث الملايين بالإشعاعات النووية. وفي إسرائيل يعيش سبعة ملايين إنسان. لن يرى أو يلمس أيُّ إيراني أيَّ إسرائيلي. سوف يكون أمراً وحشياً إلى أقصى الحدود". كان هذا المقطع، المرعب عن قصد، بعنوان *هذه المحرقة ستكون مختلفة*، ولكن يتساءل المرء، لماذا يفعل الإيرانيون ذلك وهم يعلمون بأن شعبهم سيلقى نفس المصير، حيث سيُمطَرون على الفور بمئات الصواريخ النووية الإسرائيلية؟ ومن يصدِّق حقاً أن أحمدي نجاد سيكون رئيساً لإيران بعد خمس أو عشر سنوات؟

في الحقيقة، هذا الأسلوب في توقع الكوارث المفزعة عنصر دائم الحضور في

الخطاب السياسي الإسرائيلي، لكنه ليس مقنعاً بالنسبة لمعظم الناس، وذلك لسبب واحد، وهو أن إسرائيل هي التي تملك الأسلحة النووية. مع ذلك، فقد أُقنعت الأمم المتحدة مؤخراً بفرض عقوبات على إيران (رغم أنها عقوبات لطيفة) للاشتباه بأنها تحاول إنتاج أسلحة نووية، ولا تكف الولايات المتحدة عن التصريح بأن "كل الخيارات موضوعة على الطاولة" ولا عن نقل قواتها بطريقة مهدِّدة، رغم أن إيران لا تملك أسلحة نووية الآن، وليس مؤكداً بأنها ستملك أياً منها في المستقبل.

يعود أصل الأزمة الحالية حول برنامج الأسلحة النووية الإيرانية المزعومة إلى معلومات وصلت في العام 2002 من مجموعة إيرانية معارضة، تُدعى المجلس الوطني للمقاومة في إيران، وتقول هذه المعلومات بأن إيران كانت تعمل على بناء مصنع سري لتخصيب اليورانيوم في ناتانز وآخر للماء الثقيل في آراك، وكلاهما يبعدان بضع ساعات بالسيارة عن طهران. والمجلس الوطني للمقاومة هذا هو جبهة سياسية لمنظمة مجاهدي خلق المحظورة، وهي منظمة ثورية ماركسية أمضت عقدين في محاربة الشاه في إيران وربع قرن آخر في محاربة آيات الله. ورغم أن هذه المنظمة (التي تصنِّفها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من بين المنظمات الإرهابية) تسعى باستمرار إلى تشويه سمعة الحكومة الإيرانية، إلا أن التقرير كان هذه المرة صحيحاً إلى حدٍّ كبير. إذ كان هناك بالفعل مصنع للماء الثقيل يجري بناؤه في آراك من أجل تزويد مفاعل يعمل بالماء الثقيل بقوة 40 ميغاوات سيُبنى هناك في العام 2014، إضافة إلى مرفق كبير في ناتانز مصمم لاحتواء أجهزة الطرد المركزي التي تُستخدم في تخصيب اليورانيوم (سواء لاستخدامه في مفاعلات الطاقة النووية أم لإنتاج الأسلحة النووية)، ويجري العمل على إنشائه منذ ثمانية عشر عاماً.

تلك هي الإشارة الأولى على أن ما يحدث هناك أقل بكثير مما يتراءى للعين. إنهم يعملون على إنشاء مصنع ناتانز منذ ثمانية عشر عاماً ولم يشغِّلوا أولى أجهزة الطرد المركزي حتى الآن؟ هل يُعقَل أن يكون العمال الإيرانيون بهذا البطء؟ وماذا كان يجري في العام 1984، عندما بدؤوا العمل في هذا المشروع المزعوم؟ آه، أجل، إنها الحرب

العراقية-الإيرانية.

لنأخذ لمحة تاريخية وجيزة. بدأ شاه إيران - الذي ساعدته الولايات المتحدة وبريطانيا ليبسط سلطته المطلقة في إيران من خلال انقلاب أطاح بحكومة منتخبة ديمقراطياً في العام 1953- ببناء محطات للطاقة النووية في السبعينيات بمباركة علنية من واشنطن، كما أخذ موافقتها الضمنية على الشروع ببرنامج إيراني للأسلحة النووية، لأن إيران كانت تُدرَّب لكي تصبح القوة الكبرى الجديدة المناصرة للغرب، التي ستصبح شرطي أميركا في الشرق الأوسط. إلا أن هذا البرنامج لم يكن مقدَّراً له أن يتحقق.

لأنه عندما أطاحت الثورة الإيرانية بالشاه في العام 1979، ألغى زعيم الجمهورية الإسلامية الجديدة، أية الله الخميني، برنامج الأسلحة النووية باعتبار أن *أسلحة الدمار الشامل* تتنافى مع المبادئ الإسلامية. ورغم أنه أبقى على برنامج الطاقة النووية، إلا أن هذا أيضاً توقف عندما قام صدام حسين بغزو إيران في العام 1980 (بتشجيع أميركي). ولكن، بعد أربع سنوات من الحرب، مع إصابة مئات الآلاف من الإيرانيين المدنيين - وبوجود دلائل واضحة على أن صدام كان يعمل على بناء أسلحة نووية- قررت إيران بأن من الأفضل لها أن تحصل على أسلحة الدمار الشامل أيضاً. ولهذا السبب، بدأ العمل على بناء مصنع ناتانز.

على أي حال، انتهت الحرب في العام 1988 ومعها فقد البرنامج جانبه الاضطراري المُلّح. وبعد سنتين غزا صدام حسين الكويت (ربما فهم خطأً بأنه حصل على إذن الولايات المتحدة) وهُزم شر هزيمة في حرب الخليج. وبعد الحرب مسح مفتشو الأمم المتحدة العراق بحثاً عن الأسلحة المحرَّمة، وفككوا برنامج صدام الخاص بالأسلحة النووية بشكل كامل، وعندها أوقفت إيران العمل في منشآت ناتانز كلياً. وخلال منتصف وأواخر التسعينيات، لم يجرِ أي عمل، من أي نوع كان، على تخصيب اليورانيوم في إيران.

صحيح أن إيران لم تبلِّغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تقوم بمعاينة المنشآت النووية للدول الموقِّعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بوجود موقع ناتانز. لكنها لم تكن ملزَمة قانوناً بفعل ذلك، لأن اتفاقها مع الوكالة يقضي بوجوب الإبلاغ عن

المنشآت الجديدة قبل ستة أشهر من إدخال المواد النووية إليها، ولم يكن مصنع ناتانز (ولا مصنع آراك الذي بُني لاحقاً) قد وصل إلى هذه المرحلة عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق عن معلوماتها في العام 2002. ولماذا لم تبلِّغ عن وجود موقع ناتانز قبل ذلك الوقت؟ ربما لاعتبارات أمنية، فهي بدأت العمل عندما كان القصف الجوي العراقي حدثاً يومياً، وبعد ذلك اضطرت للعمل وسط حظر تجاري أميركي تضمَّن ضغطاً أميركياً شديداً على الدول التي يمكن أن تزود إيران بالتكنولوجيات الحساسة. فلماذا تبحث عن المشاكل قبل أن تأتي إليك؟

ليس معروفاً على وجه اليقين متى استؤنف العمل في ناتانز، لكنه على الأرجح كان إما في العام 1999 أو 2000. والتفسير الإيراني الرسمي يشير إلى أنهم قرروا توليد الطاقة النووية على نطاق واسع والتحكم بكل جزء من أجزاء العملية، من منجم اليورانيوم إلى المفاعل، كي لا يتأثروا بالحظر أو أية مشاكل خارجية من هذا القبيل. وإذا أردنا أن نكون منصفين، فإيران ليست أول بلد نفطي كبير يسعى إلى امتلاك مفاعلات نووية، إذ إن روسيا وكندا تستثمران بقوة في ميدان الطاقة النووية رغم أنهما مصدِّرتان أساسيتان للنفط. وحتى رغبة إيران بالتحكم بكل أجزاء دورة الوقود النووي ليست بدورها خارجة عن المألوف، لأن العديد من الدول الموقِّعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية تفعل الشيء ذاته. ومع ذلك، فالقرار يثير بعض الأسئلة، وخاصة في ما يتعلق بالتوقيت.

في الحقيقة، رغم أن الإسرائيليين، كما هو حالهم دائماً، يعتقدون بأن للأمر علاقة بهم، ورغم أن الولايات المتحدة، كالعادة، تشاطرهم اعتقادهم هذا، إلا أن ثمة أسباب وجيهة للظن بأن الاختبارات النووية التي أجرتها باكستان في العام 1998 هي التي دفعت الإيرانيين لاستئناف برنامجهم النووي. صحيح أنه كان واضحاً حينئذ أن الأسلحة النووية الباكستانية كانت موجهة نحو الهند، وليس إيران، ولكن ثمة اعتبارات جغرافية وديمغرافية ودينية أخرى لا تقل أهمية عن الأسلحة النووية. فباكستان بلد مجاور لإيران من جهة الشرق، وعدد سكانها أكبر من عدد سكان إيران بمقدار الضعف، و80 بالمائة

منهم ينتمون إلى المذهب السني، وهي تُعتبر موطناً لعدد كبير من الإسلاميين الراديكاليين يفوق أي بلد غير عربي آخر، وفوق ذلك كله، ترقّى بعضهم إلى مراتب رفيعة في القوات المسلحة الباكستانية. وهكذا نرى أن دواعي القلق كانت موجودة مسبقاً في أذهان الإيرانيين.

في العام التالي، 1999، أُسقطت الحكومة المنتخبة ديمقراطياً من قبل الجيش الباكستاني، بقيادة الجنرال برويز مشرَّف، الذي ما يزال ممسكاً بالسلطة حتى هذا اليوم. ومع أن مشرَّف ليس متطرفاً، إلا أن نظامه لا يتمتع بأي شعبية بين الباكستانيين (نجا مشرَّف بصعوبة من محاولتين لاغتياله، حتى الآن). وعلى هذا الأساس، فقد تستيقظ إيران في صباح أحد الأيام لتجد أن جارتها سقطت بيد متعصبين سنَّة ويملكون أسلحة نووية. وفي وضع كهذا، أي عاقل سيبدأ بالتفكير في اتخاذ الاحتياطات المناسبة.

كان محمد خاتمي - الرئيس الايراني السابق- معروفاً على مستوى العالم بأنه معتدل وإصلاحي، وكانت النزعة السياسية في البلد تتجه إلى الليبرالية في الوطن والتسوية في الخارج. حتى أن الإيرانيين مدُّوا بعض المجسات السياسية باتجاه الولايات المتحدة، حيث تعاونت إيران بشكل صريح مع الغزو الأميركي لأفغانستان بعد اعتداءات 11/9. إذاً، فإيران لم تكن في تلك الفترة تبحث عن أي نوع من الصدام مع الغرب، ولا حتى مع إسرائيل (لم تكن عملية السلام مع الفلسطينيين قد توقفت في ذلك الحين). كما أن القرار النهائي المتعلق بالمضي في طريق قد يؤدي في نهاية المطاف إلى امتلاك أسلحة نووية هو بيد السلطات الدينية غير المنتخَبة - المرشد الأعلى، آية الله علي خامنئي، ومجلس الأوصياء المكوَّن من اثني عشر رجلاً- وليس بيد الرئيس المنتخَب، وآية الله علي خامنئي كرر مراراً إدانة الخميني الراحل لأسلحة الدمار الشامل باعتبارها تتنافى مع المبادئ الإسلامية، وبوسعنا أن نفترض بأنه يأخذ معتقداته الدينية على محمل الجد. من هنا، يمكننا القول إن القرار الذي اتُّخذ في العام 1999 كان قراراً معقولاً ومنطقياً.

في العام 1999، لم تكن إيران بحاجة للأسلحة النووية، لأننا إذا افترضنا بأنها كانت بحاجة لردع إسرائيل والولايات المتحدة عن القيام بهجوم نووي عليها، فهذا الاحتمال كان

بعيداً جداً في تلك المرحلة. فإسرائيل لم تفعل ذلك رغم أنها كانت قادرة منذ الثمانينيات على تدمير كل المدن الإيرانية وقتل نصف سكانها في يوم واحد. والشيء ذاته ينطبق على الولايات المتحدة بالطبع، لأن أحداً لم يقرر الحصول على أسلحة نووية خوفاً من بيل كلينتون. لكن باكستان، مع أنها لم تكن تشكل تهديداً في تلك الآونة، إلا أنها كانت قابلة لأن تصبح خطراً داهماً في أية لحظة، وعلى هذا الأساس، فإن إيران لم تكن بحاجة للأسلحة النووية، بل كانت بحاجة للقدرة على إنتاجها بسرعة إذا ما تغيرت الأوضاع.

وهذا ما يُسمى بعتبة امتلاك القدرة على تصنيع الأسلحة النووية، وهي أكثر انتشاراً مما تظن. كل ما أنت بحاجة إليه هو امتلاك القدرة على تخصيب اليورانيوم بكميات صناعية، وهو أمر قانوني بموجب معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومبرر تماماً إذا كنت تريد مصدراً مستقلاً من الوقود لمفاعلاتك النووية. سترسل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مفتشيها بين الحين والآخر للتأكد من أنك لا تخصب اليورانيوم إلى درجة الأسلحة (نقي بنسبة 90 بالمائة تقريباً) بدلاً من الدرجة الصناعية (20 بالمائة أو أقل)، ولكن إذا حدث وغيرت رأيك وقررت بأنك بحاجة إلى أسلحة نووية بسرعة، فما عليك إلا أن تخرج من المعاهدة وتمرر اليورانيوم عبر أجهزة الطرد المركزي نفسها عدداً أكبر من المرات. وعندما يصبح لديك ما يكفي من اليورانيوم الجاهز للاستخدام العسكري، فلن يتطلب منك الأمر سوى ستة أشهر إلى سنة لصنع أسلحة نووية جاهزة للانطلاق عند الطلب (شريطة أن تكون قد أنجزت فروضك العلمية مسبقاً). إنه رهان مزدوج رابح على الطرفين.

ربما هذا هو القرار الذي اتخذته إيران فعلاً في العام 1999: أن تبني منشآت خاصة بالتخصيب الآن، على أن تتحوَّل إلى تصنيع الأسلحة عندما يكون هناك خطر حقيقي يتعلق بباكستان (أو أي بلد آخر). إن العديد من الدول الأخرى (مثل البرازيل، ألمانيا، أستراليا) اتخذت نفس القرار، وبنت دورة وقود نووي كاملة وضعتها على درجة العتبة، ولم تخطوا الخطوة الأخيرة حتى الآن. إذاً، فإيران لم تخالف القوانين ولاشيء يقف في طريق إكمالها العمل في ناتانز وإنجاز هدفها القصير الأمد. صحيح أن هذا

يمنحها تلقائياً القدرة على تصنيع أسلحة نووية إذا ما قررت الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي في المستقبل، إلا أن هذا ليس خطأها بل خطأ النظام الأصلي للمعاهدة الدولية نفسها.

لنأخذ لمحة تاريخية عن تطور معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إحدى أكثر المعاهدات الدولية غرابة على الإطلاق. من أجل منع انتشار الأسلحة النووية خارج نطاق الدول الخمس التي تملكها مسبقاً منذ العام 1968 (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، المملكة المتحدة، فرنسا، والصين)، اتفقت هذه الدول الخمس على "تنفيذ خطط تتعلق بتخفيض وتصفية مخزوناتها المكدسة"، والتوصل في النهاية إلى "اتفاق حول عملية نزع أسلحة شاملة وكاملة تحت مراقبة دولية فعالة". بالطبع، لم يكن لدى هذه الدول أدنى نية بالقيام بمثل هذا الأمر، حتى أن معظمها اليوم - بعد انقضاء أربعين سنة- يختبر بسعادة الجيل التالي من أسلحته النووية. كيف أقنعوا إذاً كل الدول الأخرى في العالم، تقريباً، بالتوقيع على المعاهدة؟ الأمر بسيط، من خلال مد جزرة المساعدة الدولية لكل الأعضاء الذين يريدون تطوير توليد الطاقة النووية المدنية؛ *بما فيه تخصيب اليورانيوم وامتلاك قدرات على إعادة معالجة الوقود، الأمر الذي يمنحهم تلقائياً القدرة على تطوير الأسلحة النووية*. عدونا بألاّ تصنعوا القنابل، ونحن سنعدكم بأن نقدم لكم الوسائل.

إذاً، بإمكان كل الدول الموقِّعة على المعاهدة أن تبني منشآت لتخصيب الوقود، ظاهرياً من أجل تزويد مفاعلاتها الخاصة بتوليد الطاقة النووية بالوقود، وبعد ذلك ستعقد الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقاً مع كل واحدة منها يتضمن جولات تفتيش دورية لضمان عدم تخصيب الوقود بنسب أعلى من المستوى المقبول أو تحويله إلى استخدامات غير مدنية. حتى أن الوكالة الدولية ستقدم مساعدة تقنية للدول التي قد تواجه مشاكل من هذا النوع خلال سير العملية. وإذا ما غيَّرت إحدى هذه الدول رأيها لاحقاً وقررت بأنها يجب أن تمتلك أسلحة نووية، فما عليها إلا أن تنسحب من المعاهدة بعد الإبلاغ عن ذلك مقدماً بثلاثة أشهر. وعلى هذا الأساس، أي دولة مستعدة للكذب بخصوص نواياها

النهائية بوسعها أن تستخدم بنود المعاهدة كغطاء وتبرير لبرنامجها النووي إلى ما قبل الأشهر القليلة الأخيرة، وبعد ذلك تنسحب من المعاهدة وتعلن عن قنبلتها.

نظراً إلى هذه الثغرة العملاقة في المعاهدة، من المستغرب ألا تقدم على استغلالها إلا دولة واحدة فقط. فالدول الأربع (من أصل خمس) التي امتلكت أسلحة نووية بعد 1968 كانت صادقة ونزيهة بما يكفي لكي لا توقِّع على المعاهدة أساساً: إسرائيل، الهند، الباكستان، وجنوب أفريقيا (التي صنعت ستة أسلحة نووية في الثمانينيات لكنها فككتها لاحقاً ووقَّعت على المعاهدة في العام 1991). وحدها كوريا الشمالية وقّعت على المعاهدة لكنها انسحبت منها في العام 2003 وأجرت اختباراً نووياً في تشرين الأول 2006. وبحسب مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، تملك 40 دولة أخرى موقِّعة على المعاهدة مفاعلات نووية قادرة على إنتاج المواد اللازمة لصنع القنبلة النووية، بما فيها أستراليا وكندا، وكل دول أميركا اللاتينية الكبرى، وست عشرة دولة أوروبية، والجزائر ومصر من بين الدول العربية، وبنغلادش وإندونيسيا، اليابان وكوريا الجنوبية وفييتنام في آسيا. وإيران تريد فقط أن تكون الدولة الواحدة والأربعين.

"هنالك أسباب كثيرة لسعي إيران للحصول على الطاقة النووية. رغم أن تاريخ أنشطتنا النووية يرجع إلى عهد نظام الشاه السابق قبل 45 سنة، إلا أن بعض الدول الغربية، بعد الثورة الإسلامية، أدانت إيران وألغت اتفاقاتها النووية معنا. فعلى سبيل المثال، عقد الأميركيون اتفاقاً مع إيران لبناء مفاعل لأغراض البحث في طهران ولتزويدنا بالوقود أيضاً، لكنهم ألغوا الاتفاق ولم يعيدوا المال. وألمانيا فعلت الشيء ذاته. ولهذا السبب، تعلمنا الدرس التالي: يجب أن نصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي، أي أن ننتج الوقود بأنفسنا."

"إننا لا نرى سبباً يدفعنا لإيقاف البحث العلمي في بلدنا. ونحن ندرك سبب حساسية هذا الأمر، لكنهم (الغرب) يصنفون الدول، فبعض الدول يمكنها الحصول على التكنولوجيا النووية العالية، في حين يُطلَب من

دول أخرى أن تنتج عصير الفاكهة والإجاص! إنهم يقولون، 'لا تسعوا للحصول على القنبلة النووية'. ونحن لا نعترض على ذلك. لكن المسؤولين في بعض الدول للأسف... يقولون: 'لا نريدكم أن تحصلوا على المعرفة الخاصة بالتكنولوجيا النووية'. هذا ليس منطقياً. ونحن لا نعير هذا الكلام أي اهتمام."

-علي لاريجاني، سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي وكبير المفاوضين الإيرانيين في المسألة النووية، في مقابلة له مع صحيفة الغارديان، 21 آب 2006.

في النهاية، إنها إذاً مسألة ثقة. فما كانت إيران تقوم به في العام 2002 لم يكن مخالفاً للقانون، ومع ذلك فهي علّقت على الفور العمل في ناتانز ومواقع أخرى أثارت الشكوك في أنها كانت تخالف القوانين؛ تعليق طوعي دام ثلاث سنوات. لكن هذا لم يزل شكوك الولايات المتحدة وإسرائيل في نوايا إيران، فضغطتا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق في المسألة بشكل فائق العدوانية.

تخشى إسرائيل من أن يؤدي حصول دولة مسلمة في المنطقة على الأسلحة النووية إلى كسر الاحتكار الذي يسمح لإسرائيل بالتهديد ضمنياً باستخدامها ضد الدول المجاورة دون خوف من أي انتقام، ومن أن يهدد إسرائيل نفسها إذا ما سيطر على هذه الدولة المسلمة بعض الانتحاريين المهووسين. (ولهذا السبب تعتمد إسرائيل سياسة دائمة تصوِّر من خلالها أية دولة تملك طموحات نووية في المنطقة بأنها محكومة من قبل بعض الانتحاريين المهووسين). بعبارة أخرى، إن الردع في الشرق الأوسط يعمل باتجاه واحد منذ أربعين سنة، وهذه الميزة لا تريد إسرائيل أن تخسرها. وهذا ما يؤكده موشي سنيه، أحد الاستراتيجيين الإسرائيليين البارزين، حيث قال: "لا أريد أن تجري المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية تحت مظلة قنبلة نووية إيرانية". (أما أن تجري، دائماً، تحت مظلة مئات القنابل النووية الإسرائيلية فهذا لا يسبب له أي قلق).

الولايات المتحدة قلقة جزئياً على إسرائيل، وجزئياً أيضاً على حلفائها العرب في الخليج وما بعده، الذين لن يكونوا سعداء البتة بوجود قنبلة إيرانية في ظل افتقار العرب

لها، خاصة وأن الانشقاق العربي-الإيراني يبلغ من العمر قروناً طويلة، وجذور انعدام الثقة المتبادلة بينهما ضاربة عميقاً في الأرض. غير أن ذلك لا يمكن أن يُقارَن بغيمة سوء الظن التي تظلل العلاقات الإيرانية الأميركية منذ نحو خمسين سنة.

فالإيرانيون لم ينسوا ولم يغفروا دعم الولايات المتحدة لانقلاب العام 1953 الذي أعلن بداية ربع قرن من الاستبداد مارسه الشاه بحقهم، ولا تشجيعها لصدام حسين كي يغزو إيران في العام 1980 ولا المساعدة التي منحتها واشنطن للعراق خلال الحرب، ولا وضع إيران في محور الشر من قبل بوش في الخطاب الذي ألقاه في العام 2002. والولايات المتحدة لا يمكنها أن تغفر للإيرانيين إطاحتهم بالشاه؛ حليفها الأقرب في الشرق الأوسط، ولا احتجازهم للدبلوماسيين الأميركيين الذين كانوا يعملون في السفارة الأميركية في طهران لمدة خمسة عشر شهراً بعد الثورة مباشرة، ولا الطريقة التي دُفعت فيها القوات الأميركية للانسحاب من لبنان في العام 1983 بواسطة بعض الانتحاريين المدعومين من قبل إيران، ولا دعمها لحزب الله في لبنان حتى هذا اليوم. ومع أن واشنطن قبلت اعتذار الرئيس الليبي معمر القذافي على تنفيذ هجمات إرهابية ومحاولة الحصول على أسلحة نووية، وجلوس ليبيا على طاولة واحدة مع الكوريين الشماليين بعد اختبارهم للقنبلة النووية، إلا أنها تجد صعوبة بالغة في فعل الشيء ذاته مع إيران. وحدها كوبا تشترك مع إيران في مثل هذه العلاقة المَرَضية مع الولايات المتحدة، ربما لأن كلتا الحكومتين نجحتا بحق في تحدي واشنطن.

في أيار من العام 2003، أرسلت الحكومة الإيرانية - التي صُعقت من سهولة الغزو الأميركي للعراق والوصول المفاجئ للقوات المسلحة الأميركية إلى حدودها الغربية (مع وجود قوات أميركية أخرى مسبقاً على حدودها الشرقية مع أفغانستان)- رسالة إلى وزارة الخارجية الأميركية تقترح فيها تسوية شاملة لكل الخلافات بين البلدين. وصلت هذه الرسالة في 2 أيار من العام 2003، قبل وقت قصير من الاجتماع الذي جمع سفير إيران في الأمم المتحدة جواد ظريف، ونجم من نجوم المحافظين الجدد زلماي خليل زاد، الذي كان في ذلك الحين مديراً بارزاً في مجلس الأمن القومي، وهو الآن سفير الولايات

المتحدة في الأمم المتحدة. ووفقاً لرواية تريتا بارسي من مؤسسة كارنيجي، (أكملها تقرير غاريث بورتر في صحيفة ذا أميركان بروسبيكت وأكَّدها مسؤولون إيرانيون ومسؤولون أميركيون سابقون)، عرضت إيران بأن تتخذ إجراءات حاسمة ضد أي إرهابي (وخاصة إذا كان من القاعدة) على الأراضي الإيرانية"، مقابل تعاون الولايات المتحدة في ملاحقة *الإرهابيين المناهضين لإيران*؛ أي منظمة مجاهدي خلق. ومع أن إيران أصرت على حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية، إلا أنها قبلت بالخضوع إلى إجراءات تفتيشية أكثر صرامة من خلال الموافقة على كل البروتوكولات الإضافية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبذلك تمنح مفتشي الوكالة الدولية إمكانية الوصول إلى أية منشأة إيرانية يريدون دخولها بدون أي سابق إنذار، بما فيها تلك التي لم تصرِّح عنها إيران.

الأهم من ذلك هو أن إيران عرضت الانضمام إلى الأنظمة العربية المعتدلة في قبولها إعلان بيروت المنبثق عن اجتماع القمة العربية في العام 2002 الذي دعا للسلام مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967. حيث ستعمل على تحويل حزب الله إلى مجرد حزب سياسي ضمن لبنان، وتنهي أي مساعدة مادية للمجموعات الفلسطينية المعارضة (حماس، الجهاد الإسلامي... إلخ) من الأراضي الإيرانية. حتى أنها ستضغط على هذه المنظمات من أجل إيقاف أعمال العنف ضد المدنيين الإسرائيليين داخل حدود العام 1967. وكل ما على الولايات المتحدة أن تفعله بالمقابل هو تجديد العلاقات الدبلوماسية مع إيران وإنهاء العقوبات والاعتراف بالمصالح الأمنية الشرعية لإيران في المنطقة فيما يتعلق بالقدرة الدفاعية. حظي هذا العرض بموافقة كل من المرشد الأعلى علي خامنئي ورئيس إيران في ذلك الحين محمد خاتمي، وهما رئيسا السلطتين الدينية والسياسية في إيران. لكن إدارة بوش رفضت العرض الإيراني بنفس اللامبالاة التي أظهرتها حينما تجاهلت العرض اليائس الأخير لصدام حسين بالاعتراف بالقوات الأميركية في العراق، مع إمكانية وصول غير محدودة إلى مواقع أسلحة الدمار الشامل المشتبه بها، قبل بضعة أشهر فقط من الغزو. وهذا ما يؤكده تصريح جون بولتون، الذي

كان في ذلك الحين يشغل منصب نائب وزير الخارجية للأمن الدولي والحد من الأسلحة، حيث قال: "لسنا مهتمين بأية صفقة كبرى".

حدث هذا خلال المرحلة التي كان يشعر فيها المحافظون الجدد والقوميون المتطرفون المحيطون ببوش بقوة مطلقة، وكانت فيها إيران وسوريا التاليتين في قائمة الدول المستهدَفة. كانوا مقتنعين بأن النظام الإيراني يترنح وسوف يسقط عند أول دفعة قوية. ولهذا السبب ضغطت الولايات المتحدة على الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تجد دليلاً على أن هناك عملاً على تطوير أسلحة غير شرعية في إيران، فاتبعت الوكالة الدولية كل الخيوط المتعلقة بالمواقع السرية للأسلحة النووية التي قدمتها لها وكالات الاستخبارات الأميركية، لكنها لم تصل إلى أي شيء، حيث ذكرت الغارديان في 23 شباط من العام 2007 نقلاً عن لسان أحد الدبلوماسيين في المقر الرئيسي للوكالة الدولية في فيينا: "أعطونا ورقة فيها قائمة مواقع... ولكن لم تكن هناك أية إشارة على وجود أنشطة [نووية محظورة]". وفي تلك الأثناء، أصبح حق إيران بإنتاج دورة وقود نووي كاملة قضية قومية عامة ونقطة جذب في الحياة السياسية الإيرانية المحلية.

بحلول آب من العام 2005، تحوَّل الخوف من القوة الأميركية في طهران إلى إدراك بمأزق القوات الأميركية في العراق وبأن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للتورط في وضع مشابه في إيران. ولهذا طردت إيران مراقبي الوكالة الدولية، وأزالت الأختام التي كانت قد وضعت على منشآتها الخاصة بتخصيب اليورانيوم قبل ثلاثة أعوام، متحدية الولايات المتحدة، ضمناً، بأن تفعل أي شيء بخصوص هذا الأمر. وبما أنه لم تكن هناك أية إمكانية لدفع الوكالة الدولية للقيام بأي شيء ضد إيران - لأن العديد من الدول الأخرى الموقِّعة على المعاهدة الدولية والتي تقوم بتخصيب الوقود أيضاً، بما فيها دول قوية مثل البرازيل وكوريا الشمالية واليابان، كانت قلقة من أن يكون لفرض العقوبات لمجرد الاشتباه بأن عضواً ما يريد تطوير أسلحة نووية تبعات قانونية على برامج الطاقة النووية الخاصة بهم- أُحيلت القضية إلى مجلس الأمن الدولي، باقتراح من الولايات المتحدة. وفي تلك المرحلة، ارتكب الإيرانيون خطأً بالغاً بانتخابهم محمود أحمدي نجاد

رئيساً للبلاد.

كان أحمدي نجاد الحصان الأكثر سواداً بين المرشحين الرئاسيين الأحد عشر، فهو لم يشغل أي منصب أعلى من محافظ طهران. لكن عدم جاذبية منافسيه - بعد أن أبعد مجلس الأوصياء المرشحين الأكثر جاذبية من القائمة بالادعاء بأنهم لا يتمتعون بالمواصفات الإسلامية اللازمة- أوصلته إلى المرحلة النهائية مع المرشحيْن الأبرز في ذلك الانتخاب، وبعد ذلك ساعدته مقاربته الشعبية ومظهره المتواضع على تحقيق النصر المشهود. كان التصويت بالفعل تعبيراً عن احتجاج القرويين والفقراء المتدينين ضد فساد النخبة السياسية والدينية الذين يهيمنون على الجمهورية الإسلامية، وضد التراجع الملحوظ للقيم الإسلامية في عهد الرئيس السابق. لكن ما حصل عليه المقترعون هو محافظ متطرف ومتعصب ديني أحرج النظام الإيراني مراراً بثرثرته غير المنضبطة.

ارتكب أحمدي نجاد خطأه الأعظم في وقت مبكر من رئاسته (في تشرين الأول من العام 2005)، عندما كان يلقي خطاباً في مؤتمر طلابي بعنوان عالم بلا صهيونية، حيث اقتبس عن مؤسس الجمهورية الإسلامية قوله (بحسب الترجمة المنشورة في نيويورك تايمز): "قال إمامنا العزيز [يقصد آية الله الخميني] بأن الكيان الغاصب يجب أن يُمسَح عن الخارطة، وكان هذا تصريحاً حكيماً جداً". بالطبع، استُغل هذا الكلام على الفور من قبل إسرائيل وآخرين وفُسِّر على أنه تحريض على الإبادة الجماعية، وهو يُستخدَم منذ ذلك الحين كدليل على أن إيران نسخة طبق الأصل عن ألمانيا في زمن هتلر، وهي تطور أسلحة نووية من أجل القضاء على اليهود. ففي مؤتمر لجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية (لعلها أقوى جماعة ضغط سياسية في الولايات المتحدة) الذي عُقد في العام 2006، عُلِّقت شاشات ضخمة تعرض بالتناوب أحمدي نجاد وهو يقول جملته الشهيرة "يجب أن تُمسَح عن الخارطة" ومقطعاً لهتلر وهو يصرخ ويزبد. كانت الحملة فعالة إلى درجة أن ما يزيد عن نصف المراجع الخاصة بأحمدي نجاد التي رأيتها في الصحافة الدولية خلال بحثي، وعدداً كبيراً من تلك التي تشير مباشرة إلى البرنامج الإيراني المزعوم المتعلق بالأسلحة النووية، كانت تقتبس عنه جملته الشهيرة

هذه.

لكن الحقيقة مختلفة إلى حدٍّ ما، فقد سُجِّل خطاب أحمدي نجاد وترجمه الدكتور جوان كول، بروفيسور في تاريخ الشرق الأوسط وجنوب آسيا في جامعة ميشيغان، الذي يقدم هذه النسخة من العبارة المسيئة: "قال الإمام بأن هذا النظام الذي يحتل القدس لابد أن [يختفي من] صفحات الزمن". كان واضحاً تماماً من سياق الخطاب بأن أحمدي نجاد كان يدعو لإنهاء النظام الصهيوني في إسرائيل وليس القضاء على الشعب اليهودي، حيث أعطى أمثلة أخرى عن أنظمة، كانت تبدو بأنها لا تُقهَر، اختفت من صفحات الزمن، مثل النظام في الاتحاد السوفييتي ونظام صدام حسين في العراق ونظام الشاه في إيران نفسها. وفي كل واحدة من هذه الحالات، النظام هو الذي اختفى، وليس الشعب الذي كان يحكمه، واثنتان من هذه التحولات الجذرية لم تتطلب فعلاً عسكرياً بتاتاً. في الحقيقة، لم يدعُ أحمدي نجاد، ولا آية الله الخميني الذي اقتبس عنه جملته، في أي يوم للقضاء على يهود إسرائيل، ولم يقولا أبداً بأن نهاية النظام الصهيوني في إسرائيل كانت وشيكة، أو بأن إيران سوف يكون لها علاقة بالأمر. وفي محاولة لحصر الأضرار، شدد المرشد الأعلى، آية الله خامنئي، بعد شهر من ذلك الخطاب على أن اعتراض إيران كان على وجود دولة حصرية لليهود على أرض فلسطين، وليس على وجود اليهود في المنطقة:

> "قبل عدة عقود، ذكر الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الشخص الأكثر شعبية في العالم العربي آنذاك، في شعاراته بأن المصريين سوف يرمون المغتصبين اليهود لفلسطين في البحر. وبعد سنوات من ذلك، قال صدام حسين، الشخص الأقل شعبية في العالم العربي، بأنه سيحرق نصف الأراضي الفلسطينية (أي إسرائيل) بالنار. لكننا لا نوافق على أي من هذين التصريحين."
>
> "إننا نعتقد، وفقاً لمبادئنا الإسلامية، أنه من غير المنطقي ولا المعقول أن يُرمى اليهود في البحر أو تُحرَق أرض فلسطين بالنار... لقد اقترحنا أن

يُتاح لكل الفلسطينيين الأصليين، سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين أم يهوداً، المشاركة في استفتاء عام تحت أنظار العالم كله وأن يقرروا أي حكومة فلسطينية يريدون. وأية حكومة تنتج عن هذا الاستفتاء ستكون حكومة شرعية."

-آية الله علي خامنئي في خطاب له أمام مسؤولي الحكومة، 4 تشرين الثاني 2005.

إنه حل الدولة الواحدة المعروف، وفيه يملك كل الذين يعيشون ضمن حدود مستعمرة فلسطين البريطانية السابقة، بالإضافة إلى اللاجئين الذين أُخرجوا من هناك في العام 1948 وأحفادهم، الحق بالتصويت على مستقبل دولة واحدة في ذلك المكان (وبما أن الفلسطينيين العرب، إلى جانب اللاجئين، يفوقون اليهود عدداً فإنهم هم من سيقرر مستقبلها). وبدوره تبنّى أحمدي نجاد - بعد أن لجمه الناضجون- هذه الصيغة في حديثه لمجلة تايم: "يتمثل اقتراحنا في أن يعود اللاجئون الفلسطينيون (البالغ عددهم خمسة ملايين إنسان تقريباً) إلى أرضهم ومن ثم يُجري سكان تلك الدولة استفتاءً عاماً ويختارون من خلاله نظام الحكم الذي يشاؤون. إنها طريقة ديمقراطية ومحبَّذة".

لكن الأوان كان قد فات. إذ كما أُسيء عمداً استخدام التصريح الشهير للرئيس السوفييتي السابق نيكيتا خروتشيف في العام 1956، "إننا سندفنكم"، لعقود طويلة بعد ذلك من قبل صقور الغرب من أجل إثبات النوايا العدوانية للاتحاد السوفييتي (ما قاله خروتشيف فعلاً هو: "سواء أحببتم ذلك أم لا، فالتاريخ إلى جانبنا. إننا سندفنكم")، سيُستخدَم تصريح أحمدي نجاد لسنوات طويلة كدليل على أن إيران تريد الأسلحة النووية من أجل ارتكاب إبادة جماعية ضد إسرائيل. ومع أن ما يفكر فيه أحمدي نجاد ليس له أي أهمية فعلية في الواقع، بما أن الرئيس المنتخب في إيران لا يقرر سياستها النووية أو الخارجية (بحسب النظام الثنائي الغريب في إيران، هذان الحقلان من صلاحية المرشد الديني الأعلى، غير المنتخب، حصراً)، إلا أنه يبقى أفضل أسلحة إسرائيل في معركتها الإعلامية للتأثير على الرأي العام العالمي، وأعداء إيران يستخدمون هذا السلاح بشكل يومي تقريباً.

"لقد أفصح الرئيس الإيراني علناً عن رغبته بتدمير حليفتنا إسرائيل. لذا، عندما تبدؤون بالإصغاء إلى ما يقوله، وإلى رغبتهم بإنتاج أسلحة نووية، عندئذ ستبدؤون برؤية قضية ذات أهمية أمنية قومية كبرى."

-الرئيس جورج دبليو بوش، 10 آذار 2006.

"تهدد إيران صراحةً وعلناً بمسح إسرائيل عن الخارطة. فهل يمكنكم القول بأن هذا الأمر مشابه - عندما يتطلعون إلى امتلاك أسلحة نووية- لما تفعله أميركا وفرنسا و إسرائيل وروسيا؟"

-رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت
11 كانون الأول 2006.

انتُقد إيهود أولمرت بشدة في إسرائيل بسبب هذا التصريح، الذي يقارن فيه بين قوىً مسؤولة تملك أسلحة نووية مثل أميركا وفرنسا وإسرائيل وروسيا وبين إيران غير المسؤولة، لأنه من المفترض ألا يحيد المسؤولون الإسرائيليون عن مبدأ الغموض الاستراتيجي المعتمد الذي يقضي بألا يؤكدوا أو ينكروا امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية. (هناك خطأ آخر من نفس النوع ارتكبه نائب رئيس الوزراء شيمون بيريز في أيار من العام 2006 حين قال: "يجب أن يتذكر الرئيس الإيراني بأن إيران أيضاً يمكن أن تُمحى من الخارطة"). ولكن، ليس هناك أي شك بأن إيران خسرت معركة العلاقات العامة، ومعظم الفضل في ذلك يعود إلى أحمدي نجاد، وهذا سوف يؤدي إلى مواجهة سياسية مع المجتمع الدولي - أي الدول الغربية المتقدمة- وربما إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل و/أو الولايات المتحدة، إذا ما استمرت في سعيها لامتلاك القدرة على تخصيب اليورانيوم. وطهران لن تستطيع الآن إقناع معظم الغرباء بأن سعيها للسيطرة على معظم أطوار دورة الوقود النووي ليس مجرد غطاء لبرنامج يهدف إلى إنتاج أسلحة نووية. وقد يكون الغرباء على حق، رغم أنها قد تكون فعلاً تسعى للوصول إلى مرحلة *العتبة* في الوقت الحاضر. فإلى أين سيصل بنا هذا الوضع إذاً؟

إذا كانت الولايات المتحدة ستتصرف بما ينسجم وتهديداتها المتكررة بالهجوم على

إيران، فهذا يعني بأننا نتجه مباشرة صوب مواجهة عسكرية كارثية في الشرق الأوسط وأزمة اقتصادية عالمية، كما أوضحنا في الفصل الثالث. وإذا لم تهاجم إيران، فهنالك احتمالات عديدة أكثر تعقيداً ولكن أقل كارثية.

"يُتوقَّع بأن تكون حصيلة القتلى العسكريين في أول موجة من الهجمات على إيران بالآلاف... وعلى الأقل مئات القتلى المدنيين، وخاصة مع الحاجة لاستهداف الدعم التقني للبنية التحتية النووية والصاروخية، ولأن العديد من المصانع موجودة في مناطق مدنية... كل الهجمات الأولية ستحدث في وقت متزامن تقريباً، من أجل قتل أكبر عدد ممكن من الطواقم التقنية الماهرة، وبالتالي إلحاق أكبر ضرر ممكن على المدى الطويل."

-بول روجرز، "إيران: عواقب حرب"، هيئة باحثي أوكسفورد، شباط 2006.

]"إن مقدمات الهجوم على إيران] مشابهة تماماً لمقدمات الهجوم على العراق. إنهم يستخدمون نفس الخطوات الأولية: تشويه صورة الأشرار، ذريعة الدبلوماسية، الابتعاد عن المفاوضات، استخدام الوكلاء. إنها استعادة لتجربة العراق."

-فيليب جيرالدي، خبير سابق في مكافحة الإرهاب في السي آي أيه، اقتباس كريغ أنغر في مجلة فانيتي فير، آذار 2007.

إن النتيجة الاستراتيجية الرئيسة للغزو الأميركي للعراق هي أنه جعل من إيران قوة إقليمية كبرى جديدة، وهذا عكس ما كانت تشتهيه سفن واشنطن وحليفتها إسرائيل. فقد خلصت دراسة أجراها المعهد الملكي للشؤون الدولية في آب من العام 2006 إلى ما يلي: "لقد أزالت الولايات المتحدة، بمساعدة التحالف، الحكومتين المنافستين لإيران في المنطقة - طالبان في أفغانستان ونظام صدام حسين في العراق- وفشلت في استبدال أي منهما بمنظومات سياسية منسجمة ومستقرة". وأضافت الدراسة بأن النفوذ الإيراني في العراق اليوم أكبر من نفوذ الولايات المتحدة، وأن لإيران وجوداً هاماً في أفغانستان.

والطريقة المعقولة الوحيدة بالنسبة لواشنطن لقلب هذه النتيجة غير المتوقعة على المدى القصير تتمثل في إلحاق هزيمة عسكرية قاسية بإيران. فإذا هاجمت الولايات المتحدة إيران فعلاً، فإن تقليص قوتها المكتسبة حديثاً في المنطقة سيكون دافعها الأساسي.

في 23 كانون الأول من العام 2006، فرض مجلس الأمن بعض العقوبات على إيران لعصيانها أمراً سابقاً صادراً عن مجلس الأمن بإيقاف عمليات التخصيب؛ حظر على المواد والتكنولوجيا التي قد تساهم في برامج إيران النووية والصاروخية، وتجميد أصول بعض الشركات والأشخاص المتورطين في هذه البرنامج. وقد أيدت روسيا والصين هذا القرار، ولكن ليس بدافع الخوف من الأسلحة النووية الإيرانية، لأنهما تعلمان - بقدر ما تعلم واشنطن- بأنه ليس هناك تهديد وشيك من أي سلاح نووي إيراني. وهذا ما يؤكده المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، في حديثه لصحيفة فايننشال تايمز في 19 شباط 2007: "المعلومات الأميركية والبريطانية تشير إلى أن إيران ما تزال على بعد خمس إلى عشر سنوات من إنتاج سلاح نووي".

في الواقع، كان الروس والصينيون، وآخرون في مجلس الأمن، يحاولون تهدئة الولايات المتحدة وتجنب حدوث مواجهة عسكرية في الخليج، لكن هذا قد لا ينجح. إذ إن العديد من المصادر المطلعة تؤكد بأن الولايات المتحدة قد تهاجم إيران في كل الأحوال، وهناك خشية من أن تستخدم أسلحة نووية تكتيكية ضد المواقع المحصنة والمدفونة عميقاً تحت الأرض من برنامج التخصيب الإيراني. وعندما تعجَّب وزير الخارجية البريطاني السابق، جاك سترو، في نيسان 2006 قائلاً بأنه هذا الهجوم سوف يكون عملاً "جنونياً تماماً" - وفقد منصبه بعد شهر من هذا الكلام، ربما بسبب "قلة احترامه لأميركا"- ساد اعتقاد واسع في بريطانيا بأنه لم يقل ذلك إلا بعد سماعه بأن الهجمات النووية سوف تحدث فعلاً.

إن ميزانية الدفاع الأميركية أكبر من ميزانية إيران بأكثر من مائة ضعف، لكن الاقتصاد المتدني التكاليف يعني بأن إيران يمكنها تحمل نفقات الكثير من الجنود (475,000 جندي نظامي وحرس ثوري)، ولهذا السبب فإن الغزو البري الواسع ليس

مطروحاً كخيار بالنسبة للولايات المتحدة. ولكن، بالمقابل، إن معظم الدفاعات الجوية الإيرانية غير قادرة على مجاراة الإلكترونيات الأميركية المتقدمة، أي أنه بوسع الولايات المتحدة أن تقصف أين ومتى وكيفما تشاء. (120 قاذفة فقط من طراز B52 وB1 وB2 قادرة على إصابة 5,000 هدف في مهمة واحدة - سيطال القصف البنية التحتية العسكرية والسياسية والاقتصادية (باستثناء النفط) بالإضافة إلى المواقع النووية- أي أن الأضرار التي سيسببها يوم واحد من القصف أكبر مما ستصلحه إيران في سنة كاملة). ورغم الوجود الكثيف لقواتها في العراق، إلا أن الولايات المتحدة ما تزال تملك ما يكفي من القوات الخاصة والفرق البرية الأخرى للسيطرة على حقول النفط الساحلية. كما أن هناك تقارير تشير إلى أن العملاء الأميركيين يبحثون منذ مدة عن حلفاء بين الأقليات الأذرية، والكردية، والعربية، والتركمانية، والبالوشية التي تعيش في المناطق الحدودية لإيران.

مع ذلك، ليست هناك طريقة واضحة تسمح للولايات المتحدة بتحقيق نصر فعلي مالم تطلق الهجمات الأميركية ثورة ضد النظام الحالي في إيران (كما يأمل البعض بشدة في واشنطن)، وليس موجة من الحماسة الوطنية. إذ إن استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد الأهداف المحصنة لن يرغم الإيرانيين على الاستسلام (رغم أن عواقبه ستكون خطيرة جداً على سلامة العالم على المدى البعيد). بالفعل، فقد قال ريتشارد كلارك، الذي خدم كمستشار في مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض في ثلاث إدارات، للنيويورك تايمز في 16 نيسان 2006 بأن إدارة كلينتون فكّرت في القيام بحملة قصف على إيران في التسعينيات، ولكن "بعد نقاش طويل، لم يتمكن كبار الضباط في الجيش من تصور طريقة تنهي الأمور لصالح الولايات المتحدة". في الواقع، والأوضاع لم تتغير، وليس هناك خيارات عسكرية جيدة أمام الولايات المتحدة.

وخاصة بالنسبة للبحرية الأميركية، إذ من الممكن أن تفقد عدداً كبيراً من السفن في المياه الضحلة الضيقة نسبياً للخليج العربي إذا ما حاولت إبقاءه مفتوحاً لحركة ناقلات النفط، لأن الميدان العسكري الوحيد الذي تجاري فيه التكنولوجيا الإيرانية (أو بالأحرى

التكنولوجيا الروسية التي اشترتها إيران) نظيرتها الأميركية هي الصواريخ البعيدة المدى التي تسير فوق سطح البحر. (لقد تسبب صاروخ مشابه - لعل إيران هي التي منحته لحزب الله- بصدمة موجعة للبحرية الإسرائيلية خلال حرب تموز الأخيرة في لبنان). ويجب أن تتوقع القوات الأميركية في كل من أفغانستان والعراق مشاكل كثيرة إذا ساعدت إيران قوى المقاومة المحلية، إذ بإمكان الميليشيات الشيعية في الجنوب ببساطة أن تغلق الطرق العامة القليلة التي تأتي عبرها الإمدادات الأميركية من قواعد الإمداد في الكويت، وبذلك ستُفصَل القوات الأميركية الموجودة في وسط وشمال العراق كلياً.

لكن، دعونا نترك هذه الحماقة ولنفكر في النتائج المحتملة إذا ما قررت الولايات المتحدة وإسرائيل عدم مهاجمة إيران. هل ستجتاح إيران الخليج؟ هل ستحاول قلب الأنظمة العربية في الجنوب من الداخل؟ هل ستضم العراق، أو معظمه على الأقل؟ هل ستهاجم إسرائيل؟

إن قيام إيران باجتياح الأراضي العراقية، دع عنك البلدان الأبعد، أمر بعيد الاحتمال تماماً. فالإيرانيون الذين شهدوا الصعوبات التي واجهها الأميركيون خلال احتلالهم العراق لن يرغبوا بتكرار التجربة، فضلاً عن أن القوات المسلحة الإيرانية تفتقر إلى القدرة اللوجستية اللازمة لدعم قوة ضخمة في أي مكان أبعد من حدودها، فهي ليست قوات عصرية متطورة، رغم أنها قد تكون فعالة جداً في العمليات الدفاعية.

بالنسبة لقلب الأنظمة وزعزعة الاستقرار، بواسطة الأقليات الشيعية المحرومة والفقيرة التي تعيش في معظم الدول العربية الواقعة على الشواطئ الجنوبية والغربية للخليج، فمن المؤكد أنها أداة متاحة بيد الحكومة الإيرانية، وقد تكون فعالة جداً في بعض الحالات؛ لكن هذه الأداة كانت موجود دائماً ولم تستخدمها إيران في الماضي. ولماذا تريد إيران زعزعة استقرار جيرانها أساساً، طالما أنها لن تستطيع استيعاب تلك الدولة الناطقة بالعربية ذات الأغلبية السنية. المهم بالنسبة لإيران هو ألا يصل الإسلاميون السنة المتطرفون إلى السلطة في تلك البلدان، لأنهم أسوأ أعداء الشيعة، لذا فإن أفضل خيار لديها هو التعاون مع الأنظمة القائمة حالياً على أن تحثها بشكل ودي على التخلص

من الوجود العسكري الأميركي على أراضيها.

وايران حتماً لن تضم العراق، لأنها تملك مسبقاً ما يكفي من العرب المتململين في مقاطعة خوزستان - ولن يرحب العراقيون الشيعة أنفسهم بهذا الاقتراح، فيما لو طُرح. لكن الحدود العربية الوحيدة التي تواجه خطر التغيير تقع على الجبهتين الغربية والجنوبية للعراق.

وهل ستهاجم إيران إسرائيل؟ بالتأكيد ليس قبل أن تحصل على الأسلحة النووية، الأمر الذي قد يحدث خلال خمس سنوات أو عشر سنوات، أو ربما لن يحدث أبداً، لأنه لا توجد حدود مشتركة كي تخوض حرباً برية مع إسرائيل. وحتى لو فرضنا أنها أصبحت تمتلك أسلحة نووية من صنعها، فإن أية حكومة إيرانية تمتلك ذرة من العقل لن تفكر في مهاجمة إسرائيل بسبب الترسانة النووية الهائلة التي تملكها. في الحقيقة، إن النتيجة السلبية الأساسية لامتلاك إيران الأسلحة النووية سوف تتجلى في دفع الدول العربية الكبرى إلى امتلاكها. بل والدول الصغيرة أيضاً، فقد أعلنت الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي في كانون الثاني من العام 2006 عن برنامج مشترك لتطوير الطاقة النووية. وإذا كانت هذه الدول مهتمة فعلاً بالطاقة النووية، فإن ذلك سيجعل حجة إيران أكثر إقناعاً، لأن الدول المذكورة تملك أعلى معدلات الإنتاج النفطي بالنسبة لعدد السكان في العالم. وإذا كانت تريد أيضاً الحصول على ضمانة ما في وجه الأسلحة النووية الإيرانية المحتملة، في هذا النموذج المتسلسل من الانتشار النووي (باكستان حصلت على الأسلحة النووية بسبب الهند، وإيران تسعى إليها خوفاً من أسلحة باكستان، ودول الخليج تسعى إليها خوفاً من إيران) فإن هذه الدول ستواجه في نهاية المطاف أزمة خطيرة، لأن الدولة التي ستصاب بالذعر إن أصبحت هذه الدول نووية ليست إيران بل إسرائيل.

يمكننا القول إن إيران- رغم خطابها الثوري- دولة وضع راهن بشكل عام، وعلى الأخص في سياستها الخارجية، ومهما كان أثر الحماسة الثورية لأحمدي نجاد على المشهد السياسي اليوم، فهو على الأرجح سيذهب معه. وهذا قد لا يطول كثيراً، رغم أن

فترته الرئاسية تنتهي في العام 2009، لأن أعضاء البرلمان - بما فيهم حلفاؤه شخصياً- يتحدثون اليوم عن محاكمته، فضلاً عن أن القائد الأعلى يمكن أن يقيله في أي وقت. فقد أظهر نجاد قدراً كبيراً من اللامسؤولية في الشؤون الداخلية، بقدر ما أظهرته تصريحاته حول القضايا الدولية، كما أن الاقتصاد الإيراني يتهاوى بالرغم من الزيادة الكبيرة في العوائد النفطية (بفضل ارتفاع الأسعار).

إيران اليوم دولة مختلفة تماماً عما كانت عليه في بداية الثورة في العام 1979. ففي ذلك الحين كانت نسبة الأمية فيها تزيد عن 50 بالمائة وكان ثلثا السكان تقريباً قرويين. أما اليوم فقد أصبحت نسبة الأمية فيها لا تتعدى 20 بالمائة، رغم أن عدد سكانها تضاعف تقريباً (70 مليوناً) وأصبح غالبيتهم يعيشون في المدن. ومع أن الشباب الإيراني في العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهم اليوم أقل نشاطاً سياسياً مما كان عليه أباؤهم، إلا أنهم يتوقعون مستوى معيشياً لائقاً، ويصبحون غاضبين إن لم توفر لهم الدولة هذا المستوى من المعيشة. إن التزام أحمدي نجاد "بوضع الثروة النفطية على موائد الفقراء" من خلال تقديم إعانات حكومية مباشرة - من مساعدة المناطق الفقيرة، إلى قروض السكن للمتزوجين حديثاً- رفع الإنفاق الحكومي بنسبة 21 بالمائة في العام 2006، وتسبب بموجة تضخم حادة مما أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للجميع عملياً (ارتفعت أسعار المواد الغذائية في إيران بشكل كبير في العام 2006، وزادت أسعار المنازل والإيجار في طهران بنسبة 50 بالمائة في النصف الأخير فقط من السنة). وفي نفس الوقت، أدت تصريحاته غير المسؤولة حول إسرائيل إلى تسهيل مهمة الولايات المتحدة في استصدار عقوبات اقتصادية من الأمم المتحدة بحق إيران، وإقناع الشركاء التجاريين الأوروبيين واليابانيين لإيران (ليس هناك تقريباً أي تعامل تجاري بين الولايات المتحدة وإيران) بتقليص تعاملاتهم مع النظام الإيراني. وهكذا توقفت الاعتمادات الأجنبية وتقلصت التجارة الخارجية ولم تتحسن نسبة البطالة في إيران (الرقم الرسمي هو 12 بالمائة عندما استلم أحمدي نجاد منصبه، لكنه في الواقع أعلى من ذلك بكثير). بكلمات أخرى، إن رئاسته تعاني من مشكلة عويصة، والهجوم الأميركي على إيران واحد

من أشياء قليلة يمكن أن تنقذه.

الصورة الاقتصادية الأوسع في إيران ليست أقل سوداوية. ففي العام 1974، كانت إيران تنتج 6.1 مليون برميل في اليوم، لكنها اليوم تنتج 3.9 برميل في اليوم فقط (بفضل عقود من انخفاض الاستثمار الإجمالي). وفي أيلول من العام 2006، صرَّح وزير النفط كاظم وزيري حماني بأن إنتاج النفط سينخفض بنسبة 13 بالمائة في العام ما لم يتم ضخّ استثمارات جديدة، لكن القليل منها سيأتي من الخارج في الظروف الحالية. واليوم، تملك الدولة أو تتحكم بثمانين بالمائة من الاقتصاد الإيراني، الذي يتعرض لنهب مزمن من قبل النخبة الفاسدة التي ضمنت لنفسها مواقع مؤثرة في مختلف مؤسسات هذا الاقتصاد (لا يُعتقَد بأن المرشد الأعلى علي خامنئي متورط في هذا الفساد). بيد أن معظم هؤلاء الناس سيتّحدون خلف النظام الحالي إن تعرضت إيران لهجوم، لأن الإيرانيين إذا كانوا يتمتعون بصفة مميزة فهي الوطنية بكل تأكيد، أما إذا تُركوا لوسائلهم الخاصة فمن المحتمل أنهم سيجدون الوقت المناسب لإرغامه على التغيير.

لعل هناك الوقت الكافي لذلك، لأن الموارد التكنولوجيا الإيرانية ثانوية جداً بالنسبة لمهمة امتلاك دورة وقود نووي كاملة، وهي ستكون بالغة الصعوبة بدون مساعدة أجنبية. وسواء أكانت الغاية النهائية هي الحصول على الوقود لتشغيل مفاعلات الطاقة النووية أم المواد الانشطارية التي تُستخدَم في مراحل أكثر تقدماً، فإن أجهزة الطرد المركزي فائقة السرعة المستخدمة في تخصيب اليورانيوم تتطلب نوعاً خاصاً من الفولاذ "maraging steel" قادراً على مقاومة ضغط ودرجات حرارة عالية، ومنتجات ليفية صناعية خاصة "carbon fiber" لا تستطيع إيران إنتاجها إلا بكميات ضئيلة؛ بالتأكيد غير كافية لثلاثة آلاف جهاز طرد مركزي تخطط حالياً لتنصيبها في ناتانز. وإضافة إلى ذلك، تواجه إيران مشكلة كبيرة في صنع دعامات عالية الجودة تحتاج إليها "الأجزاء الدوارة فائقة السرعة" في أجهزة الطرد المركزي، بعد أن خسرت مصادرها الأجنبية في ماليزيا في العام 2005. ومع أن إيران ستحل كل هذه المشاكل في النهاية، إلا أن ذلك سوف يتطلب وقتاً طويلاً نسبياً.

يصف روجر ستيرن من جامعة جون هوبكنز في بالتيمور الوضع في إيران بأحسن ما يمكن من وصف: "يقوم الملالي في إيران بعمل ممتاز في تدمير الاقتصاد الإيراني. وينبغي أن يُترَكوا وشأنهم حتى ينتهوا من عملهم. إن مهاجمة إيران سوف تسمح للنظام بالإفلات من مسؤوليته في الكارثة الاقتصادية التي صنعها... ولهذه الأسباب، إن أفضل سياسة يمكن تبنِّيها تجاه إيران هي عدم القيام بأي شيء على الإطلاق". (هيرالد تريبيون، 8 كانون الثاني 2007)

كانت يمكن أن تكون نصيحة جيدة للعراق أيضاً.

الفصل السابع
ليس الهلال الشيعي،
بل المحاربون السلفيون

"كلنا نقول: أيتها الولايات المتحدة، إننا لا نعتقد بأن هذه فكرة حسنة".

-ملك الأردن عبد الله الثاني، تموز من العام 2002.

قبل أن تغزو الولايات المتحدة العراق، كان أعظم ما يخشاه أصدقاؤها والمعتمدون عليها في العالم العربي هو أن تؤدي صور الأميركيين وهم يقتلون العرب، ويعتقلونهم، ويحكمونهم إلى نتائج كارثية في ممالكهم وجمهورياتهم بالذات، حيث الناس غاضبون سلفاً من سياسات حكَّامهم المناصرة للولايات المتحدة. لكن الخطر في تلك المرحلة كان يُعتبر خطراً سنياً محلياً صرفاً، لأن كل الأنظمة العربية كانت، وما تزال، تواجه نوعاً ما من الحركات الإسلامية (السنية) المعارِضة، والخطر المتوقع هو أن يدفع الغزو الأميركي للعراق الناس إلى أحضان تلك الحركات. أي أن ما كان يتصوره أسامة بن لادن كنتيجة للغزو الأميركي لأفغانستان هو بالضبط ما كان الحكام العرب يتوقعونه من الغزو الأميركي للعراق. غير أن بعض القادة العرب بدَّلوا رأيهم اليوم فيما يبدو، حيث إنهم باتوا يتحدثون عن أخطار الهلال الشيعي بدلاً من الخطر السني. (يبدو أن ملك الأردن عبد الله هو صاحب هذه العبارة).

"معظم الشيعة موالون لإيران لا للدول التي يعيشون فيها."

-الرئيس المصري حسني مبارك، 2006.

"إن لم تأتِ الدول العربية لنجدتنا، فإنها ستجد [إيران] على بواباتها. من أجل صالح المجتمع الإسلامي في كل أنحاء العالم، يجب أن يتم القضاء على الوحش في العراق."

-محمد بشار الفايدي، المتحدث باسم هيئة علماء المسلمين

[السنة] في العراق، مجلة تايم، 22 شباط من العام 2007.

اضطر الرئيس مبارك إلى سحب تعليقه، مدعياً بأنه كان يتحدث فقط عن الولاءات الدينية للشيعة وليس عن ولاءاتهم الوطنية، وذلك بعد عاصفة من الاحتجاج اجتاحت العالم العربي كله. لقد أصبح الخوف من التوسع الشيعي حديث الساعة في العالم العربي السني، والعرب السنة في العراق، وأمثال الفايدي، يستغلونه بدون أي وازع. وحتى قادة الدول التي لا تملك أقليات شيعية ذات أهمية تُذكر باتوا يرددون هذه اللازمة، مثل ملك الأردن عبد الله الثاني الذي حذَّر في بداية العام 2005 أنه من "مصلحة إيران الشخصية أن تكون هناك جمهورية إسلامية [شيعية] في العراق. وإذا حصل ذلك، فإننا سنفتح على أنفسنا مجموعة جديدة من المشاكل لن تقتصر على حدود العراق".

مرة أخرى كان هناك ردّ فعل مدوي كان المبادر إليها الصحفي اللبناني جوزيف سماحة، رئيس تحرير جريدة "الأخبار" اللبنانية حتى وفاته في بداية العام 2007، حيث قال: "عبد الله هو أول مسؤول سياسي عربي يستخدم هذه اللغة، المباشرة، والخطيرة ويحرِّض علناً ضد أبناء مذهب من مواطني دول الخليج والمشرق ويحذر من تحولهم إلى طابور خامس ضد الأكثرية". لكنها ليست فقط لغة خطيرة؛ إنها ببساطة غير منطقية".

فباستثناء العراق والبحرين - تبلغ نسبة الشيعة فيهما نحو 60 بالمائة- ليست ثمة دول عربية تملك أغلبية شيعية. في الحقيقة، هناك استثناء آخر، ألا وهو لبنان (الذي تتقارب فيه نسبة الشيعة إلى السنة حيث تبلغ نحو 35 إلى 40 بالمائة، إذا تجرأت الحكومة على إجراء إحصاء للسكان)، ولكن فيما عدا ذلك لا يوجد بلد عربي يحوي من الشيعة أكثر من 10 بالمائة من عدد السكان فيه. ورغم أن معظم الشيعة في البلدان العربية يشغلون الدرجات الدنيا في السلم الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنه سيكون من قبيل المبالغة أن ندعوهم بالأقلية المضطهدة. ورغم أن هناك دائماً رجال دين سنَّة يصفون الشيعة بالكفار (والعكس صحيح أيضاً)، لكن العلاقات الشخصية والسياسية والتجارية الوثيقة بين السنة والشيعة أمر مألوف في أي مكان تتواجد فيه هاتان الطائفتان في العالم العربي. فكيف أصبح الشيعة طابوراً خامساً هكذا فجأة؟ وكيف يمكنهم أن يشكلوا تهديداً خطيراً

للنظام القائم في العالم العربي، بالنظر إلى أعدادهم وفقرهم النسبي؟

في الحقيقة، إنهم لا يشكلون أي تهديد على الإطلاق. لقد أصبح العراق أول دولة يحكمها الشيعة (الذين وصلوا إلى السلطة بشكل ديمقراطي لا غبار عليه، بفضل الغزو الأميركي بالطبع) في العالم العربي منذ سقوط الدولة الفاطمية في مصر قبل أكثر من ثمانية قرون، ولعل هذا يفسر الهوس المفاجئ *بالتهديد الشيعي*. صحيح أن التأثير المادي الوحيد لهذا التحول حتى الآن على بقية الدول العربية تمثَّل في وصول ما يزيد عن مليون لاجئ سني عراقي إلى كل من سوريا والأردن، لكن أهميته من الناحية السيكولوجية أكبر بكثير. فالعراق، الذي كان منذ قرون طويلة الحصن السني المنيع في وجه سطوة بلاد فارس الشيعية، أصبح (على الأقل في أذهان الكثيرين من العرب) أول موطئ قدم للقوة الإيرانية التوسعية في العالم العربي.

إن الخط الذي تلتقي عنده الجبال الفارسية مع سهل بلاد ما بين النهرين هو الحدّ الفاصل بين إمبراطوريتين متنافستين وهو مسرح متكرر للحرب منذ أربعة آلاف سنة. وما تزال إيران - التي تحوي من البشر ما يعادل تقريباً مجموع سكان دول المشرق العربي - تلقي بظلال هائلة على الهلال الخصيب والجزيرة العربية، ومنذ أن تحولت الإمبراطورية الفارسية إلى المذهب الشيعي في عهد السلالة الصفوية في بداية القرن السادس عشر اكتسب العداء المزمن بُعداً دينياً أيضاً. (غالباً ما يشير مقاتلو المقاومة السنية في العراق اليوم إلى مواطنيهم الشيعة بالصفويين).

لكن القوات الإيرانية ليست موجودة في العراق بالرغم من وجود تضامن شيعي وافر بين بغداد وطهران في هذه الأيام، ومن غير المحتمل أن يحدث هذا في المستقبل. فشيعة العراق ليسوا بحاجة إلى الجيش الإيراني ليساعدهم في الحفاظ على سيطرتهم على وسط وجنوب العراق، بما فيها معظم بغداد، ومن المستبعد أن تكون أية حكومة عراقية يسيطر عليها الشيعة في المستقبل خاضعة لطهران. ذلك أن معظم الشيعة العراقيين يبقون عرَباً، بل عراقيين على وجه الخصوص، كما يُظهر ذلك جلياً النفوذ الكبير لمقتدى الصدر بين الشيعة في العراق.

ومن المستبعد أيضاً أن تطلب أية حكومة عراقية مستقبلية قوات إيرانية لمساعدتها في قمع المقاومة السنية في غرب العراق، أو أن توافق طهران على هذا الطلب. (قد تدخل قوات إيرانية إلى كردستان العراق في مرحلة ما، إذا أساء الأكراد التصرف، لكن هذه المنطقة لا تحظى بأهمية كبرى بالنسبة لجيران العراق من العرب). باختصار، إن فكرة الخطر العسكري الإيراني على العالم العربي تبدو خيالية إلى حدٍّ بعيد.

بغض النظر عن حقيقة أن التصرفات الأميركية هي التي أوجدت الخطر الإيراني/ الشيعي المزعوم على العالم العربي، تحاول الدبلوماسية الأميركية اليوم استخدام هذا التهديد كدافع لبناء نوع من التحالف بين ما يمكن أن نسميه دول المواجَهة العربية. يبدو أن الاحتواء ما يزال الفكرة المفضلة لدى أولئك الذين يعتقدون بأن العالم ما يزال مكاناً محدداً بحدود واضحة حيث يكون "الخطوط المواجهة" معنىً ما، غير أن واشنطن لا تحقق الكثير من النجاح مع هذه النكتة المبتذلة. فقد صرَّحت كل من قطر (التي تُعتبر المقر الرئيس للعمليات الأميركية في الشرق الأوسط وتضم 6,500 جندي أميركي) والإمارات المتحدة (التي تحوي 1,300 جندي أميركي) في آذار من العام 2007 بأنهما لن تسمحا باستخدام أراضيهما للهجوم على إيران.

في نفس الشهر، دعا مجلس التعاون الخليجي كل أعضائه للقيام بالأمر ذاته، لاعتبارات منطقية جداً من وجهة نظرهم. وعلاوة على ذلك، كل الدول العربية الخليجية الست تقع ضمن مرمى الصواريخ الإيرانية، وكلها سوف تشهد توقف صادراتها النفطية ولمدة غير محددة إذا ما دفع الهجوم الأميركي إيران إلى إغلاق الخليج أمام حركة الشحن، ولهذا السبب فمن المنطقي أن تكون حماستها تجاه مثل هذا التصرف محدودة.

وحتى في السيناريو غير الكارثي، أي عندما لا تقدم الولايات المتحدة على مهاجمة إيران، لن يكون هناك أي خطر من طابور خامس شيعي مزعوم في أية دولة عربية. بالطبع، لقد تجاوز العراق هذا التهديد منذ مدة، لأنه أصبح الآن مجتمعاً ذا أغلبية شيعية تحكمه حكومة ذات أغلبية شيعية. ولكن، تبقى هناك دولتان عربيتان وحيدتان تحويان نسبة كبيرة حقاً من السكان الشيعة، ألا وهما البحرين ولبنان.

في البحرين الصغيرة - التي حكمتها إيران ذات يوم- أغلبية شيعية منذ قرون طويلة. فعلى الرغم من أنها تضم (مثل العديد من الدول الصغيرة الأخرى في الخليج) نسبة كبيرة من الأجانب بين سكانها البالغ عددهم 700 ألف نسمة، إلا أن ثلثي سكانها عرب، و60 بالمائة من العرب شيعة. في العام 1981، أقدم شيعة البحرين، الذين ألهمتهم أفكار الثورة الإيرانية، على محاولة إنقلابية فاشلة. وفي منتصف التسعينيات، شهدت البحرين احتجاجات دموية طويلة طالب فيها الأصوليون الشيعة بإصلاحات سياسية واقتصادية - أشعل فتيلها اشتراك امرأة في حدث رياضي- أدت إلى سقوط 40 قتيلاً. لكن الملك الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الذي تولى الحكم في العام 1999، قرر عودة الحياة البرلمانية من جديد، ومنح النساء حق التصويت، وأطلق كل السجناء السياسيين، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة في البحرين نشاطاً طبيعياً إلى حدٍّ ما.

أما بالنسبة للحالة اللبنانية، ففي الواقع الوضع أكثر تعقيداً، رغم أن الشيعة فيه لا يشكلون سوى 35 إلى 40 بالمائة من عدد سكانه. (لم يُجرَ إحصاء سكاني في لبنان منذ العام 1932، والسبب الرئيس في ذلك هو أن أي إحصاء جديد سوف يجبر الطوائف اللبنانية الأخرى على الاعتراف بالنمو السريع نسبياً للشيعة وبالتالي على إعادة توزيع السلطة السياسية بين الطوائف اللبنانية وفقاً لذلك). لكن الحزب الشيعي المهيمن في لبنان، حزب الله، هو تنظيم عسكري وسياسي في آن واحد، بل وبالغ الكفاءة أيضاً. فقد واجه طوال عقدين الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان (حيث يعيش معظم الشيعة) وألحق بالجيش الإسرائيلي الكثير من الإصابات على مر السنين إلى أن أرغمه على الانسحاب أخيراً في العام 2000. وواجه حزب الله الجيش الإسرائيلي مرة أخرى في حرب تموز 2006 دون أن يتمكن الإسرائيليون من حسم النتيجة لصالحهم. أما بالنسبة للفكرة (نوقشت كثيراً بعد حرب تموز) التي تقول بأن سلاح حزب الله سيُنزَع إما بواسطة قوات الأمم المتحدة البالغ عددها 10,000 جندي، والتي تتمركز الآن في جنوب لبنان، أو الجيش اللبناني نفسه، فهي فكرة مضحكة بكل بساطة. فالقوات الأممية - غالبيتها أوروبية- لم توقَّع من أجل القيام بحرب على حزب الله، والجيش اللبناني لن يقدم على هذا

العمل حتماً لأن نسبة جنوده الشيعة عالية.

إضافة إلى الانقسامات الحادة التي تشق صفوف مجتمعه، يعاني لبنان من لعنة وجود إسرائيل على حدوده الجنوبية، ووجود سوريا، التي يبلغ عدد سكانها أربعة أضعاف عدد سكانه، على حدوده الشرقية. فالنظام في دمشق لم يتخلَّ كلياً عن مطالبته بحقه في كامل لبنان، الذي اقتُطع من ولاية دمشق العثمانية بواسطة المستعمرين الفرنسيين في العام 1926 بسبب ولاء الأقلية المسيحية الكبيرة في لبنان لفرنسا، ما منحها سيطرة أقوى على الساحل الشرقي للبحر المتوسط. لكن اهتمام النظام السوري بلبنان له أسباب استراتيجية أيضاً: ماتزال سوريا رسمياً في حالة حرب مع إسرائيل رغم أن مصر والأردن عقدتا معاهدتي سلام معها منذ وقت طويل (بعكس هاتين الدولتين، لم تستطع سوريا التوصل إلى اتفاق مشابه مع إسرائيل تسترجع من خلاله أرضها المحتلة). ومنذ أربعين سنة، تنتشر الدبابات الإسرائيلية على مرتفعات الجولان المحتلة، التي كانت سابقاً أرضاً سورية، على بعد 75 كم فقط عن دمشق، الأمر الذي جعل النظام السوري يتصور بأنه إذا استطاع أن يُبقي جزءاً من جيشه في لبنان، القريب نسبياً من أجزاء كثيفة السكان من إسرائيل، فإن ذلك سوف يساعد على إيجاد حالة من التوازن الاستراتيجي بين الطرفين. والحرب الأهلية اللبنانية (1990-1975) هي التي منحت دمشق هذه الفرصة.

ففي العام 1976، حصل النظام السوري على تأييد الجامعة العربية لإرسال قوات حفظ سلام سورية إلى لبنان، لكنهم فيما يبدو نسوا أن يعودوا إلى بلدهم ثانية بعد انتهاء الحرب الأهلية في العام 1990. في الحقيقة، لقد سيطرت دمشق على الحياة السياسية في لبنان طوال ثلاثين عاماً كي تضمن عدم مطالبتها بالانسحاب، فأصابت الديمقراطية اللبنانية بالشلل، وفي نهاية المطاف أصبح حزب الله الحليف المحلي الأساسي لسوريا في هذه اللعبة.

كانت دمشق تقدر حزب الله كثيراً لأنه كان يسبب إزعاجاً عظيماً لإسرائيل، فيما كان حزب الله يستفيد من حليفه السوري في دفع قضية الأقلية الشيعية في لبنان. لكن

اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط من العام 2005 أخلَّ بهذا التوازن المتقلقل الطويل الأمد.

ساد اعتقاد واسع في لبنان بأن المخابرات السورية هي التي نظمت عملية اغتيال الحريري لأنه كان يعارض وجود القوات السورية في لبنان، وأدت تعبئة الرأي العام السني والدرزي والمسيحي ضد سوريا - تجلَّت في احتجاجات جماهيرية سلمية في بيروت أطلقت عليها إدارة بوش اسم ثورة الأرز- إلى انسحاب كامل للقوات السورية من لبنان. وفي انتخابات أيار 2005 - الأكثر حرية منذ عقود- انتخب اللبنانيون برلماناً يؤيد أعضاؤه السنة والدروز والمسيحيون لبناناً متحرراً من الهيمنة السورية، في حين أن الشيعة كانوا يؤيدون بشدة الارتباط مع سوريا ومواجهة إسرائيل. في الحقيقة، كان يمكن للانسحاب السوري أن يمثل نقطة تحول في تاريخ الصراع الداخلي اللبناني المرير المتخلَّل بهجمات إسرائيلية متكررة، لو أن الإسرائيليين تركوه وشأنه، لكن هذا لم يحدث. حيث أدت الهجمات الجوية الإسرائيلية الهائلة في حرب تموز 2006 إلى إرجاع البلد عشر سنوات على الأقل (كان الأولى بها أن تُستغَّل في إعادة البناء) ووضعته على حافة الحرب الأهلية من جديد.

مع أن حزب الله هو الذي هاجم القوات الإسرائيلية ووفَّر الذريعة للهجوم الإسرائيلي، إلا أن الإسرائيليين كانوا يخططون منذ وقت طويل لهذه الحرب - بموافقة الولايات المتحدة بالطبع- لكنهم كانوا ينتظرون استفزازاً ما للبدء بحملة شاملة لتدمير حزب الله.

> **"قلنا للإسرائيليين، 'اسمعوا يا شباب، إذا كنتم مضطرين لفعل ذلك، فنحن وراءكم إلى النهاية. لكننا نعتقد بأنكم يجب أن تستعجلوا قدر الإمكان."**
>
> "كلما انتظرتم أكثر، كلما قصُر الوقت الذي نحتاجه لإنجاز التقديرات والخطط المتعلقة بإيران قبل أن يغادر بوش منصبه."
>
> *-ضابط استخبارات أميركي سابق، اقتباس سيمور هيرش في مقالة له بعنوان "مراقبة لبنان"، ذا نيويوركر، 21 آب 2006.*

لعل سيمور هيرش يملك أفضل المصادر على الإطلاق من بين كل الصحفيين المحققين

في الولايات المتحدة الذين يعملون في ميدان الشؤون الدولية (منذ أول قصة كبيرة له، الكشف عن مجزرة ماي لي في فيتنام في العام 1969، وصولاً إلى السياسة الأميركية في الشرق الأوسط اليوم، يؤسس هيرش معيار الصناعة على ثرثرة أناس مطلعين). فإذا كنت تعمل لصالح الحكومة الأميركية وتريد الكشف عن أمر لا توافق عليه حقاً، فما عليك إلا الاتصال بهيرش. غير أن قصته حول التخطيط المسبق للهجوم الإسرائيلي على مواقع حزب الله في جنوب لبنان معقولة تماماً وقابلة للتصديق. حيث قال مستشار حكومي أميركي له روابط وثيقة مع الإسرائيليين (لم يشأ الكشف عن هويته) لهيرش: "أخبرنا الإسرائيليون بأنها ستكون حرباً رخيصة ذات فوائد عديدة... لماذا نعارضها؟ سوف نكون قادرين على تفجير الصواريخ والأنفاق والملاجئ من الجو. وستكون عيِّنة لإيران". وهذا ما اعترف به بالضبط رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أمام لجنة فينوغراد، ثم ظهرت تفاصيل إضافية في تقرير نشرته صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل.

ذكرت صحيفة كرونيكل في 21 تموز من العام 2006: "قبل أكثر من سنة، بدأ ضابط رفيع في الجيش الإسرائيلي بتقديم عروض عمل - على أساس أنها غير قابلة للنشر- تُظهر بالتفاصيل الخطط المتعلقة بالعملية الجارية حالياً إلى دبلوماسيين أميركيين وغير أميركيين، وصحفيين ومؤسسات بحثية". وتضمنت التفاصيل توقعاً بأن الحرب ستستمر ثلاثة أسابيع، يتألف معظمها من هجمات جوية تُتوَّج بغزو بري. وهذا ما يؤكده جيرالد شتاينبرغ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار-إيلان في إسرائيل، الذي قال لصحيفة الكرونيكل: "استعدت إسرائيل لهذه الحرب كما لم تستعد أبداً في كل الحروب الإسرائيلية منذ 1948... فبحلول 2004، كانت الحملة الإسرائيلية التي خُطِّط لها كي تستمر ثلاثة أسابيع، كما نرى الآن، قد أصبحت جاهزة مسبقاً، وخلال العام أو العامين المنصرمين تمت محاكاتها والتدرب عليها بشكل كامل".

لكن الحرب لم تُجرِ تماماً كما خططت لها إسرائيل على أرض الواقع. فالكثير من، بل معظم، أنفاق وملاجئ حزب الله القريبة من الحدود الإسرائيلية نجت من حملة القصف الإسرائيلية (رغم تدمير الكثير من ضاحية بيروت الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية)،

واستمرت صواريخ حزب الله بالسقوط على مدن شمال إسرائيل طوال الحرب، كما تخلت إسرائيل سريعاً عن المرحلة الأخيرة من العملية (الغزو البري) بعد الخسائر الكبيرة التي ألحقها مقاتلو حزب الله بجنودها. ونتيجة لذلك، تعرض كل من إيهود أولمرت، الذي أمر بالبدء بالحملة، والجنرالات الذين شنّوها إلى انتقادات لاذعة في إسرائيل، لأن الحرب التي كان يُفترَض بها أن تعيد ترسيخ "قوة الردع" الإسرائيلية التقليدية - أي المعرفة بأن أي هجوم عربي على إسرائيل سيُعاقَب بمائة ضعف- انتهت بإثبات العكس. فعلى الرغم من أن نسبة الضحايا من المدنيين لدى الطرفين كانت قريبة من المعتاد -1000 لبناني مقابل 33 إسرائيلي- إلا أن نسبة القتلى العسكريين كانت مثيرة للقلق بالنسبة للإسرائيليين؛ 119 جندياً إسرائيلياً مقابل أقل من 500 من مقاتلي حزب الله.

ليس القصد من إعادة هذا الفصل المرعب والعبثي هو إلقاء اللوم على إسرائيل، فهي مجرد لاعب آخر في هذه اللعبة، لا تقل أو تزيد قسوة عن الآخرين. فحزب الله هو الذي بادر بالهجوم على إسرائيل من أجل اختطاف جنود إسرائيليين في 12 تموز 2006، بهدف استبدالهم بخمسة عشر أسير حرب اعتقلتهم إسرائيل خلال احتلالها للبنان ولم تعدهم إلى وطنهم بعد انسحابها منه. وكان حزب الله أيضاً هو المبادر إلى إطلاق الصواريخ على إسرائيل كتكتيك إلهائي خلال العملية. لكن حوادث مشابهة عدة وقعت على طرفي الحدود منذ انسحاب إسرائيل في العام 2000، أحياناً تكون إسرائيل هي البادئة وأحيانا يكون حزب الله هو البادئ، ولم يسبب ذلك تصعيداً كبيراً من قبل إسرائيل.

لعل حزب الله كان يعتقد بأن هذه الحادثة ستكون مجرد حادثة أخرى (اختُطف جنديان إسرائيليان وقُتل ثمانية آخرون في نفس اليوم، إما أثناء الهجوم أو خلال محاولة فاشلة لإنقاذ الأسرى) فإذا به يقدم الذريعة لإسرائيل كي تقوم بهجوم خططت له منذ مدة طويلة. فبدأت حملة غارات جوية إسرائيلية ضخمة استهدفت ليس فقط مواقع حزب الله في الجنوب بل الأحياء الشيعية في ضاحية بيروت الجنوبية والبنية التحتية في مختلف أنحاء البلد، وردَّ حزب الله بقصف مدن وبلدات شمال إسرائيل بوابل يومي من الصواريخ

(وإن كانت قليلة الفاعلية). وكانت الصور المتلفزة لعملاق عسكري مثل إسرائيل وهو يدمر أراضي لبنان غير المحمية من الجو بحرية تامة مثيرة للقلق إلى درجة دفعت المجتمع الدولي للضغط بقوة متزايدة من أجل وقف إطلاق النار، لكن الولايات المتحدة وبريطانيا نجحتا في تجميد العملية الدبلوماسية لثلاثة أسابيع كي تمنح حليفتهما إسرائيل الوقت المحدد سابقاً للعملية في الخطة الأصلية.

في نهاية الحرب، بعد تصدي مقاتلي حزب الله لغزو بري إسرائيلي ومنعه من التقدم، وبعد دخول قرار وقف العمليات الحربية النار الصادر عن الأمم المتحدة حيز التنفيذ في 14 آب 2006، كانت أجزاء واسعة من البنية التحتية اللبنانية قد دُمِّرت، وسُويّ جزء كبير من ضاحية بيروت الجنوبية بالأرض (حرفياً)، وجُرَّ البلد إلى حافة حرب أهلية. ومع أننا نستطيع القول، على أقل تقدير، بأن تهور حزب الله جلب الدمار إلى لبنان بأكمله، لكن ذلك لم يحدث لأن سكان جنوب لبنان كانوا من الشيعة.

يعيش شيعة جنوب لبنان على خط المواجهة مع إسرائيل، الأمر الذي جعلهم ينحون منحىً متطرفاً في سلوكهم ومعتقداتهم السياسية. (لا أحد يذكر الآن بأن القرويين في الجنوب رحبوا في البداية بالغزاة الإسرائيليين في العام 1982 بسبب حساسيتهم تجاه المقاومة المسلحة الفلسطينية ومن شدة إهمال الدولة اللبنانية لهم). ولكن، ليس ثمة شيء شيعي على وجه الخصوص في هذه المعتقدات أو الممارسات، لأنه لو كان غالبية سكان الجنوب في ذلك الوقت من السنة، لكانوا أصبحوا بذات التطرف. إنه نظام الحكم الطائفي الغريب في لبنان الذي يعرِّف الناس بانتماءاتهم الطائفية والمذهبية، ويجبرهم على السعي لتحقيق أهدافهم وخوض معاركهم ضمن هذا الإطار الطائفي. في السنوات الأخيرة، يحاول بعض الأشخاص، الأكثر أماناً ورفاهاً، في وسط وشمال لبنان كسر هذه القيود الطائفية وإيجاد ديمقراطية لبنانية حقيقية، ويالها من فكرة جيدة لو تحققت، لكن الشيعة مازالوا مقيَّدين بفقرهم وموقعهم الجغرافي. إنهم مسلحون ومنظمون ليقاتلوا، ليس لأنهم شيعة بل لأنهم عانوا من احتلال إسرائيلي طويل وكانوا بحاجة لإيجاد حلفاء لهم كلما أمكنهم ذلك.

هذا هو التهديد الشيعي المزعوم في العالم العربي: كل الأنشطة السياسية متعلقة بقضايا محلية صرفة، وليس هناك من هلال شيعي على الإطلاق.

لكن أكثر الأنظمة العربية تعرضاً للخطر بسبب الاضطرابات الحاصلة في العراق هو النظام السوري بالذات، النظام العربي شبه الشيعي الوحيد في العالم العربي قبل الأحداث الأخيرة في العراق.

للإنصاف، إن حزب البعث الحاكم في سوريا جسم سياسي تعددي وعلماني لا يميز بين السوريين على أساس الدين أو الطائفة أو العرق ويطالب فقط بالطاعة واحترام الهوية العربية السورية. لكن سوريا محكومة بقوة من قبل مجموعة صغيرة من العائلات الوثيقة الصلة ببعضها البعض، شأنها في ذلك شأن النظام البعثي في العراق، ولكن مع فرق واضح وهام. كانت مجموعة العائلات التكريتية التي سيطرت على حزب البعث في العراق منذ أوائل السبعينيات - والتي أصبحت في نهاية المطاف دائرة صدام حسين الداخلية التي لا يمكنه الاستغناء عنها- لا تختلف من ناحية الطائفة والعرق عن الأعضاء الآخرين في النخبة الحاكمة العربية السنية التقليدية في العراق. لقد تصادف فقط أنهم كانوا يعرفون ويثقون ببعضهم البعض، الأمر الذي منحهم الأفضلية على كل من كان له شأن في الأنشطة السياسية لحزب البعث، وجلبهم في نهاية المطاف إلى السلطة.

لكن مجموعة العائلات التي تحكم سوريا تنتمي إلى الطائفة العلوية، وهي طائفة مختلفة جداً في معتقداتها وعاداتها عن الشيعة رغم أن العلوية فرع من المذهب الشيعي. يبلغ تعداد العلويين مليوني شخص (نحو عشر عدد سكان سوريا)، معظمهم قرويون بسطاء يعيشون في الجزء الشمالي الغربي من سوريا حول مدينة اللاذقية. في عهد الانتداب الفرنسي، جُنِّد عدد كبير من أبناء الطائفة العلوية في جيش الحكام الفرنسيين، الذين كانوا يفضلون ألا يضعوا القوة العسكرية في أيدي المسلمين السنة الأصوليين الذين يمثلون 75 بالمائة من عدد السكان. وما إن خرج الفرنسيون من المنطقة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بدأ نجم الضباط العلويين يبرز ويعلو؛ كقوميين عرب ووطنيين سوريين وأعضاء في حزب البعث بالطبع، ولكن أيضاً كأفراد من الطائفة العلوية.

ومع انقلاب حافظ الأسد - طيار حربي سابق- في العام 1970، ارتقى العلويون إلى السلطة عملياً في سوريا، لأن الأسد كان علوياً وبعثياً أيضاً. حرص العلويون السوريون بشدة - أكثر مما فعل التكريتيون في العراق- على إعطاء المجموعات القوية الأخرى في البلد حصة مرضية إلى حدٍّ ما من الشطيرة، لكنهم بالطبع أبقوا لأنفسهم الأماكن الهامة حقاً، مثل المخابرات. وكانت سيطرتهم على الوضع الداخلي مطلقة إلى درجة أن موت حافظ الأسد في العام 2000 (بعد ثلاثين سنة في الحكم) لم يتسبب بأي اضطراب سياسي، بل إن ابنه الأصغر بشار - طبيب عيون- نجح في أن يخلف والده في الحكم بدون أية معارضة واضحة (كان أخوه الأكبر باسل هو المعَد لخلافة أبيه لكنه أبعد نفسه بنفسه عندما قضى في حادث سير في العام 1994).

[''إن بشار الأسد] أقل الطغاة سوءاً في العالم العربي.''

-مثقف سوري (آثر ألا يُذكَر اسمه).

''المعارضة الحقيقية تتمثل في غالبية الشعب السوري. لكنهم خائفون من الإفصاح عن رأيهم لأنهم بلا حقوق. إنهم يعيشون في بحر من الخوف.''

-مثقف سوري آخر أمضى مدة طويلة في السجن.
في مقابلة لهما مع بول كورينغ في صحيفة
غلوب آند ميل، أيار 2005.

سوريا ليست سوى **جمهورية خوف** أخرى؛ إنه عنوان كتاب لكنعان مكية يتحدث عن العراق في عهد صدام حسين. لكن الخوف هنا أقل حدة، لأن حافظ الأسد وابنه لم يقتلا ويعذبا المنافسين المحتملين للنظام بالطريقة المَرَضية التي تميز بها صدام حسين. قد يتعفن السجناء السياسيون في السجن، لكن عائلاتهم وعشائرهم لا تُمس بسوء. والهواتف النقالة والإنترنت والمحطات الفضائية متاحة للجميع، لكن الكلام الحر عن سوريا غير مسموح. إن النظام السوري يشبه في كثير من جوانبه النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية في آخر عهده، حيث كان الشعب ينبغي أن يظل صامتاً ومطيعاً. لكن ذلك النموذج في الحكم لم يكن قابلاً للاستمرار في أوروبا، ولعله ليس قابلاً للاستمرار في

سوريا أيضاً.

في بداية حكم بشار الأسد، كانت هنالك آمال بأنه سيجري إصلاحات جذرية وينهي التحكم البعثي الكلي بالبلد لكن هذه الآمال تحطمت الآن كلياً. في الحقيقة، إنه من الناحية الشخصية رجل عصري (ترأس في الماضي جمعية معلوماتية في سوريا وتزوج من امرأة سنية تعرَّف عليها أثناء دراسته في لندن)، لكن الآمال بأن هذا الشخص بمفرده قادر على تغيير بُنى السلطة في سوريا لم تكن واقعية في الأساس، لأنه ليس إلا أداة تسيطر من خلالها مجموعة العائلات العلوية المتنفذة على السلطة. فبإمكان الأسد أن يحاول إصلاح الاقتصاد بأساليب عصرية طالما أن ذلك لا يضر بمصالح المجموعة المتنفذة، أو القيام بإصلاحات تجميلية تسمح ببعض الجدل الشعبي حول قضايا بعيدة عن المشكلة الأساسية التي يعاني منها البلد، وهي أن السلطة السياسية في سوريا محتكرة من قبل أقلية. فإذا حدث وفقد العلويون السلطة، بعد نحو أربعة عقود من صنع القرارات والأعداء، فإننا قد نشهد مذبحة حقيقية في سوريا.

> "إن القوة السلفية السنية ببراعمها الجهادية قوة متنامية في سوريا، وخاصة بين الشباب في الأرياف. وهذه الحركة لا تنضوي تحت الأحزاب الإسلامية التقليدية، مثل الإخوان المسلمين. إنها ظاهرة جديدة نسبياً، تعززت كثيراً بفضل المقاومة العراقية... وهي تشكل التحدي الأعظم للنظام على الأرض."
>
> *-مالك العبده، المتحدث باسم "حركة من أجل العدالة والتنمية" (السورية) المنفية،*
> *الغارديان، 25 تشرين الأول 2005.*

هنالك بضعة أحزاب ليبرالية إصلاحية سورية منفية تجسد آمال جيل من المثقفين السوريين العلمانيين قاربت أعمارهم سن التقاعد، لكنها لا تملك عملياً أي دعم في الشارع السوري. لكن الإخوان المسلمين كانوا ذات يوم التهديد الأكبر للنظام البعثي، وما يزالون حاضرين حتى الآن في سوريا، بالرغم من التنكيل الذي تعرضوا له على يد البوليس السري السوري على مر السنين. بدأ الأخوان في 1979 حملة من الاغتيالات

ضد البعثيين عموماً والعلويين خصوصاً. وفي العام 1982، أطلق الإخوان المسلمون ثورة شعبية في مدينتي حلب وحماه، هاجموا فيها الوحدات العسكرية المتمركزة في المدينتين وقتلوا البعثيين المحليين فيهما. استعاد النظام السيطرة على مدينة حلب بسهولة نسبية، لكنه في حماة اضطر في النهاية إلى تدمير نصف المدينة القديمة بالدبابات والمدفعية، ثم بدأت القوات الخاصة ورجال الأمن البعثيين عملية بحث في الأحياء أعدموا فيها كل الجرحى والناجين الذين لم يتمكنوا من تقديم تفسير سريع ومقنع لوجودهم هناك (قدّرت البي بي سي عدد القتلى بنحو 20,000). كانت فلوجة سورية - "اقتلوهم جميعاً ودعوا الله يفرز الصالح من الطالح فيهم"- مع فرق وحيد هو أن الذين أمروا بها ونفذوها لم يكونوا غزاة أغراباً بل سوريين من أبناء جلدتهم بالذات.

ما يزال الانتماء للإخوان المسلمين في سوريا يلقى عقوبة الإعدام في القانون السوري، لكن ما يثير الاستغراب هو أن النظام لم يعد غالباً يقضي بهذه العقوبة الآن. ربما لأنه لم يعد يعتبر الحركة تشكل هذا الخطر الجدي؛ إذ إن معظم قياداتها في الخارج، والباقين على قيد الحياة في الداخل يهرمون بسرعة. لكن الخطر الأساسي الذي يتهدد النظام اليوم يكمن في المتطرفين الشبان المتشربين بنفس المبادئ السلفية التي تحرّك القاعدة؛ شبان متعصبون راديكاليون ذوو إيمان شديد بأن العنف والقوة المطهِّرة والمنقِّية ستجعل فوضويي أوروبا القرن التاسع يمتلؤون بالحسد (يؤمن الإسلاميون المتطرفون مثل متطرفي الثورة الفرنسية Jacobine، بأن الإرهاب يغير المجتمعات).

إن لمآثر المقاومة السنية في العراق، وبخاصة المتطرفين فيها، تأثير هائل على الشبان السنة غير المتعلمين والعاطلين عن العمل في سوريا (80 بالمائة من عدد السكان في سوريا تحت سن الخامسة والثلاثين). فعلى الجانب الآخر من الحدود فقط، هناك شبان عرب لا يختلفون عنهم كثيراً يقاتلون الجيش الأميركي ويلحقون به خسائر كبيرة؛ وليس خافياً عنهم بالطبع أن الكثير من الناس الذين يُقتَلون على يد المقاومة العراقية هم من الشيعة، الذين لا يختلفون كثيراً عن العلويين الذين يحكمون سوريا قبل فترة طويلة من

ولادتهم. وعلاوة على ذلك، يدخل في كل يوم نحو ألف لاجئ عراقي إلى سوريا - معظمهم سنة، وجزء كبير منهم سلفيون- وهذا يساعد على تغذية المشاعر الثورية المحلية، المتأججة سلفاً، إلى درجة عظيمة.

هناك خطر آخر يهدد الاستقرار (قد تكون الركود هي الكلمة الأنسب) في سوريا، ألا وهو ظهور حركة قومية واثقة ونشطة بين الأقلية الكردية في شمال شرق البلد. كان الأكراد، من بين التيارات المعارضة الملحوظة الثلاثة للنظام السوري - المثقفون العلمانيون، والإسلاميون (القدامى منهم والجدد)، والقوميون الأكراد- يشكلون الخطر الأكبر على النظام البعثي خلال السنوات القليلة الماضية، ذلك أنهم كانوا يمثلون طابوراً خامساً محتملاً مستعداً للتعاون مع أية خطة أميركية للتخلص من الأسد مقابل التمتع بوضع شبه مستقل كما هو حال إخوتهم الأكراد في العراق. لكن احتمال حدوث تدخل أميركي لقلب الوضع الراهن في سوريا تضاءل كثيراً في السنة أو السنتين المنصرمتين (كان هذا السيناريو معقولاً عندما كانت سوريا عضواً فخرياً رابعاً في "محور الشر"). علاوة على ذلك، حتى المحافظون الجدد الباقون في إدارة بوش استنتجوا بأن الذي يعرفونه في سوريا يخدم مصالح الولايات المتحدة أكثر من الفوضى التي قد تجلب الإسلاميين إلى السلطة فيها. وهذا لا ينطبق فقط على سوريا، بل على أية دولة عربية سنية أخرى تشهد أي نوع من الثورة خلال السنوات العشر القادمة.

"يشكل الإسلاميون الأغلبية في الشارع، في كل أنحاء العالم العربي."

-عزام الهنيدي، زعيم الجبهة الإسلامية في البرلمان الأردني
صحيفة بوسطن غلوب، 21 آذار 2006.

نظرياً، ليس ثمة حاجة لأي ثورة في الأردن، وذلك لوجود انتخابات برلمانية منتظمة منذ مدة طويلة. لكن المشكلة هي أن هذه الانتخابات، من الناحية العملية، لا تعبر عن الأحجام الحقيقية السياسية. يوجد في الأردن حركة إسلامية قوية - لها صلة بالإخوان المسلمين في مصر وحماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة- يمثلها حزب العمل

الإسلامي الذي يفوز بشكل دائم بحوالى 15 بالمائة من المقاعد في البرلمان. وقد ارتفع الرصيد الشعبي لهذا الحزب إلى درجة كبيرة بعد النصر الانتخابي الساحق لحماس في الأراضي الفلسطينية في كانون الثاني من العام 2006، وذلك لأن 70 بالمائة من شعب الأردن (البالغ عدده 5 ملايين) فلسطينيون، ويدَّعي قادة الحزب بأن الانتخابات لو تحصل كما ينبغي للانتخابات أن تحصل، فسيحصل حزب العمل الإسلامي على 40 إلى 50 بالمائة من مقاعد البرلمان. ولعل هذا هو سبب انتشار إشاعة تتحدث عن تأجيل الانتخابات البرلمانية القادمة لفترة من الوقت.

مرت الأردن بفترات متكررة من الاضطراب بسبب التعارض الشديد بين ميل العائلة المالكة للغرب وبين الولاءات العاطفية لغالبية الشعب الأردني، وأهم هذه الاضطرابات حدثت خلال أزمة أيلول الأسود، التي انتهت بطرد منظمة التحرير الفلسطينية من البلد. لكن الملك حسين، كان يعرف تماماً كيف يتنازل لرعيته في المسائل العاطفية الهامة. ومع أنه ليس واضحاً تماماً ما إذا كان ابنه الملك عبد الله الثاني يملك نفس البراعة في هذا الشأن، إلا أنه من المستبعد أن يخرج الأردن عن السيطرة حتى لو فاز حزب العمل الإسلامي بالغالبية في البرلمان، وذلك لوجود نظام ديمقراطي؛ وإن كان ليس جيداً كفاية. (لم تجعل الأحزاب الإسلامية أبداً من رفض معاهدة السلام مع إسرائيل جزءاً رسمياً من برنامجها السياسي، رغم أنها لم توافق عليها). بعبارة أخرى، بالرغم من هشاشة الأردن البالغة (والتي تفاقمت الآن بفعل وجود الكثير من اللاجئين العراقيين)، إلا أنه ليس مرشحاً أساسياً لحدوث ثورة إسلامية فيه.

"ارتكب الإخوان المسلمون 11/9 من خلال فروعهم. كل هذه التنظيمات - الجهاد الإسلامي، حماس، الجماعة الإسلامية- فروع للإخوان المسلمين. لا يوجد شيء اسمه إسلاميون معتدلون."

-أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر،
الإندبندنت، 21 حزيران 2005.

رغم أن حركة الإخوان المسلمين، حتى في نسختها المطواعة نسبياً في مصر، تشترك مع مجموعات إسلامية فلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي، التي تخوض صراعاً مسلحاً مع إسرائيل، وحتى مع مجموعات إرهابية دولية مثل القاعدة، في الكثير من المبادئ الدينية والفلسفية والسياسية، إلا أن هذه المنظمات تحتل مواقع مختلفة جداً في هذا الطيف. وعلى هذا الأساس، إن السعي لاستبعاد كل الجماعات الإسلامية من الحياة السياسية بذريعة بأنها كلها متساوية في خطرها على الديمقراطية، أو استبعاد الديمقراطية نفسها بذريعة أنها قد تمنح الإسلاميين فرصة الوصول إلى السلطة، هي استراتيجية خاسرة في نهاية المطاف، لأنها تعفي الإسلاميين من التعامل مع وقائع السلطة في عالم يصعب التعامل معه. ففي معظم الدول العربية يتمتع الإسلاميون بميزة كونهم ناقدين معفيين من الاضطرار لإظهار كيف سيتعاملون هم أنفسهم مع مشاكل البلد، وبميزة أخلاقية أيضاً كونهم ضحايا قمع الدولة. لكن الحل يكمن في المزيد من الديمقراطية - اعذروني لأنني أبدو هنا مثل واحد من المحافظين الجدد- وليس في تقييدها، رغم أن معظم الناس في الغرب سوف يتفاجؤون بالنتائج الأولية.

لنبدأ باقتراح يبدو لي بأنه لا يحتاج لأي تفسير، ولو أن المحافظين الجدد تبنوه قبل خمس سنوات، لكان وفَّر على الولايات المتحدة الكثير من الدماء والأموال: إن الديمقراطية لا تجعل الناس يحبون السياسة الخارجية الأميركية تلقائياً. إن أي شخص يملك معرفة سطحية بالعالم العربي يدرك تماماً بأن أي انتخاب ديمقراطي في أي بلد عربي تقريباً سينتج حكومة تبقي نفسها على مسافة من الولايات المتحدة، وأن واشنطن ستعتبرها في النهاية على الأقل غير موثوقة، إن لم تعتبرها عدواً صريحاً.

العراق أحد الأمثلة على ما نذهب إليه، رغم أن تحول الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في بغداد من مجرد دمية إلى حليف تابع كلياً ومن ثم إلى نظام مستقل تماماً يعارض معظم السياسات الأميركية في الشرق الأوسط لم يكتمل بعد. وهناك مثل آخر أكثر وضوحاً، إنها الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث جرت انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة في بداية العام 2006 منحت حماس - التي تعتبرها إسرائيل والولايات المتحدة ومعظم حلفائهما

الأوروبيين منظمة إرهابية- الحق بتأليف الحكومة. بالطبع، ردت إسرائيل والقوى الغربية على هذا الأمر بكل أصناف الحظر والمقاطعة والإدانة، لأن الفلسطينيين لم يدركوا بأن بعض الأفكار غير مقبولة في الديمقراطية العربية، لكن الغريب في الأمر هو أن الحكومتين الأميركية والإسرائيلية كانتا مندهشتين فعلاً.

إن عودة الإسلام كقوة سياسية بدأت منذ السبعينيات، وحققت اختراقات عميقة في الدول العربية. وقادة هذه الحركة ينظرون بالفعل إلى الغرب على أنه عدو ولا يتسامحون مع أولئك الذين لا يشاطرونهم آراءهم وقيمهم، لكنّ أياً من هذا لا ينبغي اعتباره شيئاً مفاجئاً نظراً للظروف التاريخية المحددة المحيطة بنشأة هذه الحركة وكذلك للطبيعة غير المتسامحة التي تتميز بها عموماً الصحوات الدينية الكبرى. عندما تكون التغيرات كبيرة وسريعة إلى درجة تصيب المجتمع بأكمله بالصدمة، فإن ردّ الفعل الأكثر شيوعاً عند الناس، الذين تبدو لهم حياتهم بأنها خارجة عن سيطرتهم، تتمثل في العودة إلى الدين؛ وبشكل خاص، إلى أشكال أصولية من الدين تعد بالعودة إلى القيم والمبادئ القديمة.

إن عدد سكان الدول العربية اليوم أكبر بخمسة أو ستة أضعاف مما كان عليه قبل قرن من الزمان، وأكثر من نصف المجتمع العربي أصبح اليوم يعيش في المدن بعد أن كان ما لا يقل عن 90 بالمائة من الشعب في ذلك الزمن يعيش في الأرياف. والتحول الصناعي فشل فشلاً ذريعاً، مع أنك ستجد الملايين من المزارعين السابقين يعملون في المصانع (دع عنك العاطلين عن العمل). كما أن الحياة المدنية والتعليم العام أديا إلى تقويض السلطة التراتبية التقليدية للعمر والجنس في هذه المجتمعات. ويمكنك أن تضيف إلى هذه الأمراض المحلية أمراضاً أجنبية أيضاً: كل البلدان العربية تعرضت للغزو من الإمبراطوريات الأوروبية وحكمها الأغراب والعملاء المحليون لعشرات السنين. وبعد كفاح مرير وطويل، نالوا استقلالهم في الأربعينيات والخمسينيات ليكتشفوا بأنهم مازالوا فقراء، ومازلوا مضطهدين، ومازالوا يخسرون؛ خمس هزائم عسكرية على يد إسرائيل وأصدقائها الغربيين خلال 60 عاماً. ولن تستقيم الأوضاع إلا بالعودة إلى الدين القديم. وليس الدين القديم الحقيقي بالطبع، بل شكلاً متطرفاً وشعبوياً من الدين يقدم أجوبة

بسيطة على أسئلة التائهين ومسلوبي الحقوق. وعليه فمن الخطأ من الناحية التقنية أن ندعو الحركة الدينية الناتجة بالأصولية الإسلامية، لكنها بالتأكيد تشترك مع الأصولية المسيحية في نفس الجذور الاجتماعية، وتملك نفس التأكيد بأن هناك حلولاً دينية للمشاكل الدنيوية التي أفرزها التغيير السريع.

سيكون أمراً مثيراً للدهشة إلى حدٍّ بعيد إذا بقي الإسلاميون يمثلون ظاهرة سياسية مهيمنة في العالم العربي في العام 2100، أو حتى في 2050. فهذا النوع من الصحوات الدينية الكبرى، تاريخياً، له دورة حياة تمتد لجيل أو جيلين فقط، ومن المستبعد أن تتبع هذه الصحوة قوانين تاريخية مختلفة. ولكن، هناك شيء مختلف فعلاً هذه المرة، وهو أن الحركات السياسية الإسلامية أصبحت حقيقة سائدة في الحياة السياسية العربية منذ نحو ثلاثين عاماً لكننا لا نجد انعكاساً كبيراً لها في الواقع القانوني والسياسي في الدول العربية. بالتأكيد لو أن هذه الحركات كانت تعيش في ظل أنظمة ديمقراطية لكنا وجدنا بعضاً من أفكارها قد وجدت طريقها إلى بعض الأحزاب السياسية الشرعية وطُبِّقت منذ وقت طويل؛ ولشهدنا قوانين (من النوع الذي يمقته العلمانيون مقتاً شديداً) تُسَّن وتصبح سارية المفعول؛ ولرأينا سياسيين (أولئك الذين ينطقون بكلام يبدو بالنسبة للأشخاص العلمانيين محض هراء) يصلون إلى مواقع السلطة أيضاً. ولكن، بعد عدة عقود، عندما تخفت الإثارة وتموت، ستعود الحياة السياسية الطبيعية بشكل تدريجي إلى سابق عهدها.

لم تجرِ الأمور على هذا النحو في العالم العربي لأن الدول العربية في معظمها لا تملك أنظمة ديمقراطية. ففي غياب أحزاب سياسية شرعية يمكن أن تتبنى أفكارهم، أنشأ أولئك الذين يؤمنون بأن العودة إلى الإسلام القديم سيحل مشكلات الدول العربية بأكملها حركات سياسية خاصة بهم (معظمها غير شرعية). ولأنها غير شرعية، من الطبيعي أن تكتسب هذه الحركات شيئاً من التطرف. ومع أن هذا حدث منذ ثلاثين عاماً (في معظم الحالات)، ومع أن التأييد الشعبي لتلك الحركات نما مع السنين، إلا أن أياً منها لم يصل إلى السلطة في العالم العربي. ولوصولها إلى السلطة، كان لابد من حدوث

ثورات، لكن هذه الثورات لم تحدث أيضاً. ولهذا السبب ازداد التطرف أكثر، الأمر الذي أدى إلى نشوء حركات مثل القاعدة.

غير أن النجاح المثير للإعجاب للأنظمة العربية القائمة في استبعاد الأحزاب الإسلامية عن السلطة لمدة طويلة جداً كان يعتمد على توازن قوىً اهتز بشدة بفعل الأحداث الأخيرة. حيث إن هزيمة القوة العسكرية الأميركية في العراق على يد المقاومين الإسلاميين قوّضت إلى درجة كبيرة الضمانة الأميركية الضمنية بحماية معظم الأنظمة العربية الحالية، وفي الوقت نفسه عززت صورة الإسلاميين في كل مكان. وعلاوة على ذلك، يبدو أن غرب العراق سيبقى لمدة من الزمن ملجأً آمناً للمتطرفين الإسلاميين الذين ينشدون إسقاط الأنظمة العربية من خلال ثورات دموية. بكلمات أخرى، إن احتمال وصول جماعة إسلامية أو حزب إسلامي من أي نوع كان إلى السلطة (عاجلاً أم آجلاً، عبر الانتخاب أم عبر الثورة) أصبح أكبر بكثير في معظم البلدان العربية الكبيرة.

على هذا الأساس يبرز السؤال التالي: انطلاقاً من هنا، ما هي النتيجة الأقل سوءاً لهذا الوضع؟ منطقة تصبح فيها معظم الدول العربية، أكثر ديمقراطية وتدرك فيها الأحزاب الإسلامية بأنها تملك على الأقل فرصها العادلة للوصول إلى السلطة عبر الانتخابات. ففي مثل هذا السيناريو الأمثل، لن تكون العلاقات بين العالم العربي وبقية العالم مسمومة كما هي الآن. ولكن، حتى هذه التوقعات المتواضعة باتت تُعتبر تفكيراً حالماً في هذه الأيام، وهذا دليل واضح على مدى تردي الأوضاع.

فهل ستبدأ النظم العربية القديمة بتأسيس نوع من الأنظمة الديمقراطية في بلدانها، على أمل أن يتيح لها التقدم بضع خطوات متواضعة في هذا الاتجاه بعض الوقت لضمان ألا يجري الانتقال النهائي إلى حكومات منتخبة ديمقراطياً - حتى لو كانت هذه الحكومات ذات توجهات إسلامية- بطريقة عنيفة أو انتقامية؟ أم أنهم سيقررون ببساطة تعزيز القمع، لاعتقادهم بأن بعض الأنظمة، على الأقل، قد تكون قادرة على الحفاظ على بقائها؟ بالنسبة لمصلحة البلد ككل، إن الخيار الصحيح بالنسبة لأي بلد عربي هو الخيار الأول؛ يحصل شعبه على الديمقراطية، وإذا قرر بأنه يريد حكومة إسلامية، فعلى الأرجح

أنه سيختار حكومة معتدلة تعنى بالاقتصاد ولا تسعى للحرب.

أما الخيار الأفضل بالنسبة لأي نظام عربي قائم فهو الخيار الآخر بالتأكيد، لأنه إذا اختار الأول فهذا يعني بأنه سيحيل نفسه على التقاعد. بيد أن ثمن العناد باهظ جداً: إذا قرر أحد الأنظمة فعلاً بأنه سيفضل الموت في آخر خندق له على أن يتنازل عن السلطة، فإنه قد يفعل الأمر ذاته مرغماً في النهاية، والثورة التي ستطيح به ربما ستسلِّم البلد إلى متعصبين من صنف القاعدة وطالبان. ولكن، قلة من الأنظمة العربية ستختار طريق التسوية وتسلِّم السلطة بشكل سلمي.

في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في مصر في العام 2005، فاز الإخوان المسلمون - ترشح أعضاؤه بصفة مستقلين- بخُمس مقاعد البرلمان المصري تقريباً، معززين من وجودهم فيه بنحو خمسة أضعاف، من 15 إلى 80 عضواً. ولو جرت الإنتخابات في ظروف مختلفة، مع إخطار الأحزاب المحظورة سابقاً قبل ستة أشهر من الانتخاب لكي تنظم نفسها ومنح كل الأحزاب فرصة متساوية في الظهور في وسائل الإعلام الجماهيرية، لربما كانت النتائج مختلفة.

الدستور المصري في طريقه إلى التعديل الآن من قبل السلطة كي لا تقع أية حوادث أخرى شبيهة بانتخابات 2005. ففي آذار من العام 2007، أقر البرلمان مجموعة من التعديلات الدستورية تسمح للحكومة بتفتيش المنازل وقراءة البريد الإلكتروني بدون أمر من المحكمة، وتزيل الإشراف القضائي على الانتخابات. ويمكننا القول بدون أي مبالغة بأن هذه التعديلات، التي ستتم الموافقة عليها حسب الأصول في استفتاء قد لا تشكل فرقاً كبيراً في الواقع العملي، لأن مصر محكومة "بقانون الطوارئ" الذي علَّق معظم الحقوق الدستورية منذ العام 1981.

والأمر نفسه ينطبق على سوريا أيضاً، حيث يسري قانون الطوارئ منذ أربع وأربعين عاماً. وقد ينطبق ذلك أو لا ينطبق على الأردن، لأن غلبة الفلسطينيين على السكان فيها يعقِّد المسألة قليلاً، ولكن لو كان مسموحاً لحماس الترشح في انتخابات الأردن، لأمكن لها على الأقل أن تقدم عرضاً محترماً (نظراً لوجود نظام انتخابي نزيه نسبياً).

الفصل الثامن
معضلة إسرائيل

كريفيلد: إننا نحارب أعداءنا الخارجيين منذ سنوات طويلة. وفي كل مرة كانت تحدث فيها حرب كنا نوجه ضربة قاسية لأعدائنا، وبعد تلقيهم عدة هزائم تركونا وشأننا. لكن المشكلة مع الثورة الفلسطينية هي أنها لا تأتي من الخارج، بل من الداخل...

الصحفي: إذاً، هل الحل يكمن في إبقاء الفلسطينيين خارج الحدود؟

كريفيلد: بالضبط، وهناك الآن اتفاق واسع على هذا الأمر. علينا أن نبني جداراً "عالياً جداً بحيث لا يتمكن الطير من العبور فوقه". لكن المشكلة هي: أين نضع الحدود؟ وبما أننا لا نستطيع أن نقرر ما إذا كنا سنضم الأراضي التي احتليناها في العام 1967، فإننا نعمد إلى الارتجال في الوقت الحاضر...

الصحفي: هل هذا يعني بأن الفلسطينيين سيبقون داخل الحدود؟

كريفيلد: لا، إنه يعني ترحيلهم جميعاً. والناس الذين يناضلون من أجل تحقيق هذا الأمر ينتظرون فقط الرجل المناسب والوقت المناسب. منذ سنتين كانت نسبة الإسرائيليين الذين يعتقدون بأن هذا هو الحل الأمثل 7 أو 8 بالمائة فقط، وقبل شهرين أصبحت النسبة 33 بالمائة، والآن وصل الرقم، بحسب استطلاع مؤسسة غالوب، إلى 44 بالمائة.

الصحفي: هل سيكون هذا ممكناً يوماً ما؟

كريفيلد: بالتأكيد، لأن الظروف الصعبة تسمح بإجراءات صعبة. اليوم هناك انقسام نسبته 50 بالمائة حول أين يجب أن تكون الحدود. قبل سنتين، كان 90 بالمائة من الشعب يريدون بناء الجدار على طول الحدود القديمة. لكن هذا تغير كلياً الآن، وإذا لم يتوقف الإرهاب، ربما سيرغب 90 بالمائة من الناس في بناء الجدار على طول [نهر] الأردن. يتحدث الفلسطينيون عن الصمود، أي التمسك بالأرض والتراب. إنني أكن احتراماً كبيراً للفلسطينيين. إنهم يقاتلون ببطولة. لكننا إذا قررنا عملياً أن نضرب ما وراء

نهر الأردن، فلن نحتاج إلا إلى بضعة ألوية. وإذا حاول السوريون أو المصريون إيقافنا، فسنبيدهما...

الصحفي: هل تعتقد بأن العالم سيسمح بمثل هذا النوع من التطهير العرقي؟
كريفيلد: هذا يعتمد على من يقوم بذلك وعلى سرعة حدوثه. نحن نمتلك عدة مئات من الصواريخ والرؤوس الذرية وبوسعنا إطلاقها باتجاه أهداف في كل الاتجاهات... معظم العواصم الأوروبية أهداف لقوتنا الجوية.
الصحفي: ألا تكون إسرائيل بذلك دولة مارقة؟
كريفيلد: دعني أذكر لك جملة قالها الجنرال موشيه دايان: "يجب على إسرائيل أن تكون مثل كلب مجنون، من الأفضل عدم إثارته". سيتوجب علينا أن نحاول الحيلولة دون وصول الأمور إلى هذه الدرجة، إذا كان ذلك ممكناً. غير أن قواتنا المسلحة ليست في المرتبة الثالثة عشرة من حيث القوة في العالم، بل الثانية أو الثالثة. لدينا القدرة على تدمير العالم معنا. ويمكنني أن أؤكد لك بأن ذلك سيحدث قبل أن تُدمَّر إسرائيل.
الصحفي: هذا ليس موقفك الشخصي أليس كذلك؟
كريفيلد: بالتأكيد لا. سألتني عما يمكن أن يحدث وأنا شرحته لك بوضوح. لكن السؤال هو: هل فات الأوان على الحل الآخر (حل الدولتين)، الذي أؤيده، أم لا. وهل مازال بالإمكان إقناع الرأي العام الإسرائيلي؟ أعتقد بأن الأوان قد فات. مع كل يوم يمر تتزايد إمكانية طرد الفلسطينيين أكثر، لأن البديل هو تدمير وتفكيك إسرائيل كلياً.
فماذا تتوقع منا؟

-مارتن فان كريفيلد، أستاذ التاريخ العسكري،
الجامعة اليهودية في القدس، في مقابلة مع فيري بيدرمان،
نُشرت في مجلة إلسيفر الهولندية، شباط 2003.

ليس مارتن فان كريفيلد أبرز المؤرخين العسكريين في إسرائيل وحسب، بل إنه المؤلف العسكري غير الأميركي الوحيد الذي يوجد على قائمة أكثر الكتّاب المقروءة أعمالهم من قبل الضباط الأميركيين. على أي حال، الكثيرون في إسرائيل يشتمونه لقوله أشياء لا

يُفترَض بأحد أن يقولها بصوت عالٍ، والمقابلة السابقة خير دليل على ذلك. في تلك الفترة، كان كريفيلد قلقاً جداً من أن يستغل أرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي حينذاك، انشغال الجميع بالغزو الأميركي الوشيك للعراق من أجل تنفيذ تطهير عرقي خاطف في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتَّلَيْن، ودفع غالبية السكان الفلسطينيين خارج الحدود الدولية القديمة لفلسطين في عهد الانتداب البريطاني إلى الأردن ومصر، وملاحظاته المتعلقة بقدرة إسرائيل على ردع أي تدخل خارجي لدعم الفلسطينيين من خلال التهديد بهجوم نووي على العواصم الأوروبية جاءت في هذا السياق.

مرت تلك المرحلة، على أية حال، فشارون لم يعد رئيساً للوزراء الآن، وهناك جدار (يضم جزءاً فقط من الضفة الغربية إلى إسرائيل) يجري بناؤه، والمستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة أُزيلت، والهجمات الإرهابية على إسرائيل انخفضت بشكل حاد. لكن إيمان كريفيلد بالأهمية القصوى للتسوية النهائية للقضية الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل مازال يشاركه فيه غالبية أبناء وطنه، مع وجود ثلاثة حلول ممكنة لهذه التسوية. أولاً، *حل الدولتين*، دولة إسرائيلية وأخرى فلسطينية وفق حدود ما قبل 1967 تعيشان في سلام جنباً إلى جنب؛ ولقد كان هذا هو الخيار المفضل بالنسبة لمعظم المعتدلين في إسرائيل والعالم العربي، ولكن يبدو أن نجمه بدأ يخبو شيئاً فشيئاً. ثانياً، *حل الدولة الواحدة*، الذي يفضله الفلسطينيون الأكثر راديكالية، الذين يعتمدون على الديمغرافيا لضمان أغلبية فلسطينية في تلك الأرض المشتركة على المدى الطويل، ويقترحون ضرورة تقرير مستقبل هذه الدولة عن طريق انتخابات حرة يكون لكل الذين يعيشون فيها، أو الذين يملكون الحق بالعودة إليها - أي عُشْر المواطنين اليهود الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج، وملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأراضي المحتلة- صوتاً متساوياً في تقرير مستقبلها السياسي. ثالثاً، حل *الترحيل "ترانسفير"*، حيث يتم الحفاظ على الطبيعة اليهودية لإسرائيل بدون التنازل عن حدودها التي اكتسبتها بعد العام 1967 وذلك من خلال *ترحيل* معظم الفلسطينيين الذين يعيشون ضمن هذه الحدود. (في السابق، كان هناك حل رابع - ارموا اليهود في البحر- لكنه توقف عن كونه خياراً

عربياً حتى قبل أن تصبح إسرائيل دولة نووية).

يبدو حديث كريفيلد عن *الترحيل* وكأنه خبر جديد، ذلك أن خيار *الترحيل* في إسرائيل اليوم لم يعد يحتل تلك الأهمية التي كان يحتلها في العام 2003، مع أنه لم يختفِ كلياً. وقد ذكرته لأنه يرمز إلى حقائق استراتيجية تُخفى عادةً تحت النقد الأخلاقي والعاطفي، الذي يُقدَّم كتحليل، في الكثير من الدراسات الغربية لقضايا الشرق الأوسط. لكن إسرائيل دولة لا تختلف عن غيرها من الدول، ليس لها أصدقاء دائمون بل مصالح دائمة. ورغم أن إسرائيل عانت، وما تزال، من مصاعب داخلية كبيرة في تحديد ماهية هذه المصالح (بما أن المسائل المتعلقة بحدود الدولة والتكوين الإثني لم تُحَل بعد)، إلا أن استعدادها لاستخدام القوة أو التهديد بالقوة من أجل حماية تلك المصالح - بما فيها القوة النووية إذا دعت الضرورة- لا ينبغي أن يكون محل تشكيك أبداً. وليس العرب والإيرانيون وحدهم من سيجدون في مرحلة ما أن القدرات النووية الإسرائيلية قد أصبحت عاملاً لا يجوز إغفاله من الحسبان عند التخطيط للمرحلة التالية.

لعل إسرائيل تحتل المرتبة الخامسة بين أكبر القوى النووية في العالم، وتملك من الرؤوس النووية ما لا تملكه بريطانيا. وقد بدأت بالحصول على غواصات دولفين من ألمانيا في أواخر التسعينيات (العدد النهائي المتفق عليه هو خمس)، ثم جهزتها لاحقاً بصواريخ كروز يمكنها أن تحمل رؤوساً نووية إلى كل مكان تقريباً حول البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر العرب. أما على المستوى الإقليمي، فهي بدون أدنى شك القوة العسكرية الأعظم في الشرق الأوسط، ومنذ عقود لم يفكر أي جيش عربي جدياً بالهجوم عليها؛ وذلك لأنهم يعرفون بأنه إذا بدأت الكفة تميل إلى جانبهم في أي حرب تقليدية، فإنهم سيواجَهون على الفور بأسلحة إسرائيل النووية.

مع ذلك فإن إسرائيل ما تزال بعيدة عن الأمان من الناحية السياسية، وذلك لأنها أخفقت في الفوز بقبول جيرانها العرب رغم مضي ستة عقود على وجودها. في القرن الثاني عشر، كانت الدول الأوروبية التي شاركت في الحملة الصليبية تبدو آمنة إلى حدٍّ بعيد رغم مرور ستين سنة على غزوها القدس، لكن الضمانة الحقيقية الوحيدة لبقاء دولة

ما على المدى الطويل هي أن تصبح جزءاً معترفاً به من النظام السياسي والاقتصادي الإقليمي. وتحقيق هذا الأمر بالنسبة لإسرائيل سيكون بالغ الصعوبة على الدوام، وهذا يرجع إلى طبيعية تأسيسها بالذات.

ومع أنه ليس هناك أي فرق أخلاقي بين تأسيس إسرائيل وتأسيس المجتمعات الإستعمارية الأوروبية السابقة، مثل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، إلا أن ثمة فرقين أساسيين. الأول هو أن المستعمرين الأوروبيين للعالم الجديد (الذي يضم أستراليا والأميركتين) كانوا يعتقدون بأن سكان ذلك العالم ليسوا سوى مجموعات متناثرة من الصيادين، المعرضين بلا أمل للأمراض الأورو-آسيوية الوبائية، يمكن التخلص منهم بسهولة واستبدالهم بسكان أوروبيين (في الحقيقة، قامت الأمراض بمعظم أفعال القتل عن الغزاة، والناجون القليلون من السكان الأصليين طُردوا ليعيشوا في مناطق خاصة بهم) فإذا بهم يكتشفون وجود أعداد كثيفة نسبياً من السكان الأصليين - ويملكون شكلاً بدائياً من الحضارة أيضاً- يستحيل التخلص منهم كلهم (كما يشهد على ذلك خمسة قرون من التاريخ المكسيكي المر وأوجه المكسيكيين الحاليين)، وخاصة لأن المستعمرين لم يكونوا يملكون ما يكفي من الأمراض الوبائية الفتاكة لتحارب إلى جانبهم (وهو السبب الرئيس في عدم تمكّن المستوطنين الأوروبيين من تأسيس مستعمرات ناجحة ذات أغلبية بيضاء في أي مكان على شواطئ آسيا أو إفريقيا).

> "ينظر [الفلسطينيون] إلى فلسطين بنفس الحب الغريزي والعاطفة الحقيقية التي كان ينظر بها أي أزتيكي إلى المكسيك أو أي سيوكسي إلى المروج التي كان يعيش فيها. ستبقى فلسطين بالنسبة للفلسطينيين ليس فقط أرضاً حدودية، بل مسقط رأسهم، ومركز وأساس وجودهم الوطني."
>
> *-زئيف جابوتينسكي في العام 1923،*
>
> *اقتبس المقطع بيني موريس في كتابه "ضحايا محقون"، 1999.*

غالباً ما يُصنَّف جابوتينسكي (مؤسس المدرسة التعديلية في الصهيونية والعرَّاب

الفكري لأحزاب هيروت والليكود وكاديما، الأحزاب اليمينية التي هيمنت على السياسة الإسرائيلية خلال معظم مراحل العقود الثلاثة الماضية) كفاشي قديم، لكنه لم يكن سوى رجل من ذلك الزمن امتلك الشجاعة ليسمي الأشياء بأسمائها. وُلد جابوتينسكي في روسيا في العام 1880، وانتقل إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، وحارب دائماً ضد ذوي النفوس الضعيفة الذين كانوا يؤمنون بوجود صهيونية مسالمة، صهيونية بدون ضحايا: "صهيونية ذات طبيعة استعمارية، ولهذا السبب، فهي تُبنَى، أو تنهار، على أساس مبدأ القوات المسلحة". غير أن الصهاينة الذين حلموا بتأسيس إسرائيل في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانوا يتحدّون كل القواعد الاستعمارية، لأن الفلسطينيين لم يكونوا مجرد "سكان أصليين" كما كان السيوكس أو حتى سكان الأزتيك في زمنهم.

تخيَّل المشروع الصهيوني تأسيس مستعمرة أوروبية جديدة على شواطئ شرق البحر المتوسط وسط شعب قديم هائل العدد، مشروع جُرِّب ذات مرة قبل ثمانية قرون ثم هُجر. وبصرف النظر عن الأموال والأسلحة والدعم الخارجي، لم يكن المستوطنون يملكون إلا مزايا ثانوية تمنحهم أفضلية هامشية على الشعب العربي المقيم، الذي يملك حضارة لا تقل قدماً وتقدماً عن حضارتهم، رغم أنها فقدت الكثير من أسسها من الناحية التكنولوجية والسياسية في القرون الأخيرة. أضف إلى ذلك أنهم لم يكونوا يملكون أفضلية ديموغرافية أيضاً: كلا الشعبين كانا يملكان نفس نقاط الضعف تجاه الأمراض، ورغم أن العائلات اليهودية الأوروبية لم تكن بدون أدنى شك أقل عدداً - إن لم تكن أكبر- من العائلات العربية الفلسطينية عندما بدأ هذا الحلم يراود الصهاينة، إلا أن عددها أصبح بالتأكيد أقل من مجموع العائلات الفلسطينية عندما تأسست دولة إسرائيل في العام 1948. وعلى هذا الأساس، أقل ما يمكننا قوله عن المشروع الصهيوني هو أنه كان مشروعاً طموحاً جداً.

أما الفرق الأساسي الآخر بين إسرائيل والمحاولات الأوروبية الماضية لتأسيس مستعمرات في الخارج، فهو أن البيئتين السياسية والقانونية كانتا في حالة تحوُّل عندما

تكونت دولة إسرائيل. فقد كان عصر الهيمنة الأوروبية على العالم في طريقه إلى الزوال، والإمبراطوريات تتفكك، وكانت هناك أغلبية دولية جديدة من البلدان المستعمَرة السابقة المشحونة بالغضب تحل محل المجموعة المتماسة من الدول الأوروبية والمستعمرات الأوروبية البيضاء التي كانت تشكل كامل "المجتمع الدولي" تقريباً قبل ربع قرن من الزمن فقط.

وفي الوقت نفسه، كان هناك نظام قانوني دولي جديد يتشكل - بفضل مؤسسات الأمم المتحدة حديثة العهد- حرَّم الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والتقنيات الاستعمارية القديمة الأخرى المتعلقة بإزالة الشعوب الأصلية غير الملائمة. (تشعر إسرائيل أحياناً بأنها تُحاكَم بمعيار مزدوج، لأن الأميركيين والأرجنتينيين والأستراليين فعلوا في الماضي ما هو أسوأ للسكان الأصليين بدون إدانة من أحد).

والأهم من ذلك كله هو أن دولة إسرائيل تأسست بعد ثلاث سنوات من إعلان ميثاق الأمم المتحدة بأن تغيير الحدود خلال الحروب لم يعد مقبولاً. لكنها أفلتت بما قامت به من توسع كبير في الأرض المخصصة لها بموجب خطة التقسيم الأصلية الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث أصبحت تملك أربعة أخماس أرض فلسطين بدلاً من النصف، وذلك لأن خط وقف إطلاق النار في نهاية حرب 1948-1949 أصبح يمثل الحدود الدولية الجديدة. غير أن أحداً لن يعترف بعد ذلك بأي استحواذ جديد على الأراضي بالقوة، أي أن إسرائيل علقت قانونياً ضمن حدود 1948 مالم تتمكن من التفاوض مع جيرانها العرب على تغييرها، الأمر الذي يبدو مستبعداً إلى حدٍّ كبير. وهذا سبب واحد من عدة أسباب لكره الإسرائيليين للأمم المتحدة. لكن الإسرائيليين، في الوقت نفسه، استفادوا كثيراً من القانون الدولي، إذ إن وجودهم القانوني كدولة ذات سيادة جاء بفضل قرار من الأمم المتحدة بالذات. كل ما كان عليهم فعله هو جعلها يهودية؛ الأمر الذي تطلَّب منهم إزالة معظم السكان العرب، وهو ما كان يفكر فيه قادة الصهاينة منذ البداية.

"سنحاول ترحيل السكان [العرب] الفقراء إلى ما وراء الحدود بواسطة تأمين الوظائف لهم في الدول المجاورة، في حين

سنحرمهم من التوظيف في دولتنا... ينبغي أن تتم إزالة الفقراء بشكل حذر وحكيم."

- من مذكرات ثيودور هيرتزل، مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية، 1895.

"بُنيت القرى اليهودية مكان القرى العربية... أُقيمت نحلال مكان محلول؛ كيبوتز جفات مكان جبتة؛ كيبوتز ساريد مكان خنيفس، كيفار يوشع مكان تل الشومان. لا يوجد مكان واحد بُني في هذه الدولة لم يكن يعيش فيه سكان عرب في السابق."

-موشيه دايان، وزير الدفاع في حربي 1967 و1973، في خطاب أمام طلاب جامعة تيكنيون، حيفا، هاآرتز، 4 نيسان 1969.

لطالما شكلت مسألة *الترحيل* - طرد على الأقل ما يكفي من السكان العرب المقيمين من أجل ضمان غالبية يهودية في الدولة المزمع تأسيسها- قضية محرجة بالنسبة للزعماء الصهاينة الذين كانوا يريحون ضميرهم بالادعاء (علناً على الأقل) بأن المشروع الصهيوني كان ببساطة عبارة عن "شعب بدون أرض يعود إلى أرض بدون شعب". في الواقع، لم يكن بالإمكان على الإطلاق إقامة دولة يهودية بدون ترحيل سكانها العرب، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك، فإن العرب كانوا سيشكلون طابوراً خامساً هائلاً يعيش بينهم. ورغم أن كل القادة الصهاينة الكبار ناقشوا مسألة الترحيل خلال العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات، إلا أنهم لم يستطيعوا إقناع أنفسهم بتحويلها إلى سياسة؛ ومع ذلك، ما إن بدأ إطلاق النار في العام 1948 حتى تحولت من تلقاء نفسها إلى شيء يشبه السياسة.

بحسب كلمات بيني موريس، أبرز المؤرخين الإسرائيليين حول ما حدث للاجئين الفلسطينيين في العام 1948: "سُرِّعت عملية إفزاع العرب ودفعهم إلى الفرار [في 1948] من خلال إشاعة قصص تتحدث عن فظائع حقيقية ومتخيَّلة؛ وكان هناك الكثير من الفظائع الحقيقية... السلب كان منتشراً تقريباً، والاغتصاب لم يكن نادراً، وإعدام

أسرى الحرب كان عملاً روتينياً خلال الأشهر التي سبقت نيسان من العام 1948 [كان البلد تحت الإدارة البريطانية، والهاغانا لم تكن تملك معسكرات اعتقال للأسرى]، كما حدثت مذابح صغيرة ومتوسطة الحجم [للعرب] خلال أشهر نيسان، وأيار، وتموز، وتشرين الأول، وتشرين الثاني قاربت بمجموعها 25 مذبحة". ويتابع موريس قائلاً إنه على الرغم من أن القيادة الفلسطينية كانت تعارض بالمبدأ هرب العرب، إلا أنها شجعت بالفعل أو أمرت العديد من القرى "بإبعاد النساء والأطفال والشيوخ عن الأذى. كما طُلب من قرى بأكملها، وبخاصة تلك الواقعة في السهل الساحلي الذي يسيطر عليه اليهود، بإخلاءها من السكان". وهكذا نجد أن بعض ما قامت به السلطات الفلسطينية سهَّل على الإسرائيليين مهمتهم بالفعل، ولكن مهما كانت الأسباب التي دفعت اللاجئين إلى مغادرة أراضيهم، فإنك إن لم تسمح لهم بالعودة إليها ثانية عندما ينتهي القتال، فهذا يظل تطهيراً عرقياً. لكن إسرائيل لم يكن بوسعها أن تصبح دولة يهودية لو لم يهرب أو يُرحَّل غالبية سكانها العرب، ولم يكن بوسعها أن تبقى دولة يهودية لو أنها سمحت للعرب بالعودة إلى منازلهم وأراضيهم في العام 1949.

"يجب أن نفعل أي شيءٍ يضمن لنا بأنهم [اللاجئين الفلسطينيين] لن يعودوا أبداً."

*-مذكرات ديفيد بن غوريون، **18 تموز 1948.***

ومازالت إسرائيل غير قادرة على السماح لهم بالعودة لأنها إن فعلت فلن تبقى دولة يهودية، إلا أنهم ليسوا بعيدين جداً، بل يحيطون بها من كل جانب. كلا الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني تزايد عددهما بشكل هائل خلال الستين سنة الماضية، الأول عن طريق الهجرة غالباً، والثاني بفضل معدل الولادة المرتفع، واليوم هناك 10 ملايين إنسان يعيشون على أرض فلسطين الأصلية، أي ما بين نهر الأردن والبحر (5.5 مليون يهودي إسرائيلي و4.5 عربي فلسطيني). ويعيش نحو مليون فلسطيني - أبناء أولئك الذين لم يُجبروا على الرحيل في العام 1948- ضمن إسرائيل نفسها ويعيش الباقون تحت الاحتلال الإسرائيلي على بعد عدة ساعات بالسيارة فقط (بدون حساب نقاط التفتيش

والحواجز على الطرق) في ما تبقى من فلسطين الأصلية، أي الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، وهي قطاع غزة، والضفة الغربية، والقدس الشرقية، ومرتفعات الجولان، وشبه جزيرة سيناء. وبحلول العام 2010، سيصبح عدد العرب واليهود في فلسطين متساوياً، وفي العام 2015، سيستعيد العرب الأغلبية التي فقدوها في نهاية الأربعينيات. بالطبع، ليس هناك إمكانية لعكس عملية الترحيل التي حدثت للعرب في العام 1948 إذا أرادت إسرائيل البقاء، لكنها إذا لم تكن تريد أن ينتهي بها المطاف كدولة استيطانية كلاسيكية تحكم أغلبية مضطهدة تنتمي لأمة أخرى، فسيتوجب عليها إذن أن تتخلى عن الأراضي التي استولت عليها في العام 1967.

في العام 1967، حققت إسرائيل نصراً عسكرياً باهراً، حيث زادت مساحة البلد الذي تسيطر عليه أربعة أضعاف خلال ستة أيام من القتال فقط. الكثير من الإسرائيليين، بمن فيهم أعضاء حكومة ليفي إشكول، أدركوا على الفور بأن هذا النصر يمكن أن يشكل الرافعة التي كانت تحتاجها إسرائيل لانتزاع اعتراف دبلوماسي من الدول العربية وإرغامها على القبول بها كجزء دائم من المشهد السياسي الشرق أوسطي. كل ما كان عليها فعله هو مقايضة الأرض التي استولت عليها بالسلام الذي كانت تتوق إليه.

لكن، كان هناك من يشكك في إمكانية حصول ذلك، مثل ديفيد بن غوريون، الذي قال: "لو كنت زعيماً عربياً لما عقدت صلحاً مع إسرائيل أبداً. هذا طبيعي. لقد أخذنا بلدهم". غير أن المتفائلين لم يكونوا مخطئين في اعتقادهم بأن النصر الساحق الذي حققته إسرائيل في العام 1967 قد يشكِّل الأساس لعقد صفقة سلمية. ففي ذلك الحين، لم يكن اللاجئون الفلسطينيون يشكلون عاملاً سياسياً ضاغطاً - صحيح أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد تأسست قبل بضع سنوات، لكنها لم تكن قد مُنحت بعد استقلالاً حقيقياً من قبل الدول العربية التي كانت تعمل انطلاقاً من أراضيها- فضلاً عن أن الدول العربية المجاورة كانت تريد استعادة أراضيها.

كما كان متوقعاً، عقدت اثنتان من الدول العربية المجاورة معاهدة سلام مع إسرئيل: مصر في العام 1978، مقابل استعادة أرضها في شبه جزيرة سيناء، والأردن في العام

1994. لكن الأردن لم يحصل على أي شيء بالمقابل، وذلك لأنه كان قد توقف عن المطالبة باستعادة الأراضي التي فقدها في العام 1967. (ضم الملك عبد الله الأول الضفة الغربية والقدس الشرقية بعد حرب العام 1948، بدلاً من السماح بإقامة الدولة الفلسطينية التي أجازها قرار التقسيم الأممي على الأراضي الفلسطينية التي لم تحتلها إسرائيل. ثم عقَّد ابنه، الملك حسين، هذا الخطأ من خلال المشاركة في حرب العام 1967 بعد أن هُزمت كل من مصر وسوريا وفقدتا جزءاً من أراضيهما. وأخيراً، تنازل عن سيادة الأردن على تلك الأراضي إلى منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1988).

لكن، رغم أن معاهدتي السلام مع مصر والأردن خفَّفتا إلى حدٍّ ما الضغط العسكري على إسرائيل، إلا أن الأخيرة لم تنجح أبداً في تحقيق السلام مع العرب الفلسطينيين الضحايا الحقيقيين لإقامة الدولة في العام 1948، ولا مع سوريا، التي احتلَّت أرضها - مرتفعات الجولان التي تطل على شمال إسرائيل- منذ أربعين سنة. وهكذا مُدِّدت حالة الحرب المستترة بين إسرائيل والدول العربية لجيل طويل آخر، وما تزال مستمرة حتى يومنا هذا. بالطبع، بوسع الإسرائيليين إيجاد المئات من الحجج التي تبرهن على أن المسؤولية تقع على عاتق الدول العربية في عدم إنجاز معاهدات السلام الأخرى، لكن الحقيقة التي لا تقبل الشك هي أن الإسرائيليين أنفسهم لا يمكنهم أبداً أن يوافقوا على صيغة *الأرض مقابل السلام* في ما يتعلق بهذه الأراضي لأن بعضاً منها احتُلَّ بهدف إقامة مستوطنات إسرائيلية عليها.

الآن أصبحت المستوطنات موجودة هناك - نحو 450,000 يهودي في القدس الشرقية السابقة، و17,000 في الجولان؛ وهي تشكل عائقاً هائلاً أمام صفقة الأرض مقابل السلام. عقدان كاملان تطلَّبهما تحقيق الأغلبية اليهودية اللازمة لإنجاز *حل الدولتين* الذي تصوَّرته فكرة قرار الأمم المتحدة في العام 1948، الفكرة التي تقول بأن السلام الدائم لن يكون ممكناً مالم يكن للفلسطينيين دولتهم أيضاً. ومضت عقود أخرى كي يقبلوا بضرورة أن تضم الدولة الفلسطينية كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، لكنهم لم يقبلوا بذلك بعد؛ والوقت بدأ ينفد. اعتاد الإسرائيليون على

القول إن ياسر عرفات - مؤسس فتح في العام 1958 وزعيم منظمة التحرير الفلسطينية من العام 1969 وحتى وفاته في العام 2004- لم يفوِّت أبداً أي فرصة لتفويت الفرص"، وهذا صحيح في الواقع. لكن تفويت إسرائيل نافذة فرصة بطول أربعين عاماً هو إنجاز يحسدها عليه ياسر عرفات نفسه.

كان لابد من حدوث حرب أخرى في العام 1973 كي يقبل العرب المحيطون بإسرائيل درس 1967 ويتوقفوا عن محاولة مقابلة إسرائيل عسكرياً[1]. وفات عقد آخر في صياغة وتنفيذ معاهدة السلام مع مصر (الذي اغتيل بسببها الرئيس أنور السادات على يد متطرفين بعد ثلاثة أعوام من توقيعها، في العام 1981) وفي محاولة كادت- ولكن لم يُكتَب لها- أن تنجح لإنجاز معاهدة مشابهة مع سوريا. لكن التركيز في بداية الثمانينيات كان قد بدأ بالتحول إلى الفلسطينيين ثانية، وهو ما كان يجب أن يحدث، لأن مصير الشعب الذي دفع ثمن تأسيس إسرائيل هو جوهر المشكلة.

بدءاً من منتصف الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات، نفذت منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات المحالفة لها هجمات متقطعة في إسرائيل وفي الخارج، بهدف أساسي يتمثل في إعادة وصف اللاجئين (كما كانوا يُدعَون) بالفلسطينيين. كانت هذه هي الخطوة الأولى الضرورية لإعادة ترسيخ الحق بجزء على الأقل من الأرض المفقودة، لأن اللاجئين، كما اعتادت الحملة الدعائية الإسرائيلية ووسائل الإعلام الغربية أن تدعوهم، كانوا بلا أي صفة، مجرد أناس من العرب يمكن بسهولة إعادة توطينهم في مكان آخر من بقاع العالم العربي الواسعة، في حين أن الفلسطينيين كانوا أناساً يملكون حقاً محدداً بأرض فلسطين. لكن ياسر عرفات أوضح علناً منذ العام 1974، في أول خطاب يلقيه ممثل عن منظمة غير حكومية أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، بأن غايته النهائية ليست تدمير إسرائيل بل صفقة مع إسرائيل تمنح الفلسطينيين دولتهم أيضاً: "إنني جئتكم بغصن زيتون مع بندقية الثائر من أجل الحرية. فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي". بحلول نهاية السبعينيات، كانت منظمة التحرير قد أصبحت إلى حدٍّ كبير بعيدة عن الأعمال الإرهابية (رغم أن بعض الفصائل الفلسطينية التي عارضت

سلطت عرفات استمرت في هجماتها)، ومع ذلك واصل الإسرائيليون محاولاتهم لقتل عرفات، حتى العام 1985 على الأقل، عندما تسببت غارة جوية على مقره الرئيسي في تونس بقتل 73 شخصاً. (نجا عرفات لأنه كان قد خرج للتريض).

رغم الرفض الإسرائيلي الصريح لمجرد التفكير في إمكانية قيام دولة فلسطينية (ظل الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية عملاً مخالفاً للقانون حتى العام 1993)، تمكَّن ياسر عرفات خلال الثمانينيات من تحريك الرأي العام العالمي أكثر فأكثر باتجاه قبول حل الدولتين. وقد ساعده في ذلك، بشكل غير مباشر، انطلاق الانتفاضة الأولى في أواخر العام 1987 (إنتفاضة الحجارة كما يدعوها البعض)، حين انفجر الغضب الفلسطيني، بفعل الإذلال الدائم والأعمال الوحشية المتكررة للاحتلال العسكري الإسرائيلي، في ثورة غير مسلحة وعفوية إلى حدٍّ كبير. وخلال السنوات الخمس التالية، قُتل ما يزيد عن ألف فلسطيني بينهم 241 طفلاً، كما قُتل 160 إسرائيلياً. كان التأثير السياسي للانتفاضة هائلاً، حيث أقنعت كل العالم وحتى معظم الإسرائيليين بوجوب القيام بشيء ما بخصوص الفلسطينيين.

لم يستطع ياسر عرفات بأن ينسب لنفسه الفضل في انطلاقة الانتفاضة (رغم أنه حاول)، لكنه أدرك على أية حال بأنها أنتجت ظروفاً جعلت الكثيرين يرون أن قيام دولة فلسطينية يمكن أن يكون حلاً لمشكلة لم يعد حتى الإسرائيليون يستطيعون إنكارها أو تجاهلها. ولهذا السبب، أعلن في خطابه التاريخي، الذي أدلى به في كانون الأول من العام 1988، عن قبوله بقرار مجلس الأمن رقم 242، ووعده بالاعتراف بإسرائيل في المستقبل، وإدانته "للإرهاب بكل أشكاله، بما فيه إرهاب الدولة". وقبوله بالقرار 242 يعني ضمناً القبول بإسرائيل ضمن حدود ما قبل العام 1967، وبأن الدولة الفلسطينية ستقتصر على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في تلك الحرب؛ رغم أنه لم يقلها صراحة (كان لديه رأي عام خاص به يحسب حسابه). وهو بالضبط ما كانت إسرائيل تنتظر سماعه طوال تلك السنين. لكن الأمر تأخر خمس سنوات أخرى، لأن حزب الليكود، الذي كان ما يزال يعارض أي اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية ويدعم بقوة حركة

الاستيطان، فاز بالانتخابات في العام 1988. ولم تبدأ الاتصالات بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير إلا بعد فوز حزب العمل في انتخابات العام 1992 بقيادة إسحاق رابين (جنرال وصقر سابق)، وانتهت إلى اتفاق أوسلو في أيلول 1993.

"دخلت المفاوضات مع الرئيس عرفات، زعيم منظمة التحرير، ممثلة الشعب الفلسطيني، بهدف التعايش بين شعبينا، إسرائيل كدولة يهودية ودولة فلسطين ككيان مجاور لنا يعيشان بسلام."

-رئيس الوزراء إسحاق رابين

في برنامج لاري كينغ مباشر، سي أن أن، حزيران 1995.

دامت المفاوضات الجدية حول حل الدولتين من العام 1993 إلى العام 2000، مع فترات انقطاع بين الحين الآخر. كانت هناك معارضة هائلة من الكثير من أطراف اليمين الإسرائيلي، الذين كانوا يريدون السيطرة على الأراضي المحتلة إلى الأبد، وكذلك من أطراف فلسطينية لم تكن تريد الاعتراف بحق إسرائيل بالحكم على أربعة أخماس أراضي فلسطين الأصلية. حيث قام المعارضون الفلسطينيون، الذين كانوا في معظمهم ينتمون إلى الحركتين السياسيتين الإسلاميتين الجديدتين حماس والجهاد الإسلامي، بموجة غير مسبوقة من الهجمات على إسرائيل في عامي 1994-1995 في محاولة لإيقاف المفاوضات من خلال تحويل الرأي العام الإسرائيلي ضدها، لكن الصفقة ربما كانت ستتم بالرغم من ذلك لو لم يتم اغتيال رابين على يد معارض إسرائيلي لاتفاقية أوسلو. ذلك أن عرفات، الإرهابي السابق* والبطل الوطني للقضية الفلسطينية، ورابين، الصقر السابق وبطل حرب العام 1967، كانا يملكان ما يكفي من المصداقية عند مجتمعيهما لإنجاز هذه التسوية التاريخية.

غير أن العملية السلمية توقفت بعد اغتيال رابين. في البداية، كان يُعتقَد بأن خليفة رابين، شيمون بيريز، سيفوز في الانتخاب التالي بسهولة على أساس من التعاطف، لكن الإسلاميين الفلسطينيين كانوا يدركون بأن حزب الليكود اليميني سيكون العقبة لعدم

قيام حل الدولتين. ولهذا السبب، ضاعف الإسلاميون هجماتهم خلال الحملة الانتخابية، مستهدفين في معظم الحالات الحافلات المكتظة بالناس، بغية إثارة الحقد والاشمئزاز من الفلسطينيين ومن الإسرائيليين الذين يريدون التعامل معهم ولدفع المقترعين إلى أحضان الليكود. ونجحوا في مسعاهم، حيث خسر بيريز انتخاب أيار 1996 - وإن بفارق ضئيل جداً- وأبطأت الحكومة الليكودية الجديدة، بقيادة بنيامين نتنياهو، تنفيذ اتفاقية أوسلو إلى أقصى حدٍّ ممكن، رغم أنها أيدتها علناً (غالباً لاسترضاء الولايات المتحدة، التي كانت تحت قيادة بيل كلينتون). ولا غرابة أن الهجمات تناقصت بشكل حاد أيضاً بعد مجيء نتنياهو. خلال الفترة التي كان فيها عرفات ورابين، أو خليفته شيمون بيريز، يتفاوضان على تسوية سلمية على أساس حل الدولتين (والتي دامت سنتين ونصف)، وقع ثلاثة عشر هجوماً انتحارياً على المدنيين الإسرائيليين، تسببت هذه الهجمات بقتل 47 شخصاً في العام 1994، و93 شخصاً في العام 1995، و59 شخصاً خلال الحملة الانتخابية في بداية العام 1996. وعندما أصبح نتنياهو في السلطة وتراجع خطر التسوية السلمية، توقفت الهجمات على الحافلات كلياً، والهجومان الوحيدان اللذان حدثا خلال السنوات الثلاث التالية أوقعا ثلاث قتلى إسرائيليين فقط.

خلال السنوات الثلاث الأولى من عهده، استطاع نتنياهو تجنب الوصول إلى *انسحابات المرحلة الثالثة* للقوات الإسرائيلية من أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي حدد اتفاق أوسلو إتمامها بحلول تموز من العام 1997، ولم تجرِ أية مفاوضات ذات أهمية عملية بين حكومته ومنظمة التحرير حول مستقبل المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث تميزت سنوات حكم نتنياهو بتوسيع المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية وتأسيس مستوطنات جديدة، وذلك من أجل إيجاد وقائع على الأرض تجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة لأية حكومة إسرائيلية مستقبلية إلغاؤها. وهذا ما يؤكده أرييل شارون، الذي كان وزيراً للخارجية حينذاك، حين أخبر مجموعة من العسكريين اليمينيين في العام 1998: "ينبغي على الجميع أن يتحركوا بسرعة ويستولوا على أكبر قدر ممكن من التلال من أجل زيادة عدد المستوطنات

لأن كل شيء نأخذه الآن سوف يبقى لنا... وكل شيء لا نأخذه سيذهب إليهم". ومن المؤكد إلى حدٍّ كبير أن الهدف من كل ذلك هو إضعاف ثقة الفلسطينيين بالعملية السلمية. لكن نتنياهو فقد السلطة السلطة في منتصف العام 1999 لصالح إيهود باراك، وهو جنرال سابق وناشط في حزب العمل نجح بسرعة في عقد تحالف شديد التنوع وقام بدفعة كبيرة أخيرة باتجاه تسوية سلمية على أساس اتفاق أوسلو.

اعتُبر اجتماع القمة الذي جمع بين عرفات وباراك والرئيس كلينتون في كامب ديفيد في تموز من العام 2000 لحظة مصيرية بالنسبة للرجلين الأخيرين باراك وكلينتون. كان باراك يعتقد محقاً بأن حكومته الضعيفة غير قادرة على إنجاز تسوية سلمية تحظى بقبول الفلسطينيين، لكنه حسب بأنه إذا استطاع تأمين اتفاق عالمي على القضايا الرئيسة فإنه سيتمكّن من القفز فوق رؤوس أعضاء الحكومة ويضع الصفقة أمام الشعب الإسرائيلي في استفتاء يملك فرصة جيدة في النجاح. وفي تلك الفترة أيضاً، لم يكن أمام كلينتون سوى ستة أشهر على انتهاء رئاسته وكان يفكر في الإرث الذي سيتركه والذي سيلمع صورته التي لطختها فضائحه مع المتدربة لوينسكي. غير أن ياسر عرفات لم يكن واقعاً تحت نفس النوع من الضغط (وربما لم يكن مدركاً كم كان الرجلان على عجلة من أمرهما). فعلى الرغم من تآكل التأييد الفلسطيني للتسوية السلمية خلال سبع سنوات من التقدم البطيء، ورغم التوسع الدائم في المستوطنات الإسرائيلية، ورغم فساد وتقلّب القيادة في السلطة الفلسطينية، إلا أن عرفات كان ما يزال قادراً على إقناع معظم الفلسطينيين بالوقوف خلف استراتيجيته.

عندما ننظر اليوم إلى قمة كامب ديفيد نجد أنها تمثل نقطة تحوّل تبخرت بعدها التسوية السلمية عند الطرفين معاً. والسبب في ذلك، بحسب القصة التي كشف عنها كل من باراك، وبشكل غير مباشر، كلينتون بعد فشل القمة، هو أن إسرائيل قدمت عرضاً سخياً جداً من أجل التوصل إلى تسوية نهائية مع الفلسطينيين، لكن عرفات رفضها رفضاً قاطعاً، مفضلاً العودة إلى الإرهاب (النضال). وفي بعض الروايات الأخرى، أُضيف إلى هذه القصة التفصيل الذي يشير إلى أن عرفات لم يكن يدرك - بعد أكثر من

ثلاثين عاماً في القضية!!- بأن إسرائيل لن تسمح مطلقاً للفلسطينيين الذين طُردوا في العام 1948 وأبنائهم وأحفادهم بالعودة إلى منازلهم، وأن هذه النقطة هي التي حالت دون إتمام الصفقة. وفي كلتا الروايتين، أُلقيت مسؤولية الفشل على عاتق عرفات وتبين أن إسرائيل لم يكن لديها من تفاوضه. وقد أصبح لهذا التفسير اليوم مفعول الأمر الإلهي في الميثولوجيا السياسية الإسرائيلية، إذ على الرغم من موت عرفات في العام 2004، إلا أنه (أي التفسير) ما يزال يُستخدَم حتى يومنا هذا من قبل أشخاص ينتمون إلى مختلف الأحزاب السياسية لتبرير اضطرار إسرائيل إلى التصرف بشكل أحادي وفرض التسوية السلمية على الفلسطينيين.

لكن ما حدث حقيقةً في 18 تموز 2000 هو أن كلينتون قرأ أمام المجتمعين اقتراحه للتسوية النهائية (الذي كتبه الإسرائيليون، في الواقع)، والذي يشير إلى أنه سيتم تكوين دولة فلسطينية منزوعة السلاح تضم كل قطاع غزة و73 بالمائة من الضفة الغربية. وبعد فترة تمتد من عشر سنوات إلى خمس وعشرين سنة سيُعاد معظم ما تبقى من الضفة الغربية إلى الفلسطينيين، على أن تحتفظ إسرائيل بشكل دائم بتسعة بالمائة منها، بما فيها معظم الكتل الاستيطانية الكبرى وممر من الأرض يصل المستوطنات اليهودية الواقعة شرقي القدس مع المستوطنات والمواقع العسكرية في وادي الأردن قبالة المملكة الأردنية. وستحصل الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح على جسر أو نفق يمر عبر أو تحت هذا الكوريدور من أجل وصل النصفين الشمالي والجنوبي من الضفة الغربية، وستتلقى تعويضاً جزئياً عن الأراضي التي فقدتها لصالح المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على شكل قطعة من الأرض تبلغ مساحتها نحو تسع مساحة تلك الأرض، تبيَّن أنها قطعة أرض صحراوية ملاصقة لقطاع غزة كانت تُستخدم كمكب للنفايات السامة. وبالنسبة لقضية القدس الشائكة، سيُسمَح للفلسطينيين فقط بالحصول على عاصمتهم في ضاحية بعيدة من المدينة، وسيُعطَون السيادة على الأحياء الإسلامية والمسيحية من المدينة القديمة، لكنهم لن يملكوا إلا حق الرعاية على جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف). أما اللاجئون الفلسطينيون الذين يعيشون في أماكن أخرى، فلديهم الحق

فقط بالعودة إلى الدولة الفلسطينية الجديدة، ولكن لي لديهم حق عودة لإسرائيل نهائياً.

بعد انتهاء كلينتون من قراءة اقتراحه، قال عرفات لا. فضرب الرئيس الأميركي الطاولة وقال: "أنت تقود شعبك والمنطقة إلى كارثة". وفي اليوم التالي، قُدِّم رفض فلسطيني رسمي للمقترحات الأميركية-الإسرائيلية معلناً النهاية الفعلية للقمة، وعلى الفور بدأت لعبة تحميل بعضهم البعض مسؤولية فشل القمة. وبالطبع، ربحت إسرائيل اللعبة بسهولة في وسائل الإعلام الغربية، بمساعدة كبيرة من بيل كلينتون الخائب الأمل، لكن ذلك لا يعني بأن قصتهم صحيحة.

في الواقع، لقد قدَّم الفلسطينيون تنازلاتهم في الأساس عندما وقَّعوا اتفاق أوسلو الأولي في العام 1993، حيث قبلوا بخسارة دائمة لـ 78 بالمائة من أرض فلسطين الأصلية التي احتلتها إسرائيل في العام 1948 مقابل إعطائهم الحق ببناء دولة مستقلة على الـ 22 بالمائة الباقية. وعندما وُجهوا في كامب ديفيد بمطلب إسرائيلي إضافي بالاحتفاظ بـ 27 بالمائة من الضفة الغربية على المدى القصير ونحو عُشْر هذه المساحة على المدى الطويل، رفضوه على الفور. (غالباً ما تدَّعي المصادر الإسرائيلية بأنهم عرضوا على الفلسطينيين إعطاءهم 96 بالمائة من مساحة الضفة الغربية خلال ربع قرن، لكنهم وصلوا إلى هذا الرقم من خلال حذف الأرض المحيطة بالقدس الشرقية التي كانت إسرائيل قد ضمتها مسبقاً). غير أن المفاوضين الفلسطينيين في كامب ديفيد قبلوا بالمبدأ فكرة أن إسرائيل يمكن أن تلحق جزءاً من الضفة الغربية من أجل الاحتفاظ ببعض مستوطناتها؛ شريطة أن تُعوَّض دولة فلسطين بأرض إسرائيلية بنفس الحجم والقيمة، وأن لا تؤثر الأرض المتنازَل عنها لإسرائيل على تجاور أرضهم أو تؤدي إلى ضم بعض الفلسطينيين إلى إسرائيل. أما بالنسبة لحق العودة، الذي يُزعَم بأنه كان السبب في إفشال الصفقة، فإنه لم يُبحَث إلا على نطاق ضيق جداً. لقد كان المفاوضون الفلسطينيون قد حذَّروا قبل القمة بأنه من غير الواقعي توقُّع التوصل إلى تسوية نهائية في اجتماع واحد وأنه من الضروري النظر إليه على أنه الأول في سلسلة اجتماعات ومفاوضات إضافية.

غير أن تلك المفاوضات الإضافية أُحبطت إلى درجة كبيرة بواسطة الزيارة الاستفزازية التي قام بها زعيم حزب الليكود أرييل شارون إلى الحرم الشريف في القدس، بمرافقة نحو ألف شرطي إسرائيلي، في 28 أيلول من العام 2000. وكان المسؤولون الفلسطينيون والأميركيون - الذين علموا مسبقاً بنوايا شارون- قد حثوا باراك على منع الزيارة، وذلك بسبب تاريخ شارون الحافل بقتل الفلسطينيين (كان شارون قائداً للوحدة 101 خلال الهجمات الانتقامية التي قتلت المئات من القرويين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية في بداية الخمسينيات، إضافة إلى مسؤوليته الشخصية - بحسب تقدير لجنة كاهان التي أوصت بطرده من منصبه كوزير للدفاع- عن المذبحة التي راح ضحيتها عدة آلاف من الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت عام 1982). لكن باراك رفض - لأسباب غير معلومة- منع زيارة شارون إلى الباحة التي أكد فيها بأن كل المجمَّع، بما فيه المسجد الأقصى (الموقع الثالث من حيث القداسة بالنسبة للمسلمين)، سيبقى ضمن إسرائيل إلى الأبد. بدأ الفلسطينيون الموجودون في المسجد برمي الحجارة فردت عليهم الشرطة الإسرائيلية بالغاز المسيِّل للدموع والرصاص المطاطي، ولكن لم يُقتَل أحد إلا في اليوم التالي بعد صلاة الجمعة، حيث قتل القناصة الإسرائيليون أربعة فلسطينيين، وجرحوا أكثر من مائتين؛ ووُلدت الانتفاضة الثانية.

يصر باراك على أن زيارة شارون إلى باحة المسجد الأقصى كانت محاولة لضرب سمعته وإثارة الشكوك حول مقاربته اللينة تجاه الفلسطينيين، وهذا صحيح بلا شك. فيما يصرّ آخرون على أن شارون كان يحاول عامداً إثارة العنف الفلسطيني بواسطة زيارته الاستفزازية والدعائية لموقع مقدس عند المسلمين، بهدف إجهاض أية مفاوضات إسرائيلية-فلسطينية إضافية، وهذا يمكن أن يكون صحيحاً أيضاً. غير أن المسؤولين الرسميين الإسرائيليين يدَّعون بأن ياسر عرفات كان يكذب منذ البداية، وأنه تحوَّل إلى العنف عمداً بعد رفضه عرضاً سلمياً إسرائيلياً غاية في السخاء في كامب ديفيد، مستغلاً هفوة شارون البسيطة وعدم احترامه لمشاعر الفلسطينيين. وهذا كلام غير منطقي على الإطلاق، فشارون واحد من أشد السياسيين دهاءً وأقلهم سذاجة في

إسرائيل، وهو لم يقم بزيارة الباحة في لحظة شرود، بل من المؤكد أنه كان يدرك تماماً بأن أي زيادة في العنف الفلسطيني ستصب في صالحه من الناحية السياسية، وهو مشهور على أية حال بأنه يعرف كيف *يتعامل مع العرب*. ومن جهة أخرى، لقد كرَّس عرفات أكثر من عشر سنوات للسعي من أجل تحقيق الدولة الفلسطينية على أساس *حل الدولتين*، ولم يكن هناك أي سبب يجعله يعتقد بأن المفاوضات مع حكومة باراك كانت منتهية. لكن زيارة شارون إلى الباحة هي التي أنهتها فعلياً.

على أية حال، حدثت جولة أخيرة من المحادثات حول تسوية سلمية إسرائيلية-فلسطينية في كل من واشنطن والقاهرة وطابا بين كانون الأول 2000 وكانون الثاني 2001، قبل أسابيع فقط من انتهاء رئاسة كلينتون وباراك معاً. ومع أن المشتركين - بحسب معظم الروايات- اقتربوا في تلك المحادثات من التوصل إلى اتفاق أكثر مما فعلوه في كامب ديفيد في تموز المنصرم، إلا أن هذا كان مجرد تقدم رمزي لأن كلا الزعيمين الأميركي والإسرائيلي لم يكونا قادرين على إلزام من سيخلفانهما بما توصلا إليه. وهذه كانت نهاية استكشاف حل الدولتين، على الأقل في هذا الجيل.

تميزت انتفاضة الأقصى الثانية عن الأولى في أن الفلسطينيين استخدموا فيها كثيراً من الأسلحة الإضافية، وكذلك في أن نسبة القتل لم تكن ثقيلة على أحد الطرفين فقط - أربعة فلسطينيين مقابل إسرائيلي واحد، بالقياس مع عشرة إلى واحد في الانتفاضة الأولى- حيث بلغ مجموع القتلى الفلسطينيين مع بدء انحسارها في العام 2005 أكثر من 4,000 بقليل، في حين فاق مجموع القتلى الإسرائيليين الألف قتيل. ومع أنها كانت بمثابة إثبات مأساوي على أن مرحلة اتفاق أوسلو قد انتهت، إلا أنها لم تكن سبباً بقدر ما كانت نتيجة. فالحدث الذي حدَّد بالفعل بدء مرحلة جديدة، من وجهة النظر الإسرائيلية، هو الانتصار الساحق لأرييل شارون في انتخابات شباط من العام 2001 بعد انهيار حكومة باراك، حيث أكَّد شارون بأنه ليس ملزماً بالمفاوضات السابقة مع الفلسطينيين وبأنه لن يقابل ياسر عرفات - مع أنه تعهَّد بتحقيق "أمن وسلم حقيقي"!!.

في الواقع، لم يكن شارون مهتماً على الإطلاق بالمفاوضات مع الفلسطينيين ضمن

إطار اتفاق أوسلو، مفضلاً حلولاً من جانب واحد، مثل الجدار (سياج أمني) الذي بدأ ببنائه في الضفة الغربية على امتداد الحدود الجديدة التي اقترحتها إسرائيل في محادثات كامب ديفيد، والتي تضم كل المستوطنات اليهودية الكبيرة إلى إسرائيل. والمبرر الذي أُعطي لتشييده هو منع الهجمات الإرهابية - وهو كان لاشك فعالاً في هذا الخصوص- لكن مساره يوحي إلى حدٍّ بعيد بأن القصد من تشييده هو رسم حدود جديدة لإسرائيل. وفي تلك الأثناء، كان التأييد التقليدي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة يتآكل لمصلحة حماس والمنظمات الإسلامية الأخرى، لأن الفلسطينيين فقدوا الثقة في إمكانية التوصل إلى السلام عبر التفاوض وفي قدرة السلطة الفلسطينية الفاسدة على إصلاح نفسها.

في تلك المرحلة بالذات، مع توقف العملية السلمية بالكامل، بدأ مسؤولو الليكود، أصحاب المساهمة الأكبر في الإجهاز عليها، يقلقون من العواقب الديموغرافية لإبقاء كل المنطقة من البحر إلى نهر الأردن تحت سيطرة إسرائيلية دائمة. إذا لم تسمح إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية يتمتع فيها فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بكامل حقوقهم السياسية والإنسانية، فإن الفلسطينيين سيضطرون إلى الحصول على هذه الحقوق في سياقها الأوسع، أي ضمن حدود فلسطين الأصلية، وهي منطقة ظلت تحت السيطرة المطلقة للحكومة والجيش الإسرائيليين منذ العام 1967. وسرعان ما سيتفوق العرب على اليهود من ناحية العدد في تلك المنطقة.

> "إننا نقترب من المرحلة التي سيقول فيها المزيد والمزيد من الفلسطينيين: 'لقد هُزمنا. إننا نتفق مع [زعيم الاتحاد الوطني أفيغدوف] ليبرمان. ليس هناك مكان لدولتين بين الأردن والبحر. كل ما نريده هو الحق بالتصويت'. وفي اليوم الذي يفعلون ذلك سيكون اليوم الذي نخسر فيه كل شيء."
>
> *-نائب رئيس الوزراء إيهود أولمرت (رئيس الوزراء الحالي)، صحيفة يديعوت أحرونوت، تشرين الثاني 2003.*

هذا الاعتراف المتأخر بالخطر الديموغرافي البعيد المدى على الدولة اليهودية لم يؤدِّ

إلى تحوُّل في اللحظة الأخيرة إلى مشروع الدولتين ضمن قادة الليكود الذين حاربوه معظم حياتهم. إذ إنهم اختاروا بدلاً من ذلك ألا تكون هناك دولة للفلسطينيين، ولكن مع فصل قاس بين الشعبين (باستثناء عرب إسرائيل الذين لا يملكون الحق بالانفصال) وإشراف عسكري إسرائيلي دائم على الجيبين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (وهذا ما يُسمى رسمياً بفك الارتباط). في الضفة الغربية والقدس الشرقية، يمكن تحقيق الجزء الأعظم من هذا الفصل بواسطة الجدار، مع انسحاب بعض المستوطنات البعيدة التي لا يمكن ضمها من الناحية العملية؛ لكن تحقيقه في قطاع غزة الصغير والمكتظ بالسكان يتطلب إغلاق كل المستوطنات اليهودية (التي يقيم فيها نحو 8,000 شخص). ورغم أن الكثيرين من أعضاء الليكود - الذين يصرون على أن إسرائيل كلها أرض يهودية مقدسة- وجدوا هذا الحل مجحفاً، إلا أن شارون أرغمهم على القبول بتفكيك المستوطنات اليهودية في قطاع غزة وأربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة الغربية في صيف العام 2005. وبعد فترة قصيرة، انفصل شارون عن الليكود كلياً وأسس حزباً جديداً (كاديما) وحَّد بين الأحزاب الأقل إيديولوجية من اليمين والوسط ويسار الوسط اليائسين. ورغم أن شارون خرج من الحياة السياسية كلياً بعد إصابته بجلطة دماغية في بداية العام 2006، إلا أن حزب كاديما - الذي أصبح الآن تحت قيادة إيهود أولمرت- خرج منتصراً في انتخاب آذار 2006 وشكّل حكومة تحالف ما تزال حتى الآن تعمل وفق استراتيجية فك الارتباط.

في هذا السياق، لم يكن مستغرباً على الإطلاق أن يخرج أبرز المعارضين للحلول السلمية في الجانب الفلسطيني، أي منظمة حماس، منتصرين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الثاني 2006. لقد أظهرت تلك الانتخابات بما لا يقبل الشك أن الفلسطينيين أيضاً بدؤوا يفقدون الأمل من حل الدولتين. واليوم تحث حماس علناً الفلسطينيين على عدم عقد تسويات انهزامية وغير ضرورية مع الكيان الصهيوني، والانتظار حتى تسمح لهم موازين القوى، الديموغرافية أو العسكرية، باستعادة إرثهم الكامل، أي أرض فلسطين كلها. وعندما يتحقق ذلك، سيكون هناك مكان وحقوق دينية

ومدنية لليهود الذين يرغبون بالبقاء في دولة إسلامية ديمقراطية تمتد من النهر إلى البحر؛ لكن حماس، في الواقع، لا تتوقع أن يبقى معظم اليهود في دولة لا يشكلون الغالبية فيها ويسيطرون على كل مفاصل السلطة فيها.

مع أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، إلا أن الفلسطينيين أخطؤوا في خيارهم، حيث رفضت كل من الحكومة الإسرائيلية وكندا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التعامل مع منظمة يصفونها بالإرهابية، حتى لو حازت على حقها بتأليف حكومة فلسطينية بطريقة ديمقراطية. حتى أن إسرائيل حجبت العوائد الجمركية المستحقة للسلطة الفلسطينية، مصدر دخلها الرئيس، الأمر الذي تسبب بمشقات كبيرة في الأراضي المحتلة التي تشهد مسبقاً تراجعاً سريعاً في مستوى المعيشة منذ سنوات نتيجة لإغلاق الحدود المتواصل وخسارة الوظائف الفلسطينية ضمن الأرض الإسرائيلية. لكن هذه الأمور ليست سوى تفاصيل، رغم أنها مؤلمة، فالحقيقة الجوهرية هي أن كلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي اختارا بملء إرادتيهما حكومتين لا تؤمنان بحل الدولتين، وثمة احتمال ضئيل بأن يرجعا عن قراريهما معاً (وهي الطريقة الوحيدة لكي يصبح هذا الحل ممكناً من الناحية السياسية مجدداً) في المستقبل المنظور.

فاتهما القطار، طُويت الصفحة، اختر أي تشبيه تفضله، إذ إن تلك المرحلة انتهت ولن تعود ثانية قبل مضي وقت طويل، هذا إن عادت. فالإسرائيليون والفلسطينيون، وباقي شعوب الشرق الأوسط أيضاً (إضافة إلى الولايات المتحدة إذا قررت البقاء على صلة بالمنطقة)، عادوا جميعاً إلى عالم الطموحات الجامحة، والمطالب غير القابلة للتفاوض، وربما الحرب الإقليمية أيضاً. وقد اختار الفلسطينيون هذا الطريق بدافع من اليأس (إذا كانت كلمة اختاروا هي الكلمة المناسبة)، بينما اختار الإسرائيليون طريقهم على أساس خطأ فادح في حساب قدرة إسرائيل على السيطرة على المنطقة بأكملها من الناحية الاستراتيجية على المدى الطويل.

قد تسحب القيادة الفلسطينية عرضها بعد أن استنتجت أنه...
لن يكون كافياً أبداً بالنسبة لخصم يريد كل شيء.

قد يستولي الرافضون للحلول السلمية كحماس و/أو من يفكر مثلهم، سواء أكانوا علمانيين أم متدينين، على القيادة. وعندها قد تبدو العملية السلمية العربية-الإسرائيلية التي بدأها أنور السادات، والتي بدأت تُرى بأنها غير قابلة للنقض، بأنها قابلة للنقض في النهاية. وفي هذه الحالة، قد يأتي وقت تصبح فيه كلفة استمرار دعم الولايات المتحدة لربيبتها المتطلبة دائماً للرعاية في صراعها الذي لا ينتهي مع دائرة لا تتوقف عن الاتساع من الأعداء أكبر من إرادتها ومواردها للحفاظ عليها.

ديفيد هيرست، الأوبزيرفر، 21 أيلول 2003.

ها نحن الآن، بعد أربع سنوات من الصورة التي رسمها لنا ديفيد هيرست في العام 2003، على الأقل في منتصف الطريق للوصول إلى تلك الحالة. فقد استطاعت إسرائيل، التي تسيطر استراتيجياً على الشرق الأوسط بأكمله منذ العام 1967، بفضل تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة (والضعف الكبير للدول العربية) أن تطيل مدة سيطرتها حتى بداية القرن الواحد والعشرين. لكن قدرة إسرائيل على تجاهل رغبات الفلسطينيين وكل جيرانها العرب ترتكز على ثلاث مزايا استراتيجية ليس فيها واحدة مرشحة للدوام إلى الأبد. أولى هذه المزايا احتكارها للأسلحة النووية في المنطقة منذ أربعين سنة. إذ تملك إسرائيل ما لا يقل عن عدة مئات من الأسلحة النووية وتشكيلة من وسائط النقل القادرة على بلوغ كل البلدان العربية (إضافة إلى إيران بالطبع)، في حين لا تملك أي دولة أخرى في الشرق الأوسط أياً منها. والثانية هي التفوق العسكري الساحق لقواتها العسكرية التقليدية التي ما تزال قادرة بسهولة على تدمير الجيوش النظامية لكل الدول العربية المجاورة. والثالثة هي الدعم المالي والعسكري السخي وغير المشروط تقريباً الذي تتلقاه من القوة العظمى الوحيدة في العالم، الولايات المتحدة الأميركية. وهنالك أمر رابع ليس من صنع إسرائيل، إنه الفقر المدقع والعجز والتفكك التي تعاني منها الدول العربية المجاورة لها.

لننظر أولاً في الميزة الاستراتيجية الأولى. في الواقع، لقد كُسر (من الناحية التقنية) احتكارها الإقليمي للأسلحة النووية مسبقاً من قبل باكستان، الدولة المسلمة التي تملك

أسلحة نووية قادرة على تهديد إسرائيل نفسها إذا ما قررت يوماً القيام بذلك، مع أن إسرائيل لا تعتبر باكستان بإدارتها الحالية جزءاً من المعادلة الاستراتيجية المحلية. لكن إيران جزء من هذه المعادلة المحلية قطعاً، وهو السبب الذي دفع الإسرائيليين لبذل الكثير من الجهود السياسية من أجل إقناع الولايات المتحدة بأخذ التهديد النووي الإيراني على محمل الجد.

عندما أخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها بتطوير أسلحة نووية في أواخر الخمسينيات (بمساعدة فرنسية وبريطانية سرية)، كان يُنظر إليها على أنها السلاح الذي يُستخدَم فقط عندما يكون البلد معرضاً لاجتياح من قبل جيوش عربية منتصرة. وهذا يُسمى تقنياً بالردع المحدود، أي أن الغاية الرئيسة من الأسلحة النووية الإسرائيلية هي الحيلولة دون تدمير دولة إسرائيل عسكرياً. لكن ذلك التهديد كان قد بدأ يتلاشى بسرعة منذ بداية السبعينيات، في الوقت الذي كانت قوة الردع الإسرائيلية قد أصبحت في حالة جهوزية تامة.

من خلال أدائها في حربي 1967 و1973، أثبتت الجيوش العربية المحيطة بإسرائيل لحكوماتها بالذات بأنها غير قادرة على هزيمة الإسرائيليين. ونتيجة لذلك، توقفت تلك الحكومات بشكل تدريجي حتى عن شراء الأسلحة التي قد تمكّن قواتها المسلحة من محاربة إسرائيل على أساس من التكافؤ التكنولوجي، وعليه فإن إسرائيل لم تعد بحاجة حقيقية *لردعها المحدود*. غير أن الأسلحة لم تُفكَّك بالطبع، بل تحوَّلت إلى قاعدة لاستراتيجية ردع موسَّعة. وهي موجودة الآن بالإضافة إلى "قدرات عسكرية كيماوية هجومية غير معلنة" و"برنامج عسكري بيولوجي هجومي غير معلن" (بحسب تقرير لمكتب التقديرات التكنولوجية في الكونغرس الأميركي نُشر في حزيران من العام 2000) كي تردع جيران البلد من العرب والإيرانيين - بحسب التفكير الإسرائيلي؛ عن القيام بكل الأشياء غير المرغوبة الأخرى غير محاولة رمي اليهود في البحر. أو كما يصف الأمر شيمون بيريز، نائب رئيس الوزراء الحالي وأحد أبرز الشخصيات السياسية في إسرائيل: "إن امتلاك نظام من الأسلحة المتفوقة يعني إمكانية استخدامه من أجل

أهداف إرغامية؛ أي إرغام الجانب الآخر على قبول المطالب السياسية الإسرائيلية".

إن الرغبة بعدم فقدان هذه القدرة على الردع الموسَّع - وليس الخوف من اختفاء المدن الإسرائيلية تحت غيوم الانفجارات النووية حالما تحصل بعض الدول العربية المجاورة على الأسلحة النووية- هي الدافع وراء السياسة الإسرائيلية الحالية تجاه إيران. ولكن، حتى لو امتلكت إيران يوماً ما بضع قنابل نووية، فإن قدرة إسرائيل على الانتقام بتدمير إيران كلياً ستكون بمنأىً عن الأذى، لأن قواها النووية الهجومية موزعة على عدد من وسائط النقل المتنوعة ومؤمَّنة من أي هجوم مباغت. غير أن قدرة إسرائيل الهائلة وغير المرئية على تهديد كل جيرانها بالدمار الكلي إذا تجاوزوا الخطوط الحمر يمكن أن تزول في لحظة، وعندها ستكون إسرائيل أيضاً عرضة للردع. بعبارة أخرى، إن الردع الموسع سلاح مقدَّر له أن يسقط من يد إسرائيل في نهاية المطاف. لأنه حتى لو افترضنا بأن إيران لا تسعى حقاً لامتلاك أسلحة نووية، أو أن هجوماً أميركياً واسعاً أوقف قدرة إيران النووية لعدد من السنوات، فمن الممكن أن تحصل دولة أخرى في المنطقة على الأسلحة النووية سواء عاجلاً أم آجلاً، وهذه الدولة لوحدها ستكسر احتكار إسرائيل للأسلحة النووية. وعندها ستكون قد فقدت واحدة من مزاياها الاستراتيجية.

أما بالنسبة لقدرتها الاستراتيجية الثانية، أي تفوق إسرائيل المطلق على كل جيرانها في الحروب التقليدية، فهي تتآكل بسرعة مسبقاً. ولا يعود السبب في ذلك إلى أن الدول العربية تقوم بشراء كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية المتطورة (هذا غير صحيح) بل لأن أسلوب الحرب في المنطقة تغيَّر، وفي غير مصلحة الأسلوب الحربي الكلاسيكي لإسرائيل، أي الهجوم العسكري الخاطف (blitzkrieg). إن القوة العسكرية الإسرائيلية، المصمَّمة لشق تشكيلات العدو بسرعتها الفائقة وقوتها النارية الهائلة وتفوقها التكنولوجي، تناسب تماماً اعتماد إسرائيل على جيش احتياطي من المدنيين ذي قدرة عالية على التعبئة بسرعة. لكن إسرائيل، رغم قدرتها على نقل أعداد ضخمة من الجنود إلى الجبهة بظرف ساعات (تمتعت إسرائيل بتفوق عددي على الجيوش العربية التي واجهتها على الجبهة في كل حروبها معها باستثناء الحرب الأولى، في العام 1948)، لا

تستطيع تحمل إبقاء جنودها المواطنين هناك لأشهر أو سنوات لأن الاقتصاد سينهار. أضف إلى ذلك أن آخر مرة حاربت فيها إسرائيل جيشاً عربياً بهذا الأسلوب كانت منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

لقد أصبحت المهمات الرئيسة للجيش الإسرائيلي اليوم هي تلك التي تُناط بجيش احتلال أو وحدات مكافحة العصابات، وهي مهمات من الواضح أن جيش الاحتياط لا يقدر على تنفيذها بشكل جيد. وحتى الجنود النظاميون لا يحبون حروب العصابات ولا يحسنون القتال فيها كما يفعلون في الحروب التقليدية، لأن الخطر يكون مفاجئاً وغير مرئي (مع أن درجته تكون أدنى)، إضافة إلى عدم إمكانية تحقيق نصر حاسم. إن العمليات الخاصة بقمع التمرد تنتهي غالباً بإفساد كل الجيوش واستنزاف عزيمتها ومهنيتها، حيث يضعف الانضباط، وتتزايد الانتهاكات، ويصبح التمييز بين المدنيين الأبرياء ومقاتلي العصابات غاية في الصعوبة أو غير ممكن بتاتاً. فبالنسبة للمجند الإسرائيلي العادي الذي يقضي خدمته في الأراضي المحتلة، ليس هناك شيء اسمه فلسطيني بريء، تماماً كما هو الحال مع المجند العادي في مشاة البحرية الأميركية الذي يقضي خدمته في محافظة الأنبار في العراق، ليس هناك أي عراقي بريء بالنسبة له. ولا يمكنك أن تلومهم في الواقع، لأنهم لا يستطيعون التمييز بين أولئك الذين يخططون لقتلهم أو أولئك الذين يكرهونهم وحسب، دع عنك مسألة أنهم بالكاد تخطوا مرحلة الطفولة فضلاً عن الرعب الذي يسكنهم. والنتيجة هي انخفاض كبير في قدرة الجيش على القيام بمهمات أخرى أكثر صعوبة.

> "هذه ستكون كارثة بالنسبة لإسرائيل. [الشيخ حسن نصر الله، قائد حزب الله] سوف يُنظَر إليه في العالم على أنه الشخص الذي أطلق آلاف الكاتيوشا على المواطنين الإسرائيليين لأسابيع وخرج منها سالماً."
>
> *-موشيه آرينز، وزير إسرائيلي سابق للخارجية والدفاع،*
> *صحيفة هاآرتز، تموز 2006.*

إن قيام الجيش الإسرائيلي بمهمات جيش احتلال طوال ثلاثين سنة ظهرت نتائجه بصورة مثيرة للصدمة خلال حرب العام 2006 في جنوب لبنان. كان الهدف من الحرب، من وجهة نظر هيئة الأركان الإسرائيلية، هو إعادة ترسيخ مفهوم الردع العسكري التقليدي لإسرائيل، وهو المبدأ القديم الذي يقول إن إسرائيل قد ترد على أي هجوم بهجوم أكبر بما لا يقاس. والذي دفع الحكومة الليكودية والقوات المسلحة إلى هذا الأمر هو شعورهما بأن مبدأ الردع ذاك (العين باثنتي عشرة عيناً) قد تقوَّض بشكل خطير بعد سنوات من الفشل في تحقيق هذه النسبة من الإصابات سواء عند الفلسطينيين أو حزب الله في جنوب لبنان، ولهذا السبب كانوا ينتظرون أية ذريعة لتلقين الأعداء درساً لن ينسوه. ولكن، عندما قدمت الذريعة نفسها على طبق من ذهب، أظهر الجيش الإسرائيلي عجزه التام عن تلقين الدرس المطلوب. ومن أسباب انخفاض نسبة الإصابات، كما تبيَّن، هو أن حزب الله حصل على نسخ عن صور المسح الفوتوغرافي الجوي الإسرائيلي التي تُظهر الملاجئ معلَّمةً بوضوح بالعبرية، فنقل مقاتليه إلى ملاجئ أخرى عندما بدأت الحرب. (يُقال في جنوب لبنان بأن حرس الحدود الإسرائيليين قايضوا الصور بكميات تجارية من المخدرات). ولم تتمكن القوات الإسرائيلية بعد أسابيع من القصف من إخراج مقاتلي حزب الله من مواقعهم، ولم ينجح في هذا الأمر المشاة الإسرائيليون أيضاً، عندما أُمروا أخيراً بخوض المعركة ميدانياً. وكانت النتيجة النهائية أن بدا الجيش الإسرائيلي أقل فعالية مما كان يعتقد العرب، حتى أن الكثيرين من العرب خطرت ببالهم تلك الفكرة التي اعتُبرت خيالية منذ السبعينيات على الأقل وهي أن إسرائيل يمكن هزيمتها عسكرياً.

بيد أن ذلك غير صحيح في الواقع، إذ لا يمكن هزيمة بلد يملك مخزوناً كبيراً من الأسلحة النووية عسكرياً. لأنه إذا حدث وأحس بأنه بدأ يخسر حرباً تقليدية بصورة نهائية، ففي تلك اللحظة سيُخرج أسلحته النووية وسيموت الجميع. من الخطورة بمكان بالنسبة للعرب أن يعتقدوا أن بإمكانهم هزيمة إسرائيل عسكرياً. ولكن، بالمقابل، سيكون من المنطقي تماماً بالنسبة لهم أن يسعوا لامتلاك أسلحة نووية كي لا يصبح بالإمكان

هزيمتهم، هم أيضاً، عسكرياً. على أية حال، بعد حرب تموز 2006، أصبح هناك أمل كبير في الشرق الأوسط المسلم في إمكانية استنزاف الجيش الإسرائيلي بواسطة حروب عصابات ضمن الأراضي المحتلة وعلى امتداد حدوده. وللمرة الأولى منذ السبعينيات، بات بعض العرب - من غير المتدينين المتعصبين - يعتقدون فعلاً بإمكانية إلحاق هزيمة عسكرية بإسرائيل بهذه الطريقة. وهكذا أصبحت الميزة الاستراتيجية الثانية لإسرائيل، أي تفوقها القاطع في الحروب التقليدية، سلعة مهددة ومشكوك فيها.

بقي عندنا الميزة الاستراتيجية الثالثة، ألا وهي الدعم السخي وغير المشروط من قبل الحكومة والشعب الأميركيين لإسرائيل. منذ نهاية الحرب الباردة، لم تعتمد إسرائيل فقط على تطابق المصالح الأميركية والإسرائيلية وإنما أيضاً على عملية سياسية ناجحة بامتياز في إقناع الأميركيين بأن الحقائق القديمة ما تزال صحيحة. في الواقع، لم يعتمد أي هدف استراتيجي أو سياسي أميركي في الشرق الأوسط طوال تلك السنوات - منذ إدارة جورج بوش الأب إلى فترة جورج بوش الإبن- على مساندة عسكرية أو سياسية حاسمة من إسرائيل، بل إن هناك عدداً كبيراً من الأهداف التي كانت ستتحقق بسهولة أكبر لو أن الولايات المتحدة لم تكن وثيقة الصلة إلى هذه الدرجة بإسرائيل. مع ذلك، فالشعب الأميركي، كما هو ملاحَظ، سيدعم التحالف مع إسرائيل حتى لو أدرك بأنه يشكل نقطة ضعف استراتيجية. ولكن لا أحد في موقع السلطة في إسرائيل يثق بالنوايا الأميركية الطيبة بما يكفي لكي يسعى لاكتشاف إذا كان ذلك صحيحاً أم لا (في الحقيقة، الكثير من الأميركيين يشعرون بالود تجاه إسرائيل، لكن القليل من الإسرائيليين - باستثناء المتحدرين من أصل أميركي- يشعرون بذات الشيء تجاه الولايات المتحدة).

إن لجنة العلاقات العامة الأميركية الإسرائيلية (AIPAC) وبعض مجموعات الضغط الأخرى المؤيدة لإسرائيل مشهورة بقدرتها على التأثير على الكونغرس الأميركي. وخير دليل على حصانة إسرائيل تجاه معايير حسن السلوك الاعتيادية التي تسري على كل حلفاء أميركا هو أن عدداً من الأميركيين زُجوا في السجن لفترات طويلة للتجسس على الولايات المتحدة لصالح إسرائيل بدون أن يكون لهذا الأمر تأثير ملحوظ على العلاقة

الاستراتيجية الأميركية الإسرائيلية. بل إن جورج بوش - كُرمى لعيون العلاقة الأميركية الإسرائيلية- تخلى عن سياسة أميركية عمرها ثمانية وثلاثون عاماً عندما أسقط الدعم الأميركي عن قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338، الوثيقتين الدوليتين الأساسيتين المتعلقتين بمسألة الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أعلن، بعد وصفه لأرييل شارون بأنه *رجل سلام*، بأن بعض المستوطنات اليهودية على الأقل يجب أن تبقى ضمن إسرائيل في أي اتفاق سلام بين إسرائيل وفلسطين. مع ذلك، فالولايات المتحدة تبقى دولة ذات سيادة، والواقعيون في إسرائيل يدركون بأن الحلف الأميركي ليس منقوشاً على الصخر، واليوم الذي سيُطرَح فيه هذا الحلف للمساءلة قد لا يكون بعيداً.

هنالك عدة عوامل تعرِّض علاقة إسرائيل المميزة مع الولايات المتحدة للخطر. منها الرغبة المتزايدة لدى الشعب الأميركي بأن تقلّل الولايات المتحدة صلتها قدر الإمكان بمشاكل الشرق الأوسط الدائمة والمستعصية على الحل. ويعود ذلك بشكل جوهري إلى حقيقة أن الجنود الأميركيين اليوم يموتون بأعداد كبيرة في المنطقة في حرب أصبح ما يزيد عن نصف الأميركيين يعتقدون بأن لا علاقة لها بالحرب على الإرهاب. وهذا الرأي المتنامي لن يتلاشى ببساطة عندما تغادر الولايات المتحدة العراق، إذ على الرغم من أن ذاكرة الشعب قصيرة الأمد، إلا أنها ليست قصيرة إلى هذا الحدّ.

في بداية العام 2004، قال يوسي ساريد، عضو بارز في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست الإسرائيلي، للأسوشييتد برس: "كانت إسرائيل تعلم بأن قصة أسلحة الدمار الشامل العراقية القابلة للتفعيل خلال 45 دقيقة غير صحيحة. لكن إسرائيل لم تكن تريد إفساد سيناريو الرئيس بوش، مع أنه كان يجب عليها أن تفعل ذلك". لكنه لم يقل هذا الكلام إلا بعد أن بدأت ملامح فشل المغامرة العراقية بالظهور. فقبل الغزو، دفعت إسرائيل الولايات المتحدة بكل الوسائل الممكنة كي تغزو العراق، حتى أنها قد تكون فبركت دليلاً مزيفاً على برنامج الأسلحة النووية العراقية في حادثة أوكسيد فلز اليورانيوم في النيجر. لقد بالغت إسرائيل بشكل خطير في استغلال علاقتها مع الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، مستفيدة من عجز إدارة بوش المزمن عن التمييز

بين المصالح الأميركية والإسرائيلية، وقد تدفع ثمناً باهظاً لقاء ذلك إذا بدأ الشعب الأميركي يعتقد بأن الجنود الأميركيين يموتون خدمةً لأهداف إسرائيل. ويمكن تلمس بوادر هذه الصحوة منذ الآن من خلال ملاحظات معلِّقين صحفيين مؤيدين لإسرائيل في العادة مثل الصحفي المحافظ روبرت نوفاك، الذي سُئل من قبل صحيفة هاآرتز الإسرائيلية عن سبب وصفه الحرب في العراق بحرب شارون، حيث قال:

> "أنا مقتنع بأن إسرائيل قدمت مساهمة كبيرة في اتخاذ القرار بشن هذه الحرب. أعرف ذلك قبل بدء الحرب، حيث قال شارون في حديث مغلق مع أعضاء في مجلس الشيوخ بأنهم إذا نجحوا في التخلص من صدام حسين، فإن ذلك سيحل مشاكل إسرائيل الأمنية. كانت إسرائيل الرابح الأكبر في الهجوم الإرهابي في 11 أيلول 2001. فهي منذ ذلك الحين تتمتع بحرية مطلقة في التصرف في الأراضي [المحتلة."]
>
> *-روبرت نوفاك، هاآرتز، 15 نيسان 2007.*

لكن المزايا الاستراتيجية الثلاث الآنفة الذكر التي تتمتع بها إسرائيل ليست معرضة لخطر داهم حتى الآن. إذ قد تمضي ثلاثون سنة أخرى قبل أن تتمكن أية دولة مسلمة أقرب من باكستان من تطوير أسلحة نووية؛ وقد يستخلص جيش الدفاع الإسرائيلي العبر من أدائه السيئ الأخير ويتعلم كيف يتعامل بنجاح مع تحدياته الجديدة؛ وقد تبقى الولايات المتحدة حليفاً مخلصاً لإسرائيل إلى الأبد. لكن الإسرائيليين في الوقت الحالي يراهنون بمستقبل بلدهم على أساس الافتراض بأن المزايا الاستراتيجية الثلاث كلها ستبقى كما هي حتى العام 2050. كما يراهنون على أن كل الدول العربية المجاورة، التي تتفوق على إسرائيل في مجموع عدد السكان بنسبة عشرين إلى واحد، ستبقى ترزح تحت حكومات عاجزة، وستبقى مفتقرة للصناعة الحديثة والعلم والتكنولوجيا، وستبقى ضعيفة من الناحية العسكرية بحيث أنها لن تقدر أبداً على تحويل تلك الأفضلية العددية الهائلة إلى ميزة استراتيجية؛ ليس خلال السنوات العشر القادمة، بل الخمسين

القادمة، أو ربما إلى الأبد. أي أنهم يضعون سياستهم على أساس الافتراض بأن الزمن الاستراتيجي الجميل سيدوم إلى وقت غير محدد. وهذه قد تُعتبَر ممارسة إدارية سيئة من قبل أي صاحب كشك همبرغر ناجح.

إن المعضلة الجوهرية التي تواجهها إسرائيل منذ ما يزيد عن ثلاثين سنة تتمثل في أن عليها أن تقرر هل هي بحاجة فعلية لتقديم تنازلات مؤلمة للعرب والتخلي عن طموحاتها العزيزة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية دائمة والبدء بدمج نفسها في المنطقة، أم أن بإمكانها دائماً الاعتماد على قوتها العسكرية الذاتية وحليفها الأميركي القوي في تجاهل رغبات كل العرب؟ لكن هذا السؤال تغير قليلاً الآن: هل الدول العربية قادرة فعلياً على الاستمرار في الإيفاء بالتزاماتها تجاه العملية السلمية مع إسرائيل حتى لو أن حكوماتها عقدت صفقة مع إسرائيل؟ في الواقع، إن خطر إسقاط هذه الأنظمة أو استبدالها بأنظمة إسلامية لا تحترم أي اتفاق سلام مع إسرائيل هو خطر جدي فعلاً..

لا شيء حتمي في السياسة، وهناك دائماً (تقريباً) فرصة أخرى أخيرة، هذا صحيح، لكن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي - الذي اقترب كثيراً من التوصل إلى حل سلمي في التسعينيات- يعود أدراجه بسرعة كبيرة إلى مرحلة السبعينيات، ومع تعاظم حدته يزداد خطر جرٍّ بقية المنطقة إليه من جديد. وفي مكان ما على الطريق تكمن المعركة الكارثية الفاصلة. إن وعورة مسالك السياسة وفظاعة التوقعات تجعلنا نفهم السبب الذي دفع بهذه الفكرة المرعبة إلى رأس بيني موريس:

> "يتساءل المرء ما الذي سيفعله بن غوريون - الذي ربما كان باستطاعته التخطيط لعملية ترحيل شاملة لا جزئية في العام 1948، لكنه أحجم عن فعل ذلك؛ لو أنه عاد إلى الحياة بطريقة ما. لعله سيكون نادماً الآن على إحجامه ذاك. لو أكمل مهمته حتى النهاية، لربما أصبح الشرق الأوسط اليوم مكاناً أكثر صحة وأقل عنفاً، بوجود دولة يهودية بين الأردن والبحر المتوسط ودولة عربية فلسطينية في شرق الأردن. وبالمقابل، لو نجح

العرب في حرب العام 1948، لكانوا وصلوا إلى نفس النتيجة التاريخية المريحة. لعل النتيجة الجغرافية والديموغرافية غير الحاسمة لحرب 1948 هي السبب الجوهري لمأساة فلسطين الدائمة."

-بيني موريس، الغارديان، 3 تشرين الأول 2002.

الفصل التاسع
لملمة الأجزاء

"إما أن تُحَل الأزمة في أفغانستان ويحل السلام فيها، أو تهوي المنطقة برمتها معنا إلى الجحيم. أبداً لن نكون وحدنا الذين نعاني، كما كنا في الماضي. أولئك الذين يسببون لنا المعاناة سيحترقون في الجحيم معنا. وآمل أن يدرك الناتو ذلك".

-الرئيس الأفغاني، حميد كرزاي،
إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 12 كانون الأول 2006.

تميل الكتب من هذا النوع إلى التوقع بحدوث تغيرات دراماتيكية على كل الجبهات، تغيرات تكون في أغلب الأحيان نحو الأسوء. وحميد كرزاي يلعب نفس اللعبة عندما يتوقع بأن المنطقة بأكملها ستحترق في الجحيم إن لم يحصل على المزيد من قوات الناتو والمزيد من المساعدة الخارجية للقضاء على مقاومة الطالبان التي استعادت نشاطها مجدداً؛ إذا توقعت بكارثة فقد يعيرون انتباههم إليك. غير أن معظم التغيرات لن تكون دراماتيكية، وعلى الأخص في أمكنة مثل أفغانستان. في الواقع، من المستبعد أن تشكل سنوات التدخل الغربي الثماني كلها (على فرض أن قوات الناتو ستنسحب من هناك في نفس الوقت الذي تنسحب فيه القوات الأميركية من العراق) جزءاً بارزاً من أي تاريخ يُكتَب حول أفغانستان في وقت لا حق من هذا القرن.

إن القرار الذي اتخذه الرئيس الأميركي جيمي كارتر في العام 1979 بتخصيص 500 مليون دولار من أجل حث القبائل الأفغانية المحافظة على الثورة ضد النظام الموالي للسوفييت في كابول كان له تأثير هائل على البلد. لقد أقنعه مستشاره للأمن القومي، زبيغنى بريجينسكي، بأن بوسع الولايات المتحدة أن تدفع الاتحاد السوفييتي للقيام بتدخل عسكري سيؤدي إلى إنتاج *فيتنام روسية*، وقد تبيَّن أنه كان محقاً. حيث انطلت الحيلة على الاتحاد السوفييتي فزج بقواته في أفغانستان من أجل حماية النظام

الماركسي هناك، معلناً بدء حرب أهلية طويلة ما تزال نيرانها مشتعلة حتى الآن. لكن التدخل العسكري الغربي المباشر في العام 2001 لم يغير بالمقابل أي شيء من الناحية العملية.

في الواقع، لم يحدث غزو أميركي حقيقي لأفغانستان، فما فعلته واشنطن في العام 2001 هو أنها تدخلت في حرب أهلية متكافئة إلى حدٍّ كبير بين نظام طالبان في كابول (المكوَّن في معظمه من البشتون، الذين يشكلون نحو 40 بالمائة من مجموع السكان) وبين تحالف قبلي، مكوَّن من مجموعات إثنية متنوعة صغيرة، يُدعى تحالف قوى الشمال. صحيح أنها منحت التحالف الشمالي الكثير من الأموال والسلاح، وقصفت قوات طالبان كلما قاومت تقدُّم التحالف، لكنها تركت مهمة القتال على الأرض له ولحلفائها في الناتو. وقد أدت هذه الاستراتيجية الاستعمارية التقليدية دورها على أكمل وجه، لكنها كانت تعني بأن الولايات المتحدة تعتمد على أمراء الحرب الشماليين المتنوعين في الحفاظ على الاستقرار بعد توقف القتال. ومنذ ذلك الحين، لم تتغير الأمور كثيراً باستثناء أن بعض أمراء الحرب البشتون (الذين لا ينتمون لطالبان) أضيفوا الآن إلى لائحة الرواتب أيضاً.

تحدثت الحملة الدعائية عن جلب الديمقراطية إلى أفغانستان، لكن الذي أُقيم بالفعل هو عدد من الشعائر الديمقراطية لا غير. فعلى سبيل المثال، طُلب من المجلس الأعلى اللويا جرغا الموافقة على دستور جديد، لكن 80 بالمائة من المندوبين كانوا من أمراء الحرب. وانتُخب حميد كرزاي، مرشح أميركا للزعامة، رئيساً للبلاد، لكن سيطرته بالكاد كانت تتجاوز حدود كابول (والحال نفسه بالطبع ينطبق على أمراء الحرب في حكومته). أما بالنسبة للمساعدات التي كانت ستتدفق إلى البلد وتساهم في تغييره، فإن معظمها (أي الآتية من الولايات المتحدة) تحوَّل إلى العراق، ليُهدَر هناك. وهكذا، بعد ست سنوات من الإطاحة بنظام طالبان، عاد مقاتلو طالبان إلى الساحة بقوة، يشنون الهجمات على مسؤولي الحكومة ورجال الشرطة والجنود في مختلف أنحاء جنوب وجنوب شرق البلاد (قلب منطقة البشتون) ويخوضون معارك مفتوحة مع قوات الناتو.

لو أولت الولايات المتحدة اهتماماً بمهمة إعادة بناء أفغانستان، بدلاً من تحويل معظم

الموارد المتاحة إلى غزو العراق، فمن المؤكد أنها هذا كان سيساعدها أكثر، ولكن يبقى هناك شك في أن يحدث ذلك فرقاً كافياً لتغيير المحصلة. إذ إن كل القوى الأجنبية التي غزت أفغانستان في السابق فشلت، وانسحبت في نهاية المطاف، وذلك لأنه لا يوجد أي شيء هناك شبيه بما تتميز به الدول العصرية لكي تتعامل معه (معظم المؤسسات التي نربطها عادة بالدول ليست موجودة أساساً في أفغانستان). كما أن الشبكات المعقدة من العلاقات القبلية والشخصية التي تمثل بنية المجتمع الطبيعية غير قابلة للاختراق من قبل الأجانب، الذين لا يثق بهم الأفغان بسبب تاريخهم الطويل مع الاحتلالات الأجنبية الفاشلة. ولهذا السبب، فإن الاحتلال الحالي مقدَّر له أن يتكلل بدوره بالفشل في النهاية.

لكن ذلك لا يعني بالضرورة بأن انسحاب القوات الغربية سيسبب كارثة للأفغان. صحيح أن توازن القوى الإثني الطبيعي تخلخل إلى حدٍّ كبير بفعل الغزو، الذي أدى إلى استبعاد قسم كبير البشتون من الحكم (كرزاي نفسه بشتوني، من عشيرة ليس لها علاقة بطالبان، لكن انتقاءه كرئيس كان لغاية رمزية)، إلا أن دمج البشتون في الحكومة وإعطاءهم حصة كافية من السلطة والمناصب الرسمية سيدفعهم إلى التخلي عن مواصلة دعم التمرد الحالي. ولكي يحدث ذلك لابد من التحدث معهم أولاً، وهذا ما صرَّح به علناً كرزاي في عدة مناسبات - رغم أن فيتو الولايات المتحدة مسلَّط دائماً على كل ما يقوم به كرزاي- وهو ما سينفذه في النهاية حتماً إذا كان يأمل بالبقاء بعد رحيل القوات الأجنبية.

عند هذه النقطة من التحليل تميل واشنطن إلى الذعر، حيث تتخيل بأن أفغانستان ستصبح من جديد *عشّاً للإرهابيين*، بعد أن اعتقدت بأنها اقتلعته كلياً في العام 2001. لكن الطالبان السنَّة لم يكونوا إرهابيين أبداً - رغم أن معظم الأميركيين يجدون قيمهم مقرفة- بل كانوا مجرد حكومة منحت بعض العرب مثل أسامة بن لادن (الذين قاتلوا إلى جانب الأفغان ضد الروس) وبدافع من الإخلاص والعرفان بالجميل، الملجأ عندما لم يجدوا مكاناً ليذهبوا إليه. ورغم أن طالبان كانوا بدون أدنى شك يشاطرون القاعدة معظم معتقداتها الإسلامية، ولعلهم كانوا يعرفون أيضاً بتصميمها على مهاجمة أهداف أميركية، إلا أنه من المستبعد أن يكون أسامة بن لادن قد أعلمهم مسبقاً بمخططاته

المتعلقة بهجمات 11/9 (من المؤكد أنك لن تخبر مضيفيك بأنك ستقوم بأمر سيعرِّضهم للغزو). لكنهم تلقوا درساً بشعاً نتيجة للسماح لإسلاميين أجانب باستخدام الأراضي الأفغانية لأغراضهم الخاصة، ومن المحتمل أنهم تعلَّموا شيئاً من هذا الدرس القاسي.

على كل حال، من المستبعد أن تعود طالبان كحكومة إسلامية بشتونية حصرية، كما كانت بين عامي 1996 و2001، وتعيد فرض قوانينها الصارمة من جديد. بل إنهم سيجدون أنفسهم مضطرين للتفاوض من أجل الحصول على مكان مناسب لهم في حكومة أفغانية أكثر تقليدية تمثل توازناً في القوى بين المجموعات الإثنية المتنوعة. فإذا كان كرزاي يتمتع بالذكاء الكافي، فإنه سيتمكن من البقاء رئيساً للبلاد؛ وإذا لم يكن كذلك، فليس هناك نقص في المرشحين لخلافته على كل حال. وأفغانستان ما بعد الاحتلال لن تكون تلك الدولة الديمقراطية المزدهرة الودودة مع النساء، كما كان يتخيل بعض المحافظين الجدد في ذروة استكبارهم، لكنها على الأقل لن تسبب الكثير من المتاعب لبقية العالم.

أما بالنسبة للعالم العربي، فمن المحتمل أن تحدث بعض التغييرات الكبرى نتيجة لهزيمة الأميركيين في العراق، رغم صعوبة التوقع بمن سيبقى من الأنظمة ومن سيزول. لكن التأثير الأكبر، على كل حال، سوف يقع على الولايات المتحدة نفسها. إذ حتى القوى العظمى يمكن أن تفقد القدرة على التأثير في الأحداث وعلى تشكيل التحالفات الضرورية للقيام بمهمات كبرى إذا أصبحت ببساطة غير موثوقة ومشبوهة السمعة. والولايات المتحدة تواجه خطراً جدياً بأن تلقى هذا المصير؛ وخاصة لأن قدرتها على إظهار القوة في أماكن أخرى من العالم بدأت تنهار شيئاً فشيئاً بفعل تنامي تحرر الأميركيين من وهم وجود شيء اسمه تدخلات أجنبية "خيِّرة".

أي صحفي يميني يحاول إبعاد مسؤولية الحرب الخاسرة عن الولايات المتحدة يملك خياراً واحداً، إما إلقاء اللوم على الخونة في الوطن أو على الأجانب الأشرار الجهلة الذين لا يستحقون مساعدة أميركا، ولعل من الأفضل بالنسبة لصحة بلده السياسية أن يلقي أناس مثل تشارلز كروثامر اللوم على الأجانب بالطبع. لكن المثير للاستغراب أكثر

هو أن اليسار الأميركي أيضاً مستعد لإلقاء اللوم على الأجانب.

تُعتبر السلسلة الهزلية Doonesbury أيقونة أميركية، حيِّز ليبرالي للسخرية يُنشَر في 14 صحيفة في أماكن عديدة من العالم، وهي في الغالب تمثل واسطة لنقل تعليقات سياسية أو اجتماعية من وجهة نظر ليبرالية. ومع أن كاتبها، غاري ترودو، لم يؤيد أبداً غزو العراق، إلا أنه في شباط من العام 2007 رسم سلسلة كرتونية جعلت كروثامر يبدو كقومي ليبرالي عتيد.

في أحد المقاطع، يظهر كولونيل أميركي يخطط للعملية التي سينفذونها اليوم في شوارع بغداد، فيلاحظ بأن نظيره العراقي لم يأتِ بعد، فيرسل جندياً للبحث عنه. وفي المقطع التالي يظهر الضابط العراقي خلف مكتبه وبيده فنجان من القهوة وعلى المكتب منفضة مليئة بالسجائر. يقول الضابط العراقي للجندي الأميركي: "هذا ليس مذكوراً في سجلي. هل أنت متأكد أنه اليوم؟" فيجيب الجندي الأميركي بضجر: "نعم سيدي. لابد أنك تذكر بأننا نقاتل كل يوم".

بالطبع، لا يحتاج فك شيفرة الرسالة إلى المارشال ماكلوهان: القوات الأميركية تتحمل عبء الحرب في حين أن العراقيين يتهربون من واجبهم؛ إنهم لا يستحقوننا.

هناك سلسلة أخرى أكثر وضوحاً في إلقاء مسؤولية الفشل على العراقيين. يصعد جندي أميركي على عربة هامفي ويقول: "هل أنت مستعد للقيام بهذا الأمر أيها الشريك؟" موجهاً كلامه إلى نفس الضابط العراقي الذي يجلس بجانبه في المقعد الأمامي. لكن الضابط العراقي نائم.

وعندما يصلان إلى المنزل المقصود، يقول الضابط العراقي، الذي استيقظ الآن: "أعرف هذا المنزل. إن مالكه حقير، لا ينتمي إلى مذهبي".

يقول الأميركي: "حسناً، تريدنا المخابرات أن نقبض عليه حياً".

"هذا ليس ممكناً، لأنني أقسمت على الانتقام".

فيسأله الأميركي: "لماذا؟ ما الذي فعله لك؟"

يجيب العراقي والسيجارة تتدلى من شفتيه: "قام فرد من عائلته بقتل فرد من

عائلتي".

فيسأله الأميركي مشدوهاً: "ماذا؟ متى حصل هذا؟" فيجيب العراقي: "منذ مئات السنين".

عندها يصرخ الأميركي: "هل أنتم مجانين أيها القوم؟"

والرسالة بالغة الوضوح: ليس العرب كسالى فقط، بل إنهم يضمرون أحقاداً عمرها قرون. وحتى الأميركيون لا يستطيعون إصلاح عقولهم. فلنخرج من هنا في الحال. لا عجب أن الأمور ساءت وخرجت عن السيطرة.

الخروج من العراق، في الواقع، هو الخيار الأقل سوءاً بالنسبة لما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة الآن. وكلما كان الخروج أسرع كلما كان أفضل. وإذا كان لابد للأميركيين أن يبتكروا قصصاً عنصرية خيالية عن الضحايا من أجل الحفاظ على كبريائهم قبل الانسحاب، فليكن، لكنها ليست سوى كذبة طفولية معيبة. إن الاشمئزاز العام من المغامرات العسكرية الخارجية، يشير إلى أن هناك إمكانية جدية ليس فقط بأن تنسحب الولايات المتحدة من العراق، بل بأن تخفِّض وجودها العسكري إلى درجة كبيرة جداً في كامل منطقة الشرق الأوسط. ومع أن هذا الأمر قد يثير القلق لدى الحكومات التي تعتمد على الوجود العسكري الأميركي منذ وقت طويل، إلا أنه ربما لن يكون بالأمر السيئ بالنسبة للمنطقة أو العالم ككل.

إن الشرق الأوسط ليس بحاجة إلى ثورات دموية أو أنظمة ديكتاتورية جديدة، لكنه بحاجة ماسة إلى التغيير. إنه أقدم بقعة متحضرة على هذه الأرض، وكان شعبه في الماضي أسياد الفن والعلم والتجارة، لكنه أصبح اليوم أرضاً قاحلة من الإمكانيات البشرية المهدورة. وهذا ليس خطأ الولايات المتحدة وحدها، لكن وجودها وسياساتها عززت الوضع الراهن بكل تأكيد. أما الآن، فثمة احتمال بأن تنسحب الولايات المتحدة إلى الوطن، وهكذا سرعان ما سنكتشف كلنا إذا كان ترك الشرق الأوسط وشأنه سيجلب الكوارث التي ما يفتأ يتوقع بها أعمدة النظام الحالي، سواء أكانوا أميركيين أم عرباً أم إسرائيليين. كما سنكتشف أيضاً ماذا سيبقى من موقع أميركا في العالم.

في الواقع، لقد سبق للولايات المتحدة أن ضلت طريقها من قبل، واختبرت مشاعر الهزيمة والازدراء العالمي خلال حرب فيتنام، ولكن دون أن تتأثر قدرتها على التأثير في أحداث العالم من الناحية العملية. فالصراع في فيتنام رغم فظاعته، لم يكن - حتى في عيني أميركا- سوى مناوشة حدودية ضمن مواجهة أكبر وأطول بما لا يقاس، ألا وهي الحرب الباردة. والاختلافات بين الولايات المتحدة وحلفائها الكثر كانت تدور بشكل أساسي حول مسائل تكتيكية، مثل هل كانت فيتنام المكان المناسب للقتال؟ وليس حول قضايا جوهرية مثل، هل ينبغي على الولايات المتحدة أن تكون زعيمة العالم الحر؟ أو من هو العدو؟ لكن الوضع مختلف هذه المرة.

في وقت مبكر من العام 2002، قامت الولايات المتحدة (جزئياً كرد فعل على صدمة 11/9 ولكن أيضاً كتعبير عن العجرفة التي أصابت الدوائر السياسية الأميركية بعد نهاية الحرب الباردة) بفعل شيء لم تفعله حتى في خضم الحرب الباردة عندما وعد الرئيس جون كينيدي بدفع أي ثمن وتحمُّل أي عبء في سبيل احتواء التوسعية السوفييتية: ادَّعت رسمياً بحقها بامتلاك موقع أعلى من كل مواقع الدول الأخرى وحتى من القانون الدولي نفسه. حيث قال الرئيس بوش في خطاب حالة الاتحاد (أو خطاب محور الشر) في 29 كانون الثاني من العام 2002: "لن أنتظر الأحداث بينما الأخطار تتجمع. لن أقف جانباً والخطر يقترب شيئاً فشيئاً. لن تسمح الولايات المتحدة لأشد الأنظمة خطراً في العالم بأن تهددنا بأشد الأسلحة تدميراً في العالم". كان هذا الخطاب، بحسب المحلل الاستراتيجي إيفو دالدر، بمثابة "إعلان حرب حقيقي. إنه يعلن عن مبدأ جديد يقول إن الناس الذي نصفهم بالأشرار، مع أسلحتهم التي نعلن بأنها شريرة، لا يختلفون عن الإرهابيين". ولهذا السبب غزا بوش العراق.

بعد أربع سنوات، رغم تداعي المغامرة العراقية، ظل بوش يقدم نفس الادعاء القائل إن للولايات المتحدة منزلة خاصة تسمح لها بالتصرف عسكرياً بدون أي مساندة من الدول الأخرى أو حتى الأمم المتحدة. حيث أكد مجدداً في تقريره المتعلق باستراتيجية الأمن القومي الذي سلَّمه إلى الكونغرس في آذار من العام 2006 بأن الولايات المتحدة

ستهاجم أي بلد تشعر بأنه خطر، في عدم اكتراث كامل للقانون الدولي: "عند الضرورة... نحن لا نستبعد استخدام القوة قبل حدوث الهجمات؛ حتى لو لم نكن متأكدين من توقيت ومكان هجوم العدو... إن بند الهجوم الاستباقي لم يتغير في استراتيجيتنا الخاصة بالأمن القومي". وبعد ذلك، قدَّم تصوراته حول احتمالات الهجوم على إيران. وقد يكون العام 2002 أيضاً هو العام الذي بدأ فيه السياسيون في واشنطن يتحدثون عن الولايات المتحدة كإمبراطورية.

يُعتبر نورمان بودهوريتز في كثير من الجوانب العراب الفكري للمحافظين الجدد. لقد كتب أسطراً نصف مجنونة، تصوِّر الولايات المتحدة وهي تهاجم دول محور الشر العربية وغير العربية، وإخضاعها كلها بواسطة قوات أميركية لما يكفي من الوقت "لفرض ثقافة سياسية جديدة على الأطراف المهزومة"، في وقت كانت الدول الأخرى وواشنطن نفسها تبالغ إلى حدٍّ كبير جداً في تقدير القوة الأميركية. في الحقيقة، كان الكثير من الناس في ذلك الوقت يعتقدون بصدق بأن الولايات المتحدة قادرة على فعل مثل هذه الأشياء بل ويعتقدون بأنها ستقدم على تنفيذها فعلاً، لكن الوقت تغير الآن، إذ لم يعد أحد - لا الإيرانيين ولا غيرهم- يعتقد اليوم بأن الولايات المتحدة قادرة على أن تحكم العالم. لقد أصبحت الولايات المتحدة بنظر العالم الآن، كما أخبرني أحد المسؤولين الكبار في وزارة الخارجية اليابانية العام الفائت، تشبه "طفلاً في الثانية عشرة من عمره يحمل بندقية": خطر لكنه ليس جدياً.

في الحقيقة، إن الولايات المتحدة أكبر من ذلك بكثير، لكن سمعتها تلقت ضربات موجعة متكررة خلال السنوات القليلة الماضية. ففي استطلاع للرأي أُجري في تشرين الثاني من العام 2006 في الدول الأربع الأقرب إلى الولايات المتحدة فيما يتعلق بوجهات نظرها الدولية، كندا والمكسيك وبريطانيا وإسرائيل، اعتبر 75 بالمائة من المشاركين بأن بوش يمثل خطراً على السلم العالمي أكثر من الديكتاتور الكوري الشمالي كيم جونغ إيل (69 بالمائة) والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد (62 بالمائة) وحسن نصر الله، قائد حزب الله (62 بالمائة). في العادة، يعتبر الأميركيون مثل هذه الآراء بأنها نابعة من شعور

معادٍ لأميركا، رغم أن الأحكام السلبية للسياسة الخارجية الأميركية ليست بالضرورة غير منطقية، ولكن حتى لو فرضنا بأن كل هؤلاء الأجانب متحيزون بشكل أعمى ضد الولايات المتحدة، إلا أن الأرقام لم تبلغ أبداً هذا المستوى من قبل. والرأي العالمي يؤثر، حتى على الولايات المتحدة.

في حقبة فيتنام (آخر مرة أُثيرت فيها شكوك واسعة في مختلف أنحاء العالم حول السياسة الخارجية الأميركية)، كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن 40 بالمائة تقريباً من الإنتاج الصناعي في الكوكب بأسره، وكان دورها كزعيمة للعالم الحر بمنأى عن أي شك. لكن الأمور تغيرت كثيراً الآن. فالاقتصاد الأميركي اليوم مسؤول عن 20 بالمائة فقط من النشاط الاقتصادي العالمي، وحصتها من التصنيع أقل من هذه النسبة بكثير. وليس هناك اتفاق دولي واسع على أن *الإرهاب أو كما يسمى الاسلام العسكري* يمثل التهديد الأكبر في العالم، أو أن على الجميع أن يتبعوا الولايات المتحدة في حملتها الطويلة ضده. بل على العكس من ذلك تماماً، ففي مناطق كثيرة من العالم تُثار شكوك كبيرة حول وجهة السياسة الأميركية، وحول دورها "كزعيمة للعالم الحر" أيضاً.

يميل بعض المسؤولين الأكثر لطفاً في البلدان الصديقة والحليفة لأميركا إلى الافتراض بأن الأميركيين أصابهم الاضطراب لبعض الوقت، وسيستعيدون توازنهم عاجلاً أم آجلاً (ولكن، ليس في ظل هذه الإدارة). بينما يتساءل المتشككون إذا كان ما تقوم به الولايات المتحدة مجرد محاولة لإعادة فرض قيادتها وهيمنتها على العالم من خلال توليد خوف مبالَغ به عمداً (لعل هذا هو موقف الأغلبية في العواصم الأقل وداً تجاه الولايات المتحدة، مثل موسكو وبكين). وفي كلتا الحالتين، لن تمنح الدول الأخرى الولايات المتحدة بعد الآن تفويضاً مطلقاً بتولي المسؤولية في هذا "الظرف الطارئ". بل على العكس من ذلك، إذ إن معظم الدول تنتظر فشل المغامرة الأميركية في العراق والفضول يتملكها لمعرفة مدى تأثير ذلك على النظام الهرمي العالمي.

إن السلطة الدولية لا تعتمد فقط على الموارد والمال والأسلحة، رغم أنك لا تستطيع امتلاكها بدون هذه الأشياء. إنها تعتمد أيضاً على السمعة: سمعة التعامل الصادق،

والثبات، والنجاح. وليس هناك بلد في العالم، حتى الولايات المتحدة في ذروة انتصارها الأعظم في الحرب العالمية الثانية، يمكنها تجاهل هذه العوامل؛ مع أنها كانت تمتلكها كلها حينئذ، وبكثرة. ففي المرحلة الممتدة من نهاية الأربعينيات إلى نهاية الخمسينيات، كان معظم العالم غير الشيوعي ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها مدينة مشعة فوق الهضبة. (كان الدبلوماسيون الأميركيون معترَف لهم بالتفوق، ونادراً ما كان يشك أحد بالنوايا الأميركية، والقدرة الأميركية كانت حقيقة ثابتة).

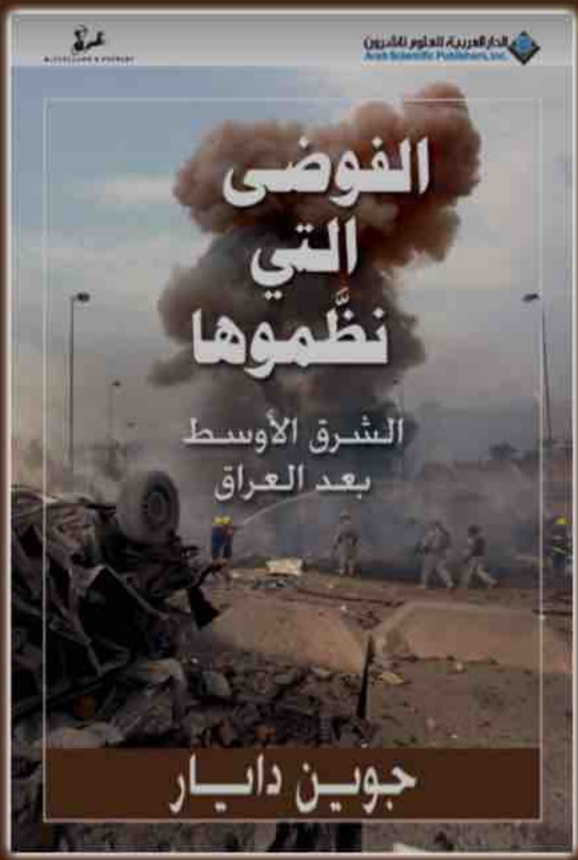
ثم وصل هذا الإعجاب غير المحدود إلى نهايته في الحرب الفيتنامية، حيث ظهرت الولايات المتحدة كدولة مثل باقي الدول، قابلة لارتكاب أخطاء جسيمة وفظائع كبيرة. لكن الجروح التي أصابت سمعة أميركا في فيتنام كانت أقل عمقاً مما كانت تبدو في البداية، فاندملت بسرعة. وبحلول نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، عاد العالم لينظر إلى الولايات المتحدة كبلد نافع لا يمكن الاستغناء عنه وكزعيم طبيعي أيضاً، وإن بدون ذلك الإعجاب الساذج كما في الأعوام السابقة. لكن المغامرات الأميركية الحالية في الشرق الأوسط أحدثت ضرراً أعمق بكثير على سمعة أميركا من حرب فيتنام، لأنها تثير الشك في دوافعها بل وفي قدرتها الأساسية أيضاً. إن غزو بلد يبلغ عدد سكانه واحد على اثني عشر من عدد سكان الولايات المتحدة بشكل غير شرعي، وبدون أي استفزاز، وبذرائع كاذبة، ومن ثم إدارة الاحتلال بصورة سيئة إلى درجة بدأت الولايات المتحدة تخسر معها حرب العصابات اللاحقة، كل هذا يوحي بأن الولايات المتحدة ليست فقط قوة عظمى غير متوازنة بل عاجزة على نحو خطير أيضاً. وعلاوة على ذلك، يحدث هذا في وقت بدأت قوتها النسبية في العالم بالانحدار مسبقاً، وذلك لظهور قوى عظمى جديدة في آسيا. وإذا تابعت نهجها الحالي بغزو إيران، فإن فقدان السلطة سوف يكون سريعاً جداً وغير قابل للترميم، أو بحسب تعبير زبيغني بريجينسكي، ستفقد الولايات المتحدة "موقعها في العالم".

انتهى

---

[1]المؤلف لا يعترف بانتصار العرب في حرب العام 1973 وهذا منافٍ لحقيقة الأمر. (المترجم(

*وفقاً لوصف المؤلف. (المترجم(


الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
الفوضى
التي
نظَّموها
الشرق الأوسط
بعد العراق
جوين دايـار